الحركة النقدية في صُنع معاجم اللغة بعد القرن التاسع الهجري

(باب الهمزة من القاموس المحيط، للفيروزآبادي أنموذجًا)



عنوان الكتاب: الحركة النقدية في صُنع معاجم اللغة بعد القرن التاسع الهجري
(باب الهمزة من القاموس المحيط، للفيروزآبادي أنموذجًا)
المؤلف: د. أحمد عطية
الطبعة الأولى: ١٤٤٠هـ- ٢٠٢٠م

مركز ليفانت للدراسات الثقافية والنشر
ب ض: ٠٣- ١١- ٥٢٠- ٠٤٠٨- ٠٠٠٥- ٠٢٢، س ت: ٩٨٨٢
الإسكندرية، مصر، ٤٤، شارع سوتير، أمام كلية حقوق الإسكندرية
موبايل: ٠١٠٣٠٠٣٦٤٩١ هاتف: ٠٣٤٨٣٠٩٠٣
بريد إلكتروني: levant.egsy@gmail.com
موقع إلكتروني: www.levantcenter.net
رقم الإيداع: 10035 / 2020
الترقيم الدولي: 978-977- 8815-15-5

الغلاف والتنسيق والإخراج: القسم الفنيّ في مركز ليفانت

الحركة النقدية في صُنع معاجم اللغة بعد القرن التاسع الهجري

(باب الهمزة من القاموس المحيط، للفيروزآبادي أنموذجًا)

د. أحمد عطية

كبير باحثين بمركز المخطوطات - مكتبة الإسكندرية

في التقديم

هذه دراسة قصدت من ورائها دراسة تلك الروح النقدية التي انبعثت في حقل التأليف المعجمي بعد القرن التاسع الهجري، خاصة بعد ظهور "القاموس المحيط" لمجد الدين الفيروزآبادي في الأوساط العلمية المهتمة بعلم اللغة، فقد "كان القاموس من أعظم المعجمات التي بعثت النشاط في محيط التأليف المعجمي واللغوي، وقد تُلُقِّي القاموس بالترحاب والإكبار، وقامت حوله دراسات، وألَّف العلماء كتبًا كثيرة تناولوا فيها القاموس من مختلف الزوايا، فبعضهم شرحه، وبعضهم نقده ووهَّمه، وبعضهم دافعوا عن القاموس، وبعضهم اختصره، وحسب القاموس شهرة أنه أصبح عند المتأخرين مرادفًا للمعجم"(١).

وسبب تلك الروح النقدية التي خلقها القاموس في الحياة المعجمية في القرن التاسع الهجري وما بعده أنَّ مجد الدين الفيروزآبادي قد أخذ على عاتقه في معجمه هذا توهيم الجوهري في كتابه (الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية) فحمل عليه حملة نقدية كبرى، ووهَّمه في مواضع كثيرة من كتابه، واستدرك عليه مواد كثيرة، "وعلَّم على المستدرك بالأحمر مفاخرة منه، وإظهارًا لفضله وقدرته وعلمه وبيانًا لعجز الجوهري وانتقاصًا له. وقد تحامل الفيروزآبادي على صاحب الصحاح، ووَهِم المجد نفسه في كثير مما وهَّم فيه الجوهري، ومع انتقاص المجد الصِّحاح فإنه سار على نهجه ونظامه وترتيبه"(٢).

وحتى نفهم مبعث تلك الحركة النقدية لابد أن نوضح النقاط التالية:

أولًا: الصحاح ومكانته في الحياة العلمية.

ثانيًا: القاموس المحيط وسبب تأليفه، ومكانته في الحياة المعجمية.

---

(١) انظر: مقدمة الصحاح، تأليف أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، ص ١٧٣.

(٢) السابق، ص ١٧٢.

ثالثًا: انعكاسات الحركة النقدية القائمة للرد على صاحب القاموس المحيط على الحياة المعجمية بعد القرن التاسع الهجري.

أولًا: كتاب الصِّحاح ومكانته في الحياة العلمية

نحاول في هذه السطور التي نرصد من خلالها الحركة النقدية بعد القرن التاسع الهجري أن نبين مكانة الكتاب الذي قامت عليه هذه الحركة، فهو أساسها لما بلغه من شأن ومكانة كبرى في الأوساط المعجمية، ولولاه ما قَدَح مجد الدين الفيروزآبادي زناد فكره للرد عليه ومحاولات توهيمه، فانبرى له من علماء اللغة مَنْ ردَّ عليه ودافع عن الجوهري دفاعًا ربما خالف فيه الإجماع كما فعل محمد بن الطيب الفاسي في "إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على أضاة القاموس"، وابن الطيب الفاسي هذا هو شيخ مرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس، وكتابه هذا ضمَّنه الزبيدي في التاج بعد أنْ أشار إليه في أكثر من موضع بقوله: "قال شيخنا".

قال ياقوت الحموي "وكان الجوهري هذا من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلمًا، وأصله من بلاد الترك من فاراب، وهو إمام في علم اللغة والأدب، وخطّه يضرب به المثل في الجودة لا يكاد يفرّق بينه وبين خطّ أبي عبد الله بن مقلة، وهو مع ذلك من فرسان الكلام في الأصول. وكان يؤثر السفر على الحضر، ويطوف الآفاق، واستوطن الغربة على ساق"[1].

وقال عنه الثعالبي في "يتيمة الدهر": " ثمَّ هُوَ من فرسَان الْكَلَام وَمِمَّنْ آتَاهُ الله قُوَّة وبصيرة وَحسن سريرة وسيرة وَكَانَ يُؤثر السّفر على الوطن والغربة على

([1]) انظر: معجم الأدباء (إرشاد الأديب إلى معرفة الأريب)، ياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هجرية، ٦٥٨/٢.

السكن والمسكن ويخترق البدو والحضر وَيدخل ديار ربيعَة وَمُضر فِي طلب الْأَدَب وإتقان لُغَة الْعَرَب"[١].

وقد قال ياقوت الحموي عن كتابه "الصِّحاح": "وهذا الكتاب هو الذي بأيدي الناس اليوم وعليه اعتمادهم، أحسن تصنيفه، وجوّد تأليفه، وقرّب متناوله، وأبرّ في ترتيبه على من تقدمه، يدلّ وضعه على قريحة سالمة ونفس عالمة؛ فهو أحسن من «الجمهرة» وأوقع من «تهذيب اللغة» وأقرب متناولا من «مجمل اللغة» ، فيه يقول الشيخ أبو محمد إسماعيل بن محمد بن عبدوس النيسابوري:

هذا كتاب الصحاح أحسن ما　　　صنّف قبل الصحاح في الأدب

يشمل أبوابه ويجمع ما　　　فرّق في غيره من الكتب

هذا مع تصحيف فيه في مواضع عدة أخذها عليه المحققون وتتبعها العالمون، ومن ذا الذي ما ساء قط؟ ومن له الحسنى فقط؟ فإنه رحمه الله غلط وأصاب، وأخطأ المرمى وأصاب، كسائر العلماء الذين تقدموه وتأخروا عنه، فإني لا أعلم في الدنيا كتابا سلّم إلى مؤلفه فيه، ولم يتبعه بالتتبع من يليه"[٢].

وإذا كان الخليلُ أوَّل من ألَّف معجمًا في العربية، ومهَّد السبيل لمن بعده، فإنَّ الشيخ أبا نصر إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب "تاج اللغة وصحاح العربية" المعروف بالصِّحاح يليه في الشهرة، ويفضُل الصحاح العين في أمور كثيرة: يفضُله في الترتيب وسهولة الانتفاع به، وحسن المأخذ ولين القياد ورقة الحاشية، أمَّا العين فلا يروِّد صعبه إلا لعالم متمكن، ولا يفيد منه القارئ إلا إذا كان لديه مفتاح (فهرس) يهدي إلى الكلمة المقصودة، والصحاح خير المعاجم التي

---

(١) انظر: يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هجرية، ٤٦٨/٤.

(٢) انظر: السابق، ٦٥٧/٢.

سبقته أو عاصرته، فيعد الجوهري –دون منازع– أول من وجه تأليف المعجم العربي هذه الوجهة السهلة الحسنة، وحمل مَن بعده أن يسيروا على منهجه"(١).

ويمكن أن نبين مكانة معجم "الصحاح" من خلال بيان آراء العلماء فيه، وهي آلية من الآليات العلمية التي يتَّضح من خلالها الأثر العلمي الذي تركه مؤلَّف ما في الحياة العلمية بعد عصره، "فقد اتجه علماء اللغة من مؤلفي المعجمات وغيرها إلى العناية بالصحاح، والاعتماد عليه، والإعجاب به، والثناء الجم المستطاب عليه"(٢)، فقال الثعالبي –على سبيل المثال– في يتيمة الدهر(٣): "وَله كتاب الصِّحَاح فِي اللُّغَة وَهُوَ أحسن من الجمهرة وأوقع من تَهْذِيب اللُّغَة وَأقرب متناولا من مُجمل اللُّغَة، وَفِيه يَقُول أَبُو مُحَمَّد إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد النَّيْسَابُورِي وَعِنْده الْكتاب بِخَط مُؤَلفه (من المنسرح):

هَذَا كتاب الصِّحَاح سيد مَا صنف قبل الصِّحَاح فِي الْأَدَب

يَشْمَل أَنْوَاعه وَيجمع مَا فرق فِي غَيره من الْكتب

ويقول القفطي في "إنباه الرواه": "وله كتاب الصّحاح فى اللغة، أكبر وأقرب متناولا من مجمل اللّغة... وهذا كتاب الصّحاح قد سار فى الآفاق، وبلغ مبلغ الرّفاق، ولمّا دخلت منه نسخة إلى مصر نظرها العلماء، فاستجودوا مأخذها وقربه، ولمحوا فيها أوهامًا كثيرة انتدبوا لإصلاحها، وزادوا فيها بعض ما لعلّه أخلّ به من ألفاظ لغوية، الحاجة داعية إليها، فلا شبهة فى أنه نقلها من صحف فصحّف، وانفرد فى تصريف الكلم برأيه فحرّف"(٤).

---

(١) انظر: مقدمة الصحاح، تأليف أحمد عبد الغفور عطار، ص ١١٠.

(٢) السابق، ص ١١٢.

(٣) يتيمة الدهر، ٤/٤٦٩.

(٤) انظر: إنباه الرواه على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي (ت ٦٤٦ هجرية) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي– القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية–بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هجرية، ١/٢٣٠-٢٣١.

ويقول التبريزي في "كشف الظنون في رسم الصحاح": "وكتاب الصحاح هذا حسن الترتيب سهل المطالب لما يراد منه، وقد أتى بأشياء حسنة، وتفاسير مشكلات من اللغة، إلا أنه مع ذلك فيه تصحيف لا يُشَكُّ في أنه من المصنِّف لا من الناسخ؛ لأنَّ الكتاب مبني على الحروف، ولا تخلو هذه الكتب الكبار من سهو فيها أو غلط، غير أنَّ القليل منه إلى جنب الكثير الذي اجتهدوا فيه، وأتعبوا أنفسهم في تصحيحه معفو عنه"[1].

وقال ابن منظور في مقدمة معجمه الكبير "لسان العرب": "وَإِنِّي لم أزل مشغوفًا بمطالعات كتب اللُّغَات والاطلاع على تصانيفها، وَعلل تصاريفها؛ وَرَأَيْت علماءها بَين رجلَيْنِ: أمَّا من أحسن جمعه فَإِنَّهُ لم يحسن وَضعه، وَأما من أَجَاد وَضعه فَإِنَّهُ لم يُجد جمعه، فَلم يُفد حسنُ الْجمع مَعَ إساءة الْوَضع، وَلَا نَفَعت إجادةُ الْوَضع مَعَ رداءة الْجمع. وَلم أجد فِي كتب اللُّغَة أجمل من تَهْذِيب اللُّغَة لأبي مَنْصُور مُحَمَّد بن أَحْمد الْأَزْهَرِي، وَلَا أكمل من الْمُحكم لأبي الْحسن عَليّ بن إِسْمَاعِيل بن سَيّده الأندلسي، رحمهمَا الله، وهما من أمّهات كتب اللُّغَة على التَّحْقِيق، وَمَا عداهما بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا ثنيَّات للطريق. غير أَن كُلًّا مِنْهُمَا مطلبٌ عسر المهلك، ومنهلٌ وعر المسلك، وكأنَّ وَاضعه شرع للنَّاس موردًا عذبًا وجلاهم عَنهُ، وارتاد لَهُم مرعًى مربعًا ومنعهم مِنْهُ؛ قد أخّر وقدّم، وَقصد أَن يُعرب فأعجم. فرّق الذِّهْن بَين الثنائي والمضاعف والمقلوب وبدّد الْفِكر باللفيف والمعتل والرباعي والخماسي فَضَاعَ الْمَطْلُوب، فأهمل النَّاس أَمرهمَا، وَانْصَرفُوا عَنْهُمَا، وكادت الْبِلَاد لعدم الإقبال عَلَيْهِمَا أَن تَخْلُو مِنْهُمَا. وَلَيْسَ لذَلِك سَبَب إِلَّا سوء التَّرْتِيب، وتخليط التَّفْصِيل والتبويب. وَرَأَيْت أَبَا نصر إِسْمَاعِيل بن حَمَّاد الْجَوْهَرِي قد أحسن تَرْتِيب مُخْتَصره، وشهره، بسهولة وَضعه، شهرة أبي دُلف بَين باديه ومحتضره، فخف على

([1]) انظر: كشف الظنون في رسم الصحاح، للتبريزي.

النَّاس أمره فتناولوه، وَقرب عَلَيْهِم مأخذه فتداولوه وتناقلوه، غير أَنه فِي جو اللُّغَة كالذرّة، وَفِي بحرها كالقطرة، وَإِن كَانَ فِي نحرها كالدرّة"[١].

ثم يقول السيوطي في المزهر مبينًا مكانة كتاب الصحاح: "وقد ذهب جلُّ الكتب في الفِتَنِ الكائنة من التَّتار وغيرهم بحيث إنَّ الكتبَ الموجودة الآن في اللغة من تصانيف المتقدمين والمتأخرين لا تجيء حِمْل جملٍ واحدٍ، وغالبُ هذه الكتب لم يَلتزم فيها مؤلفوها الصحيحَ بل جمعُوا فيها ما صحَّ وغيرَه وينبِّهون على ما لم يثبت غالبًا. وأولُ مِن التزمَ الصحيح مقتصرًا عليه الإمامُ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجَوْهَري؛ ولهذا سمَّى كتابه بالصحاح، وقال في خطبته: قد أَوْدَعْتُ هذا الكتاب ما صحَّ عندي من هذه اللغة التي شرَّف الله منزلتَها وجعل عِلْم الدين والدينا مَنُوطًا بمعرفتها على ترتيبٍ لم أُسْبَق إليه وتهذيبٍ لم أُغلبْ عليه بعد تحصيلها بالعراق رواية وإتقانها دِراية ومُشافهتي بها العربَ العاربة في ديارهم بالبادية ولم آل في ذلك نُصْحًا ولا ادَّخَرتُ وسعًا"[٢].

حتى مجد الدين الفيروزآبادي في "القاموس المحيط" وهو أحد منافسي الجوهري وخصومه، يشهد بمكانة الصحاح حيث يقول: "ولما رأيت إقْبالَ الناس على صحاح الجوهري وهو جدير بذلك"...ثم يقول: "واخْتَصَصْتُ كتابَ الجوهري من (بين) الكتب اللُّغَوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة والأغلاط الفاضحة لِتَدَاوُله واشتهارِ بخصوصه واعتماد المدرسين على نُقُوله ونصوصه"[٣].

([١]) انظر: لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ، ٧/١.

([٢]) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية.

([٣]) انظر: القاموس المحيط، للفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م، ص ٧٨.

وقال مرتضى الزبيدي في مقدمة كتابه الذي شرح به القاموس: " فأَوّل هَذِه المصنفات وأعلاها عِنْد ذَوِي البراعة وأَغلاها كتابُ الصِّحَاح للْإِمَام الْحجَّة أبي نصر الْجَوْهَرِي، وَهُوَ عِنْدِي فِي ثَمَانِي مجلدات، بِخَط ياقوت الرُّومِي، وعَلى هوامشه التقييدات النافعة لأبي مُحَمَّد بن بَرِّيّ، وَأَبي زَكَرِيَّا التّبريزيّ، ظَفرت بِهِ فِي خِزانة الْأَمِير أزبك"[1].

إلى غير ذلك من النقولات التي مثَّلت آراء العلماء في كتاب الصحاح لأبي نصر الجوهري، وهو القطب الأول من قطبي هذه الدراسة التي ترصد الحركة النقدية التي آثارها صاحب القاموس المحيط في الأوساط المعجمية بعد القرن التاسع بحملته التي حملها على الجوهري وتوهيمه له في مواطن كثيرة رصدها في قاموسه المحيط.

لذا كان لزامًا علينا أن نبين قيمة هذا المعجم (الصحاح) وأثره في الحياة العلمية قبل رصد الحركة النقدية بتشعباتها المتعددة.

ثانيًا: القاموس المحيط وسبب تأليفه، ومكانته في الحياة المعجمية

مثَّل القاموس المحيط القطب الثاني من أقطاب هذه الحركة النقدية التي نحاول رصدها في الحياة المعجمية بعد القرن التاسع الهجري، تلك التي تدور في الأساس حول ثلاثة أقطاب رئيسية (معجم الصحاح– القاموس المحيط– الدراسات النقدية التي قامت للرد على صاحب القاموس في توهيمه الجوهري) وقد بينَّا قبل ذلك أنَّ الفيروزآبادي في القاموس قد أحدث ضجة كبرى في الأوساط المعجمية وبعث النشاط في محيط المعجمي واللغوي،. وشخصية الفيروزآبادي شخصية ملهمة فذة، "فكان ممن فاقوا أقرانهم على رأس القرن الثامن، فانتهى إليه في عصره

([1]) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، مجموعة محققين، دار الهداية، ٧/١.

العلم بالعربية، وقد حفظ القرآن الكريم وهو ابن سبع سنين، وكان سريع الحفظ، وقال عن نفسه: إنه كان لا ينام حتى يحفظ مائتي سطرٍ، ورحل إلى العراق ثم الشام، وسافر إلى بلاد الروم والهند واليمن، وذهب إلى مكة مرارًا وجاور بها، وأقام بالمدينة المنورة وبالطائف، وله بهذه المدن مآثر حسنة، وتلقى فيها العلم على أعظم العلماء في زمانه"[١].

ويبدو أنَّ شهرة المجد الفيروزآبادي كانت ذائعة لدرجة أنَّ معاصره ابن حجر(ت ٨٥٢هـ) قال عنه في أنباء الغِمر: "ولم يقدر له قط أنه دخل بلدًا إلا وأكرمه متوليها وبالغ في إكرامه مثل شاه شجاع صاحب تبريز، والأشرف صاحب مصر، والأشرف صاحب اليمن، وابن عثمان صاحب التركية، وأحمد بن أويس صاحب بغداد، وغيرهم، ومتعه الله بسمعه وبصره إلى أن مات، سمع الشيخ مجد الدين من ابن الخباز وابن القيم وابن الحموي وأحمد بن عبد الرحمن المرداوي وأحمد بن مطر النابلسي والشيخ تقي الدين السبكي، ويحيى بن علي بن محلي بن الحداد وغيرهم بدمشق في سنة نيف وخمسين، وبالقدس من العلائي والتباني، وبمصر من القلانسي ومظفر الدين وناصر الدين التونسي وابن نباتة والفارقي والعرضي والعز وجماعة، وبمكة من خليل المالكي والتقي الحرازي، ولقي بغيرها من البلاد جمعًا جمًا من الفضلاء وحمل عنهم شيئًا كثيرًا وخرج له الجمال المراكشي مشيخة، واعتنى بالحديث، اجتمعت به في زبيد وفي وادي الخصيب، وناولني جل القاموس وأذن لي مع المناولة أن أرويه عنه، وقرأت عليه من حديثه عدة الأجزاء، وسمعت منه المسلسل بالأولية بسماعه من السبكي، وكتب لي تقريظًا على بعض تخريجاتي أبلغ فيه"[٢].

([١]) انظر: مقدمة الصحاح، تأليف أحمد عبد الغفور عطار، ص ١٧١.

([٢]) انظر: إنباء الغمر بأنباء العمر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٣٨٩ هجرية، ٣/٤٩-٥٠.

ويبين لنا مرتضى الزبيدي بعضًا من مكانة الفيروزبادي في مقدمة تاج العروس الذي شرح به القاموس المحيط، حيث يقول: "وَتَوَلَّى قضاءَ الْيمن كلّه، وَقَرَأَ عَلَيْهِ السُّلْطَان فَمن دونه، واستمرّ بزبيد عشْرين سنة، وَقدم مكّة مرَارًا، وجاوَرَ بهَا، وَأَقَام بِالْمَدِينَةِ المنورة، وبالطائف وَعمل بهَا مآثر حَسَنَة، وَمَا دخل بَلْدَة إِلَّا أكْرمه أَهلهَا ومتولّيها وَبَالغ فِي تَعْظِيمه، مثل شاه مَنْصُور بن شاه شُجَاع فِي تبريز، والأشرف صَاحب مصر، وَأبي يزِيد صَاحب الرّوم، وَابْن إِدْرِيس فِي بَغْدَاد، وتيمورلنك وَغَيرهم، وَقد كَانَ تيمور مَعَ عُتوّهِ يُبَالغ فِي تَعْظِيمه، وَأَعْطَاهُ عِنْد اجتماعه بِهِ مائَة ألف دِرْهَم، هَكَذَا نَقله شَيخنَا، وَالَّذِي رَأَيْته فِي مُعْجم الشَّيْخ ابْن حجر الْمَكِّيّ أَنه أعطَاهُ خَمْسَة آلَاف دينارٍ، ورام مَرّةً التَّوَجُّه إِلَى مَكَّة من الْيمن، فَكتب إِلَى السُّلْطَان يستأْذنه ويُرغّبه فِي الْإِذْن لَهُ بِكتاب من فصولِه – وكانَ مِنْ عادَة الخُلفاء سلفًا وخلفًا أَنهم كَانُوا يُبْرِدُون البريدَ بقصْدِ تبليغِ سلامهم إِلَى حَضْرَة سيّد الْمُرْسلين –: فاجعَلْني – جَعلني الله فدَاك – ذَلِك الْبَرِيد، فَإِنِّي لَا أَشتهي شَيْئًا سواهُ وَلَا أُريد. فَكتب إِلَيْهِ السُّلْطَان. إِنَّ هَذَا شيءٌ لَا ينْطق بِهِ لساني، وَلَا يجْرِي بِهِ قلبِي، فبالله عَلَيْك إِلَّا مَا وَهَبْتَ لنا هَذَا العُمر، واللهِ يَا مجدَ الدّين يَمِينا بارّة، إِنِّي أَرى فِراقَ الدُّنْيَا وَنَعِيمهَا"[١].

وقد نقل صاحب الجاسوس قول بدر الدين القرافي في الفيروزآبادي حيث قال: "كان المصنِّف مكبًا على التحصيل فمهر فيه وبهر وفاق من حضر وغبر، وأخذ عنه جماعة من العلماء منهم الصلاح الصفدي والبهائي وابن عقيل والكمال الإسنوي وابن هشام"[٢].

([١]) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس، ٤٢/١.

([٢]) انظر: الجاسوس على القاموس، ص ٧٢.

وقد حظي مجد الدين الفيروزآبادي بترجمة كبرى بين كتب التراجم تعكس مكانته العلمية، وقد أدت هذه الترجمة بصاحب " الجاسوس على القاموس" على التروي في تعليل الخطأ الذي وقع فيه الفيروزآبادي في توهيمه الجوهري في الصحاح، قال أحمد فارس الشدياق في الجاسوس: "هذا ولما أنْ اطّلعت من ترجمته على ما كان له من الجد والاجتهاد في التحصيل، وكثرة ما كان عنده من الكتب والمطالعة لها في حالتي الإقامة والرحيل، أداني التَّروي إلى أن أعتقد أنه لم يكن لخلل كتابه من سبب سوى أنه رحمه الله في خلال تأليفه له مشتغلًا بتأليف كتب أخرى، فقد ذكر له الشارح في تاج العروس نيفًا وأربعين مؤلفًا ما بين مطول ومختصر، فكان لا يُراجع ما يكتبه في القاموس، وأعظم شاهد لذلك أنَّه لم ينسق الواو والياء في المعتل على نسقٍ مطرد، فمرَّة يقدم الواو على الياء، ومرَّة يقدم الياء على الواو، وكثيرًا ما يكرر اللفظة في مادتها، أو يحيل ذكرها إلى موضعٍ ولا يذكرها فيه، حتى إنَّه ربما أثبت شيئًا في مادة ثم أنكره...وإلى هذا؛ أي إلى عدم مراجعته ما كان يكتبه أنسب تخطئته للجوهري في مواضع كثيرة ثم متابعته إياه على ما خطَّأه به، شأن من تنازعته الأشغال وتجاذبته خوالج البال، مع أنَّ من يتصدى للتأليف في اللغة العربية ينبغي له أن يقتصر عليها ولا يشرك بها شيئًا فإنها كالزوج الحرة تأنف من الدرة"[١].

القاموس المحيط في الميزان

لقد بلغ القاموس مكانة كبرى في عصر تأليفه وبعده، وأقبل عليه الناس بطريقة زادت من مكانته وانتشاره، إلا أنَّ المنهج الذي التزمه الفيروزآبادي في القاموس، وهو بيان ما وهم فيه الجوهري وأخطأ، قد حرَّك في نفوس بعض علماء

---

(١) انظر: السابق، ص ٧٣.

اللغة الغيرة على "الصِّحاح" فردُّوا في مؤلفات لهم على الفيروزآبادي مبينين وهمه فيما وهَّم به الجوهري.

وقد صرَّح الفيروزآبادي نفسه في مقدمة القاموس بهذا المنهج، حيث قال: "وَلَمَّا رَأَيْتُ إِقْبَالَ النَّاسِ عَلَى "صِحَاحِ" الْجَوْهَرِيِّ، وَهُوَ جَدِيرٌ بِذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهُ فَاتَهُ نِصْفُ اللُّغَةِ أَوْ أَكْثَرُ، إِمَّا بِإِهْمَالِ الْمَادَّةِ، أَوْ بِتَرْكِ الْمَعَانِي الْغَرِيبَةِ النَّادَّةِ، أَرَدْتُ أَنْ يَظْهَرَ لِلنَّاظِرِ بَادِئَ بَدْءٍ، فَضْلُ كِتَابِي هَذَا عَلَيْهِ، فَكَتَبْتُ بِالْحُمْرَةِ الْمَادَّةَ الْمُهْمَلَةَ لَدَيْهِ، وَفِي سَائِرِ التَّرَاكِيبِ تَتَّضِحُ الْمَزِيَّةُ بِالتَّوَجُّهِ إِلَيْهِ، وَلَمْ أَذْكُرْ ذَلِكَ إِشَاعَةً لِلْمَفَاخِرِ، بَلْ إِذَاعَةً لِقَوْلِ الشَّاعِرِ: "كَمْ تَرَكَ الْأَوَّلُ لِلْآخِرِ". وَأَنْتَ أَيُّهَا الْيَلْمَعُ [الذكيّ] الْعَرُوفُ، وَالْمَعْمَعُ الْيَهْفُوفُ [المجرِّب الصبور]، إِذَا تَأَمَّلْتَ صَنِيعِي هَذَا، وَجَدْتَهُ مُشْتَمِلًا عَلَى فَرَائِدَ أَثِيرَةٍ، وَفَوَائِدَ كَثِيرَةٍ: مِنْ حُسْنِ الِاخْتِصَارِ، وَتَقْرِيبِ الْعِبَارَةِ، وَتَهْذِيبِ الْكَلَامِ، وَإِيرَادِ الْمَعَانِي الْكَثِيرَةِ فِي الْأَلْفَاظِ الْيَسِيرَةِ"[1].

وأمَّا عن مَيْزَات القاموس المحيط فيذكر بعضها مؤلفه في مقدمة كتابه هذا، حيث يقول: "وَمِنْ أَحْسَنِ مَا اخْتَصَّ بِهِ هَذَا الْكِتَابُ: تَخْلِيصُ الْوَاوِ مِنَ الْيَاءِ ؛ وَذَلِكَ قِسْمٌ يَسِمُ الْمُصَنِّفِينَ بِالْعِيِّ وَالْإِعْيَاءِ. وَمِنْهَا: أَنِّي لَا أَذْكُرُ مَا جَاءَ مِنْ جَمْعِ فَاعِلِ الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ عَلَى فَعَلَةٍ، إِلَّا أَنْ يَصِحَّ مَوْضِعُ الْعَيْنِ مِنْهُ، كَجَوَلَةٍ وَخَوَلَةٍ، وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْهُ مُعْتَلًّا ؛ كَبَاعَةٍ وَسَادَةٍ، فَلَا أَذْكُرُهُ لِاطِّرَادِهِ.

وَمِنْ بَدِيعِ اخْتِصَارِهِ، وَحُسْنِ تَرْصِيعِ تِقْصَارِهِ [قِلادته]: أَنِّي إِذَا ذَكَرْتُ صِيغَةَ الْمُذَكَّرِ، أَتْبَعْتُهَا الْمُؤَنَّثَ بِقَوْلِي: وَهِيَ بِهَاءٍ، (وَلَا أُعِيدُ الصِّيغَةَ)، وَإِذَا ذَكَرْتُ الْمَصْدَرَ مُطْلَقًا، أَوِ الْمَاضِيَ بِدُونِ الْآتِي، وَلَا مَانِعَ ؛ فَالْفِعْلُ عَلَى مِثَالِ كَتَبَ، وَإِذَا ذَكَرْتُ آتِيَهُ بِلَا تَقْيِيدٍ، فَهُوَ عَلَى مِثَالِ ضَرَبَ. عَلَى أَنِّي أَذْهَبُ إِلَى مَا قَالَ أَبُو زَيْدٍ: إِذَا جَاوَزْتَ الْمَشَاهِيرَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَأْتِي مَاضِيهَا عَلَى فَعَلَ، فَأَنْتَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ

(1) انظر: القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ص ٢٧.

بِالْخِيَارِ: إِنْ شِئْتَ قُلْتَ يَفْعُلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ يَفْعِلُ بِكَسْرِهَا (وَكُلُّ كَلِمَةٍ عَرَّيْتَهَا عَنِ الضَّبْطِ ؛ فَإِنَّهَا بِالْفَتْحِ، إِلَّا مَا اشْتُهِرَ بِخِلَافِهِ اشْتِهَارًا رَافِعًا لِلنِّزَاعِ مِنَ الْبَيْنِ) وَمَا سِوَى ذَلِكَ، فَأُقَيِّدُهُ بِصَرِيحِ الْكَلَامِ، غَيْرَ مُقْتَنِعٍ بِتَوْشِيحِ الْقِلَامِ [الأقلام]، مُكْتَفِيًا بِكِتَابَةِ: ع، د، ة، ج، م، عَنْ قَوْلِي: مَوْضِعٌ، وَبَلَدٌ، وَقَرْيَةٌ، وَالْجَمْعُ، وَمَعْرُوفٌ. فَتَلَخَّصَ، وَكُلُّ غَثٍّ – إِنْ شَاءَ اللَّهُ – عَنْهُ مَصْرُوفٌ.

ثُمَّ إِنِّي نَبَّهْتُ فِيهِ عَلَى أَشْيَاءَ رَكِبَ فِيهَا الْجَوْهَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ خِلَافَ الصَّوَابِ، غَيْرَ طَاعِنٍ فِيهِ، وَلَا قَاصِدٍ بِذَلِكَ تَنْدِيدًا لَهُ، وَإِزْرَاءً عَلَيْهِ، وَغَضًّا مِنْهُ، بَلِ اسْتِيضَاحًا لِلصَّوَابِ، وَاسْتِرْبَاحًا لِلثَّوَابِ، وَتَحَرُّزًا وَحِذَارًا مِنْ أَنْ يُنْمَى إِلَيَّ التَّصْحِيفُ، أَوْ يُعْزَى إِلَيَّ الْغَلَطُ وَالتَّحْرِيفُ. عَلَى أَنِّي لَوْ رُمْتُ لِلنِّضَالِ إِيتَار [شدَّ وَتر] الْقَوْسِ، لَأَنْشَدْتُ بَيْتَي الطَّائِيِّ حَبِيبِ بْنِ أَوْسٍ، وَلَوْ لَمْ أَخْشَ مَا يَلْحَقُ الْمُزَكِّيَ نَفْسَهُ مِنَ الْمَعَرَّةِ وَالدَّمَانِ [القبح]، لَتَمَثَّلْتُ بِقَوْلِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ : أَدِيبِ مَعَرَّةِ النُّعْمَانِ. وَلَكِنْ أَقُولُ كَمَا قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ فِي " الْكَامِلِ "، وَهُوَ الْقَائِلُ الْمُحِقُّ: لَيْسَ لِقِدَمِ الْعَهْدِ يُفَضَّلُ الْقَائِلُ، وَلَا لِحِدْثَانِهِ يُهْتَضَمُ الْمُصِيبُ، وَلَكِنْ يُعْطَى كُلٌّ مَا يَسْتَحِقُّ.

وَاخْتَصَصْتُ كِتَابَ الْجَوْهَرِيِّ مِنْ بَيْنِ الْكُتُبِ اللُّغَوِيَّةِ، مَعَ مَا فِي غَالِبِهَا مِنَ الْأَوْهَامِ الْوَاضِحَةِ، وَالْأَغْلَاطِ الْفَاضِحَةِ، لِتَدَاوُلِهِ وَاشْتِهَارِهِ بِخُصُوصِهِ، وَاعْتِمَادِ الْمُدَرِّسِينَ عَلَى نُقُولِهِ وَنُصُوصِهِ"[١].

أمَّا عيوب القاموس فقد بيَّنها النَقَدَةُ الذين تصدَّوا للدفاع عن الجوهري ضدَّ الهجمة الشرسة التي حملها عليه الفيروزآبادي، ونكتفي من هؤلاء بما أورده عبد القادر الكوكباني (المتوفى ١٢٠٧ هجرية) في كتابه "فلك القاموس"، وما أورده أبو

([١]) السابق، ص ٢٧-٢٨.

زيد عبد الرحمن التادلي في كتابه "الوشاح وتثقيف الرماح في ردِّ توهيم المجد الصحاح"، وكذلك ما جاء عند أحمد فارس الشدياق في "الجاسوس على القاموس".

قال الكوكباني في "فلك القاموس": "وَمِمَّا عيب بِهِ الْقَامُوس تِسْعَة أُمُور: الأول أَنه رَحمَه الله بَالغ فِي الإيجاز فِيهِ حَتَّى ألحقهُ بالمعميات والألغاز فَلَا يفهم كثيرًا مِنْهُ إِلَّا الْقَلِيل من أَرْبَاب الفطنة الوقادة والطبيعة المنقادة"(١).

ومن أمثلة ذلك الإيجاز قوله في باب الهمزة فصل الهمزة مع الباء (أبَأَ): "الأَباءةُ، كَعَباءَة: القَصَبَةُ، ج: أَباءُ، هذا موضِعُ ذِكْرِهِ كما حكاهُ ابْنُ جِنّي عن سِيبَوَيْهِ، لا المُعْتَلُّ كما تَوَهَّمَهُ الجَوْهَرِيُّ وغَيْرُهُ"(٢).

وقد شرح هذا الإيجاز مرتضى الزبيدي في شرحه للقاموس بقوله: "(الأَبَاءَةُ، كَعَبَاءَةٍ: القَصَبَةُ) ، أَو هُو أَجَمَةُ الحَلْفَاءِ والقَصَبِ خاصَّةً، كَذَا قَالَه ابنُ بَرِّيَ، (ج أَبَاءٌ) بالفتْحِ والمَدِّ. وقرأَتُ فِي مُشْكِل القرآنِ لابنِ قُتَيْبَةَ، فِي بابِ الاستعارةِ، قَولَ الهُذَلِيِّ، وَهُوَ أَبو المُثَلَّمِ:

وأَكحُلْكَ بِالصَّابِ أَوْ بِالجَلاَ ... فَفَتِّحْ لِكُحْلِكَ أَوْ أَغْمِضِ

وَأَسْعُطْكَ فِي الأَنْفِ مَاءَ الأَبَا ... ءِ مِمَّا يُثَمَّلُ بِالمِخْوَضِ

قَالَ:! الأَبَاءُ: القَصَبُ، وماؤُه شَرّ الْمِيَاه، وَيُقَال: الأَبَاءُ هُنَا: الماءُ الَّذِي يَبولُ فِيهِ الأَرْوَى فيشرَبُ مِنْهُ العَنْزُ فيَمْرَضُ، وسيأْتي فِي المعتل إِن شاءَ الله تَعَالَى، (هَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِه) أَي فِي الْهمزَة، (كَمَا حَكَاهُ) الإِمامُ أَبو الفَتْحِ (ابنُ جِنِّى) وارتضاه فِي كِتَابه سِّر الصِّناعة، نقلًا (عَن) إِمام اللغةِ (سِيبَوَيْهِ) . وَقَالَ ابنُ بَرِّيَ: وربّما ذُكِرَ هَذَا الحَرْفُ فِي المُعتَلِّ، وَلَيْسَ بمذْهَب سِيبويهِ، (لَا) فِي بَاب (المُعْتَلّ) يائِيًّا أَو

---

(١) انظر: فلك القاموس، للكوكباني، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ، ص ٢٣.

(٢) انظر: القاموس المحيط، باب الهمزة فصل الهمزة مع الباء، ص ٣٣.

واويَّ، على اختلافٍ فِيهِ (كَمَا تَوهَّمه الجَوهرِيُّ) الإمامُ أَبو نصرٍ (وغيرُه) ، يَعْنِي صاحِبَ العَيْنِ"[١].

وهذا الشرح الذي أورده الزبيدي يعكس مقدار الإيجاز الذي غلَّف القاموس المحيط حتى ألحقه بالمعميات والألغاز كما يقول الكوكباني، وأمثلة هذا كثيرة في القاموس المحيط، وكتب الشروح هي ميزان ذلك الإيجاز والحَكَم عليه، فكم من عبارة احتاج الشارح إلى صفحات لتفسيرها، وكم من أخرى مرت سهلة واضحة.

ثم قال الكوكباني: "الثَّانِي: أَنه تفرد بِمَا لم نقف فِي كتب الْأَئِمَّة الْمُعْتَبرَة عَلَيْهِ مَعَ كَثْرَة الْبَحْث عَنهُ كَقَوْلِه: اللحوح بِالضَّمِّ مَا يشبه خبز القطائف يُؤْكَل بِاللَّبنِ يعْمل بِالْيمن. وَقَوله: كوكبان حصن بِالْيمن رصع دَاخله بالياقوت فَكَانَ يلمع كَالْكَوْكَبِ، فاللحوح بِهَذَا الْمَعْنى وترصيع كوكبان بالياقوت لَا نَدْرِي من أَيْن جَاءَ بِهِ لكنه إمَام عدل لم نبلغ رتبته فِي الِاطِّلَاع ولسنا نظن بِهِ أَنه حَاطِب ليل، إِلَّا أَن مثل هَذَا لَا يَقع فِي الصِّحَاح"[٢].

وإنْ كان الزبيدي في تاج العروس قد شرح قول الفيروزآبادي هذا (اللحوح بِالضَّمِّ مَا يشبه خبز القطائف يُؤْكَل بِاللَّبنِ يعْمل بِالْيمن) وعزاه إلى شيخه محمد بن الطيب الفاسي، بل استدرك فيه على شيخه الذي خالف فيه الفيروزآبادي فجعله عين خبز القطائف لا شبهه، يقول مرتضى الزبيدي: "(واللُّحُوح، بالضّمّ) لُغَة عَربيّةٌ لَا مُوَلَّدة على مَا زَعمَه شيخُنَا، وَكَونه بالضّمّ هُوَ الصَّوَاب، والمسموع من أَفواهِ الثِّقَات خَلَفًا عَن سَلَفٍ، وَلَا نظَرَ فِيهِ كَمَا ذَهب إِليه شيخُنا: (شِبْهُ خُبْزِ القَطائِف) لَا عَيْنُه كَمَا ظنّه شَيخنَا، وجَعَلَ لفْظ شبْه مستدرَكًا، (يُؤكَلُ باللَّبَن) غَالِبًا، وَقد يُؤكل مَثْرُودًا فِي مَرَقِ اللَّحْم نادِرًا، (ويُعْمَل باليَمَنِ) ، وَهُوَ غالبُ طَعامه أَهلِ تِهَامَةَ، حتّى

---

(١) انظر: تاج العروس، فصل الهمزة، ١/١٢٥.

(٢) انظر: فلك القاموس، ص ٤٥.

لَا يُعرَف فِي غيرِهِ من الْبِلَاد. وَقَول شَيخنَا إِنّه شاعَ بالحجاز أَكثَرَ من اليَمَن، تَحَامُلٌ مِنْهُ فِي غير محلّه، بل اشتبهَ عَلَيْهِ الْحَال جعله القَطَائفَ بعينِه فاحتاجَ إِلى تأْوِيل، وكأَنَّه يُريد أَوّل ظُهُورِه، ولذالك اقتصَرَ على اسْتِعْمَاله باللَّبَن، وَفِي الْيمن، فإِنّه فِي الْحجاز أَكثرُ اسْتِعْمَالًا وأَكثَر أَنواعًا. انْظر هاذا مَعَ الاشتهار المتعارَف عِنْد أَهل المعرفةِ أَنَّ اللُّحُوحَ من خَواصّ أَرضِ الْيمن لَا يَكاد يُوجد فِي غَيره"[1].

وهذا يدل على أنَّ اللفظة كانت معروفة وليست مما تفرد بها الفيروزآبادي، وعلى الأقل لم ينكرها محمد بن الطيب الفاسي في كتابه "إضاءة الراموس" وهو شيخ مرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس.

ثم يقول الكوكباني: "الثَّالِث أَنه رُبمَا فسر اللَّفْظ المعرب بالأعجمي لَاسِيمَا فِي النُّسْخَة الأولى الَّتِي لم تهذب كَقَوْلِه: القندفير كزنجبيل مُعرب كنده فير وَلم يزدْ على ذَلِك"[2].

وإن كان الفيروزآبادي بيَّن في النسخة المهذبة معنى هذه اللفظة الأعجمية (القندفير) فقال: "القَنْدَفيرُ، كزَنْجَبيلٍ: العَجُوزُ، مُعَرَّبُ كندَه بير"[3].

ورده مرتضى الزبيدي إلى قول ابن دُريد في الجمهرة، والصَّاغاني في التكملة فقال: "القَنْدَفِيرُ، كزَنْجِبَيل، أَهمله الجوهَرِيُّ، وَقَالَ ابنُ دُرَيْد: هُوَ العَجُوزُ، فَارسي معرّب، وأَصْلُه كَنْده بِير، هَكَذَا أَورده الصاغانيّ، والأَزهريّ فِي الخماسيّ من التَّهْذيب"[4].

([1]) انظر: تاج العروس، باب الحاء، فصل اللام، ٧/٨٩-٩٠.

([2]) انظر: فلك القاموس، ص ٤٥.

([3]) انظر: القاموس المحيط، فصل القاف، ص ٤٦٦.

([4]) انظر: تاج العروس، فصل القاف، ١٣/٤٨٠.

ثم قال عبد القادر الكوكباني: "الرَّابِع أَنه يرمز بِالْمِيم عَن لفظ مَعْرُوف فَيَقُول عِنْد ذكر كثير مِمَّا لَا يعرفهُ أَكثر النَّاس من النَّبَات وَالْحَيَوَان مَعْرُوف وَلَا يصفه بِمَا يحصله فِي الأذهان"[1].

وذلك مثل قول الفيروزآبادي في القاموس: "وأُتْرانُ، بالضم: د، م"[2].

ويفسر لنا مرتضى الزبيدي في تاج العروس هذه الرموز بقوله: "وأُتْرانُ، بالضَّمِّ: د، م) أَي بلدٌ معروفٌ، هَكَذَا بالنُّون فِي نُسْخَتِنَا، وَفِي بعضِ النّسَخ المصحَّحة {أُتْرَارُ، برَاءَيْنِ، وَهُوَ الأَشْبَهُ بالمادّة، فإِن كَانَت هِيَ فقد ذَكَرها المصنِّفُ فِي أَتر؛ بِنَاء على أَصالةِ الهمزةِ، وَقَالَ: إِنّها بلدةٌ معروفةٌ بتُرْكِسْتَانَ. فلْيُنْظَرْ"[3].

الْخَامِس: أَنه يُفَسر الْغَرِيب بِلَفْظ أغرب مِنْهُ أَو مثله، ثمَّ يُفَسر الأغرب بذلك الْغَرِيب فَيَقَع الدّور وَلَا تفيد شَيْئًا كَقَوْلِه: الْخمار النصيف، ثمَّ يُفَسر النصيف بالخمار كتفسيره الدِّرْهَم بأوزان تتَوَقَّف مَعْرفَتهَا على مَعْرفَته، وَهَذَا الْعَيْب لَيْسَ مُخْتَصًّا بل هُوَ مَوْجُود فِي الصِّحَاح وَغَيره"[4].

ولعلَّ من الأمثلة التي تبيِّن ما قصده الكوكباني بتفسير الغريب بلفظ أغرب منه ما قاله الفيروزآبادي في إيراده لمعاني لفظة (المكُّوك) حيث قال: "والمَكُّوكُ، كتَنُّورٍ: طاسٌ يُشْرَبُ به، ومِكْيالٌ يَسَعُ صاعًا ونِصْفًا، أو نِصْفَ رَطْلٍ إلى ثَمانِ أواقي، أو نِصْفَ الوَيْبَةِ، والوَيْبَةُ: اثْنانِ وعشرون، أو أربَعٌ وعشرون مُدًّا بمُدِّ النبيِّ، صلى الله عليه وسلم، أو ثلاثُ كَيْلَجاتٍ، والكَيْلَجَةُ: مَنًا وسَبْعَةُ أثْمانِ مَنًا، والمَنا: رَطْلانِ، والرِطْلُ: اثْنَتا عَشْرَةَ أوقِيَّةً، والأُوقِيَّةُ: إسْتارٌ وثُلُثا إسْتارٍ، والإسْتارُ: أربعةُ مَثاقِيلَ ونِصْفٌ، والمِثْقالُ: دِرْهَمٌ وثلاثةُ أسْباعِ دِرْهَمٍ، والدِرْهَمُ: سِتَّةُ دَوانِقَ، والدانِقُ:

([1]) انظر: فلك القاموس، ص ٤٥.

([2]) انظر: القاموس المحيط، فصل التاء، ص ٣٥٦.

([3]) انظر: تاج العروس، فصل التاء، ٢٨٤/١٠.

([4]) انظر: فلك القاموس، ص ٤٥.

قِيراطانِ، والقِيراطُ: طَسُّوجانِ، والطَّسُّوجُ: حَبَّتانِ، والحَبَّةُ: سُدُسُ ثُمُنِ دِرْهَمٍ، وهو جُزْءٌ من ثمانيةٍ وأربَعينَ جُزْءًا من دِرْهَمٍ، ج: مَكاكيكُ ومَكاكِيُّ"(١).

حيث تكررت ألفاظ مثل: الويبة والكليجة والطسوجان...إلى غير ذلك، وهي من الغريب الغير معروف.

ثم قال عبد القادر الكوكباني: "السَّادِس: أَنه خلط الْمجَاز الْمَشْهُور عِنْد الْعَرَب بِالْحَقِيقَةِ وَلم يبين ذَلِك، وَكَذَا فعل الْجَوْهَرِي فَإِنَّهُمَا ذكرا لليد وَغَيرهَا مَعَاني لَيست كلهَا حَقِيقَة، فخلط الْمجَاز بِالْحَقِيقَةِ كثير جدًا فِي الْكِتَابَيْنِ، وَلم يخْتَص هَذَا الْعَيْب بالقاموس، وتخليص الْمجَاز من الْحَقِيقَة هُوَ الَّذِي يسم المصنفين بالعي والإعياء حَقِيقَة، وَلَا نعلم أحدًا خلص كلا مِنْهُمَا عَن الآخر إِلَّا الزَّمَخْشَرِيّ فِي الأساس، وَتَبعهُ شَيخنَا الْبَدْر مد الله أَيَّامه مُلَخصًا للأساس بِكِتَاب سَمَّاهُ الْإِحْرَاز، وَأما قَول السَّيِّد الْعَلامَة عبد الله بن عَليّ الْوَزير رحمهمَا الله تَعَالَى وَمن خطه نقلت:

لمجد الدّين فِي الْقَامُوس مجد وفخر لَا يوازيه موازي

أصح من الصِّحَاح بِغَيْر شكٍّ وَإِن خلط الْحَقِيقَة بالمجاز

فَوَهم من طَرِيقين: الأولى توهم اخْتِصَاص الْقَامُوس بِعَيْب خلط الْحَقِيقَة بالمجاز، وَقد عرفت أَنه غير مُخْتَصّ بِهِ، وَقد يُقَال إِنَّه لم يخص فِيهِ خلط الْحَقِيقَة بالمجاز، وَكَأَنَّهُ قَالَ وَإِن خلط الْحَقِيقَة بالمجاز كالصحاح، وَلَو قَالَ وَإِن خلطا بِأَلف التَّثْنِيَة لما ورد عَلَيْهِ ذَلِك، لكني رَأَيْت بِخَطِّهِ جَوَابًا عَن سُؤال يقْضِي بِأَنَّهُ يرى أَن الصِّحَاح لم يخلط الْحَقِيقَة بالمجاز، وَهُوَ هم فَاحش. الطَّرِيق الثَّانِيَة دَعْوَى أَنه أصح من الصِّحَاح وَمَا كَفاهُ ذَلِك حَتَّى قَالَ بِغَيْر شكّ وَقد عرفت مِمَّا تقدم بطلَان هَذِه

(١) انظر: القاموس المحيط، فصل الميم، ص ٩٥٤.

الدَّعْوَى، فليته اكْتفى بِدَعْوَى تساويهما فِي الصَّحِيحَة، وَقد طارت هَذِه الدَّعْوَى كل مطار حَتَّى روى السُّيُوطِيّ فِي المزهر لبَعْضهِم:

مذ مد مجد الدّين فِي أَيَّامه   من فيض أبحر علمه القاموسا

ذهبت صِحَاح الْجَوْهَرِي كَأَنَّهَا   سحر الْمَدَائِن حِين أَلْقى مُوسَى"[١].

السَّابِع أَن الاصطلاحات الَّتِي ذكرهَا فِي صدر كِتَابه الَّتِي عرفنَا بالتتبع أَنه التزمها رُبمَا تخلف فِي مَوَاضِع قَليلَة وَذَلِكَ بسهو مِنْهُ رَحمَه الله تَعَالَى كَمَا ذَكرْنَاهُ فِي الْفَصْل الرَّابِع من الْمَقْصد الأول"[٢].

وقد ذكر الكوكباني بالفعل في الفصل الرابع من المقصد الأول بعض هذه الاصطلاحات فقال: "والاصطلاحات الراجعة إِلَى قانون الصّرْف فَإِنَّهَا تشْتَمل على ثَلَاثَة أَنْوَاع: نوع فِي الْأَسْمَاء الجامدة، وَنَوع فِي المصادر، وَنَوع فِي الْأَسْمَاء المشتقات وَأما الْأَفْعَال فقد تقدّمت فِي الاصطلاحات الَّتِي لَا ترجع إِلَى قانون شَيْء من الْعُلُوم، النَّوْع الأول فِي الْأَسْمَاء الجامدة، اعلم أنه قد عرف فِي التصريف أَن للاسم الْمُجَرّد عَن الزِّيَادَة عشْرين وزنًا عشرَة للثلاثي وَسِتَّة للرباعي وَأَرْبَعَة للخماسي، وَسَنذكر لكل من الثَّلَاثَة فرعا ثمَّ نتبع ذَلِك بفرعين فرع رَابِع فِي الْمَزِيد وَفرع خَامِس فِي المضعف"[٣].

ثم قال الكوكباني: "وأعجب من هَذَا كُله أَنه قَالَ فِي الْخطْبَة عِنْد ذكر أحسن مَا اخْتصَّ بِهِ هَذَا الْكتاب مَا لَفظه: وَمِنْهَا أَنِّي لَا أذكر مَا جَاءَ من جمع فَاعل المعتل الْعين على فعلة إِلَّا أَن يَصح مِنْهُ كجولة وَخَوْلَة، وَأما مَا جَاءَ مِنْهُ مُعْتَلًّا كباعة وسَادَة فَلَا أذكرهُ لاطراده انْتهى. وَمَا أحسن مَا قَالَ لَو طابق هَذَا القَوْل مِنْهُ

([١]) انظر: فلك القاموس، ص ٤٥.

([٢]) انظر: فلك القاموس، ص ٤٦.

([٣]) انظر: السابق، ٦٢-٦٣.

الفعال لكننا تتبعنا ذَلِك فَوَجَدنَا الْأَمر بِالْعَكْسِ مِمَّا قَالَه فَلم يذكر جَوْلَة وَخَوْلَة وَذكر باعة وسَادَة ونظائرهما فجل من لَا عيب فِيهِ وَعلا.

الثَّامِن أَنه قَالَ الْمجد رَحمَه الله ودارات الْعَرَب تنيف على مئة وَعشر لم تَجْتَمِع لغيري وَللَّه الْحَمد، ثمَّ سردها فراجعت جُزْءًا من أَصله أَعنِي الْعباب من نُسْخَة جرى عَلَيْهَا قلم مؤلفها ثمَّ قلم الْمجد رَحمَه الله فَرَأَيْت تِلْكَ الدارات جَمِيعهَا مَعْدُودَة فِي الْعباب، وَقد سَهَا الْمجد عَن سبع دارات فأهملها عِنْد النّسخ، وَلكنه زَاد فِي الْهَامِش سبع دارات فزادها فِي الْقَامُوس

وَلَا أَدْرِي هَل زَادهَا من الْمُجْمل، أَو من غَيره فَلَو عد مَا فِي الْعباب وَذَلِكَ مئة دارة ونيف ثمَّ يَقُول وَقد وقفت على سبع دارات غير ذَلِك وَللَّه الْحَمد لَكَانَ أولى، والدارات الَّتِي سَهَا عَن نقلهَا هِيَ دارة أجماد وَالذِّئْب والذئبان وغور ومحلف والمرذ وموقوع ثمَّ ظَاهر مَا فِي خطْبَة الْقَامُوس أنه ألم بِجمع معَان أَصْلِيَّة بِعِبَارَة وجيزة وَزَاد عَلَيْهَا، فَانْظُر مَا أحملهُ فِي هَذَا الْموضع وَقس عَلَيْهِ غَيره. قَالَ فِي الْعباب وَأما دارة بِغَيْر إِضَافَة فِي قَول خلف الْأَحْمَر:(دويرات برد بَين بَاب ودارة...) ودارة ابْن العمرد ودارة نَجْرَان ودارة الْكَلْبِيّ ودارة العَبْد ودارة المقطع فَهَذِهِ لَيست من دارات الْعَرَب وَإِنَّمَا هِيَ دُورهمْ الَّتِي تخْتَص بهم وَهَذِه أسامي أَصْحَاب الدّور. ودارات الْعَرَب مُضَافَة إِلَى جبال ومياه وأمكنة، وَيُقَال فِي الْفرس ثَمَانِي عشرَة دَائِرَة مِنْهَا مَا يكره وَهِي الهقعة وَهِي الَّتِي تكون فِي عرض زوره وَيُقَال أبقى الْخَيل المهقوع ودائرة القالع وَهِي الَّتِي تكون تَحت اللبد ودائرة الناخس وَهِي الَّتِي تكون تَحت الْجَاعِرَتَيْنِ إِلَى الفائلين ودائرة اللطاة فِي وسط وَجهه وَلَيْسَت تكره إِذا كَانَت وَاحِدَة فَإِذا كَانَت هُنَاكَ دائرتان قَالُوا فرس نطيح وَذَلِكَ مَكْرُوه وَمَا سوى هَذِه

لَا يكره انْتهى. وَلَا ريب أَن الْمجد ذكر بعض هَذِه الزِّيَادَة مفرقة. التَّاسِع مَا ذَكرْنَاهُ فِي الْفَصْل الرَّابِع من هَذَا الْمَقْصد"(١).

وقال صاحب "الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح": "اعلم أنَّ علم اللغة من أشرف العلوم قدرًا، وأحلاها مذاكرة وذكرًا، وأسناها ادِّخارًا وذخرًا، إذ بها يُعرف كتاب رب العالمين، وسنة سيد المرسلين، وقد اعتنى بها أولو البصائر والأنفس الزاكيات والهمم المهذبة العاليات...وكان من أجَلِّ ما أُلِّف فيه صحاح الجوهري، إذ هو أحسن وضعًا، وللصحيح والشواهد أكمل جمعًا، ففاق ما تقدمه من المصنَّفات، ولم ينتقص قدره ما تأخر من المؤلفات، فهو من كتب اللغة بمثابة الصحيحين من كتب الحديث، غير مجد الدين صاحب القاموس أكثر من الانتقاد عليه، كما فعل الدارقطني مع البخاري ومسلم، قيل انتقد عليهما عشرة ومائتي حديث، والذي انتقده المجد على الجوهري نحو ثلثمائة مسئلة، والجواب عنه يُحاكي جواب الصحيحين من كون الجوهري أنحى اللغويين، وأعلم بعلم الصرف الذي هو ميزان العلوم، وكونه مقدَّمًا على المجد في علم اللغة وشافه بها العرب العاربة، ومن صحاحه تخرَّج المجد وعرف الصناعة، هذا وإنِّي استخرتُ الله تعالى في ردِّ ما أورده المجد عليه من الإيهام والتخطئة من غير ادَّعاء منِّي ولا عصبية، وإنما ذلك تحريك خاطر، وباعث قوي من الملك القادر، إذ الرجوع إلى الحق فريضة، ولا يأباه إلا ذو دعاوي عريضة، والإنصاف من أخلاق المؤمنين، وهو حلية العارفين"(٢).

وقال أحمد فارس الشدياق في "الجاسوس على القاموس": "ويعلم الله أني كثيرًا ما فكرت فيما وقع في القاموس من القصور والإيهام والإيجاز المؤدى إلى

---

(١) انظر: فلك القاموس، ص ٤٨:٤٦.

(٢) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصِّحاح، ص ١-٢.

الإبهام، ومن الحشو المخل والفضول الممل واللغو المعل، فكنتُ كلما زدت فيه تفكرًا ازددت تحيرًا؛ لأنَّ مؤلفه اختار كتاب الصِّحاح لإظهار أوهامه، واعتمد في النقل على العُباب والمحكم ففاته منهما بيان العبارة ووضوح التعريف ونسق المعاني، وشأن المتأخر إذا تحدَّى مَن تقدَّمه أن يبذلَ أقصى ما عنده من الجهد والطاقة والتروي والاستطاعة في إتقان عمله ومجانبة تفريط سلفه، كيف لا وقد قال المصنف في خطبة كتابه حاثًا على علم اللُّغة والتحري في أخذها، وإنَّ علم اللغة هو الكافل بإبراز أسرار الجميع، الحافل بما يتضلع منه القاحل والكاهل والفاقع والرضيع، وإنَّ بيان الشريعة لما كان مصدره عن لسان العرب، وكان العمل بموجبه لا يصح إلا بإحكام العلم بمقدمته، وجب على روّام العلم وطلاب الأثر أن يجعلوا عظم اجتهادهم واعتمادهم، وأن يصرفوا جل غايتهم في ارتيادهم إلى علم اللغة والمعرفة بوجوهها، والوقوف على مثلها ورسومها. وقال أيضًا معرضًا بأغلاط من ألفوا فيها: واختصصت كتاب الجوهري من بين الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة، والأغلاط الفاضحة، لتداوله واشتهاره بخصوصه إلخ. وقال أيضًا في وصف كتابه: فتلخص وكلُّ غثٍ إن شآء الله عنه مصروف. وقال أيضًا: وكتابي هذا صريح الفي مصنف من الكتب الفاخرة. وسنيح الفي قلمس من العيالم الزاخرة، فهذا يدل على أنه كان ممن يعظم قدر اللغة ويجتهد في حض الناس على إتقان عملها، وما أجدره أن يفعل هذا"(١).

ثم تكلَّم صاحب الجاسوس عن أوجه من النقد كثيرة وجهها إلى القاموس المحيط، وقد حصرها في أربعة وعشرين موضعًا، ابتدأ النقد الأول منها في الكلام على خطبة المصنِّف، ويمكن القول إنَّ الجاسوس مثَّل في محيط العملية النقدية الموجهة للقاموس أهم الكتب المرتبة في هذا الباب، بحيث عرض في الأوجه التي

(١) انظر: الجاسوس على القاموس، ص ٧١-٧٢.

تضمَّنها لكثير من الموضوعات أو القضايا التي وهَّم فيها الفيروزآبادي الجوهري صاحب الصِّحاح، من مثل: إيهام تعاريف مجد الدين الفيروزآبادي والتباسها ومجازفتها، وهذه محور النقد الثاني، وتكلم في النقد الثالث عن قصور عبارته وإيهامها وغموضها وعجمتها وتناقضها، ودار النقد الرابع حول إيهام عبارته في المصدر والمشتقات والعطف والجمع والمفرد والمعرب وغير ذلك، والنقد الخامس في ذهوله عن نسق معاني الألفاظ على نسق أصلها الذي وضعت عليه، بل يقحم بينها ألفاظًا أجنبية تبعدها عن حكمة الواضع، والنقد السادس في تعريف اللفظ بالمعنى المجهول دون المعلوم الشائع، والنقد السابع فيما قيدة في تعاريفه وهو مطلق...إلى غير ذلك من تلك الأوجه النقدية التي لا يتسع المجال هنا لسردها كاملة، وهي تدور كما بينَّا من قبل حول أربعة وعشرين وجهًا نقديًا اختصت بالقاموس المحيط وشرحه المسمى تاج العروس، وقد أدار صاحب الجاسوس حركته النقدية هذه على القاموس بحنكة واقتدار يعكس مدى ثقافته وقدرته اللغوية، فيقول على سبيل المثال في النقد الأول الذي قصره في الكلام على خطبة المصنِّف: "قوله بعد البسملة (الحمد لله منطق البلغاء باللغي في البوادي) تعريف الحمد في مادته في القاموس مخالف للجمهور فإنه عرفه بالشكر وبينهما فرق، فقد حكي الشارح عن ثعلب أنَّ الحمد يكون عن يد وعن غير يد، والشكر لا يكون إلا عن يد. قال: وقال الأزهري الشكر لا يكون إلا ثناء ليد أوليتها، والحمد قد يكون شكرا للصنيعة ويكون ابتداء للثناء على الرجل أهـ. وعبارة الصحاح الحمد نقيض الذم، ثم قال: والحمد أعم من الشكر، ومثلها عبارة المحكم وعبارة المصباح حمدته على شجاعته وإحسانه حمدًا؛ أثنيت عليه، ومن هنا كان الحمد غير الشكر لأنه يستعمل لصفة في الشخص وفيه معنى التعجب، ويكون فيه معنى التعظيم للممدوح وخضوع للمادح، وأما الشكر فلا يكون إلا في مقابلة الصنيع، فلا يقال

شكرته على شجاعته وقيل غير ذلك. وقال المحشي: وفي حواشي السعد والبيضاوي والكشاف من ذلك ما يغني، وقد أبديت منه فوائد وأشرت إلى ما في كلام المصنف من مخالفة الجمهور في ذلك لأن كلامهم يقتضي المباينة بينهما (أي الحمد والشكر) وكلامه يقتضي اتحادهما معنى إلخ. ومما فاته في هذه المادة تحمَّد فلان أي تكلف الحمد، كما في الأساس، والمصنف ذكره بمعنى يمتن وعداه بعلي، وفيه أيضا واستحمد الله إلى خلقه بإحسانه إليهم وإنعامه عليهم والرعاة يتحامدون الكلأ في الصحاح واحتمد الحر قلب احتدم، والمصنِّف لم يصرح به فإنه اقتصر على أن يقول ويوم محتمد شديد الحر. وقوله منطق لم يذكر في هذه المادة أن النطق بالفتح مصدر، والنطق بالضم اسم كما في المصباح ولا النطق كحذر بمعنى الناطق وهو في شعر المتنبي، ولا أن كسر الطاء من المنطق اللغوي شاذ لأنه مصدر فحقه أن يكون مفتوحًا مع أنه تصدى لذكر شذوذ المرجع ولا المنطق الاصطلاحي مع أنه ذكر العروض والفقه والشعر وغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، ولا ناطقة بمعنى حادثه وإنما فسر بها فاهاه، وكان عليه أيضا أن يقول: إن نطق يستعمل لغير العاقل يقال نطق العود والطائر وكتاب ناطق أي بين وبذلك نطق الكتاب ومنه قوله تعالى "وعَلمْنَاه منطقَ الطَّير"، وفاته أيضا رجل نطيق على وزن سكيت بمعنى منطيق، وتنطقت أرضهم بالجبال، وانتطقت وتنطَّق الماء الشجر والأكمة بلغ وسطها كذا في الأساس، وإنما ذكر نطق على وزن فعل مشددا، وكذلك فاته المناطقة لمن يتعاطون علم المنطق، وانتطق فلان تكلم كما في المصباح، والنطاقة بمعنى البطاقة حكاها الصغاني، فقد رأيت ما فات المصنف في هذه المادة فأظنك بباقي المواد، وما قولك في كتاب صريح ألفى كتاب من الكتب الفاخرة وسنيح ألفى قلمس من العيالم الزاخرة كما ستقف عليه في آخر الخطبة. وقوله: البلغاء قال المحشي: هو جمع بليغ وهو الفصيح الذي يبلغ

بعبارته إلى كنه ضميره وقد بلغ الرجل بلاغة كما في المصباح وغيره، وإن أهمله المصنف كما سيأتي التنبيه عليه في مادته قلت هذا الاعتراض غريب، فإن المصنف قال في بلغ: والبلغ ويكسر وكعنب وسكارى وحباري البليغ الفصيح يبلغ بعبارته كنه ضميره بلغ ككرم. وإنما فاته تبالغ في كلامه أي تعاطي البلاغة وليس من أهلها، وما هو ببليغ ولكن يتبالغ وأبلغت إلى فلان فعلت به ما بلغ به الأذى والمكروه كما في الأساس وفاته أيضا بلغت الثمار أي أدركت ونضجت كما في الصباح"[١].

ثالثا: الحركة النقدية القائمة للرد على صاحب القاموس المحيط في توهيمه للجوهري وانعكاساتها على الحياة المعجمية بعد القرن التاسع الهجري.

إنَّ حركة الحياة المعجمية بعد تأليف القاموس المحيط قد أصيبت بنوع من النشاط النقدي الذي لا نعهده إلا قليلًا في الفترات السابقة عليها، وسبب هذا النشاط الذي اُعْتبر بمثابة ضخ الدم في أوصال تلك الحياة أنَّ الفيروزآبادي قد حمل على عاتقة إثبات مكانته اللغوية الكبرى التي تفوق الجوهري صاحب الصحاح، والذي بلغ مكانة كبرى في المجتمع اللغوي قلما يدرك أحدٌ من اللغويين شأوه، وترتَّب على ذلك الهدف الذي وضعه الفيروزآبادي نُصْب عينيه أنه وهَّم الجوهري وخطَّأه في مواطن كثيرة من الصحاح، نحو ثلثمائة مسئلة، والأكثر من ذلك كان يكتب في نسخته ما استدركه عليه بالحمرة اثباتًا لمكانته اللغوية كما نصَّ هو نفسه على ذلك في مقدمته، حيث قال: " أَرَدْتُ أَنْ يَظْهَرَ لِلنَّاظِرِ بَادِئَ بَدْءٍ، فَضْلُ كِتَابِي هَذَا عَلَيْهِ، فَكَتَبْتُ بِالْحُمْرَةِ الْمَادَّةَ الْمُهْمَلَةَ لَدَيْهِ"[٢].

---

(١) انظر: الجاسوس على القاموس، ص ٩٠-٩١.

(٢) انظر: القاموس المحيط، ص ٢٧.

وأعقب تلك الحملة التي شنَّها الفيروزآبادي على الجوهري في صحاحه أنْ تحركة دماء الغيرة على الصحاح وصاحبه في نفوس بعض اللغويين، فتلقفوا توهيمات الفيروزآبادي للجوهري في صحاحه، ودرسوها، وردُّوا على مجد الدين الفيروزآبادي في مؤلفات كثيرة حاولوا فيها الانتصار للصحاح وصاحبه، وإثبات أنه من أصح كتب اللغة التي وصلتنا حتى الآن، وبلغ بعضهم في الدفاع عن الصحاح وصاحبه أن تجاوز حد الإجماع الذي عليه علماء اللغة في بعض المسائل اللغوية، كما فعل محمد بن الطيب الفاسي شيخ الزبيدي صاحب تاج العروس في مؤلَّفه "إضاءة الراموس".

وقد خلقت حالات الرد هذه انتعاشًا في الحياة اللغوية، وحركت تلك المياه الراكدة التي أصابت الحقل المعجمي قبل تأليف القاموس المحيط، حيث بدت هذه الصناعة المعجمية بعد لسان العرب وكأنها وصلت إلى حد الاكتفاء، فالمحاولات الأولى بدءًا من الخليل بن أحمد في القرن الثاني الهجري، مرورًا بأبي عمرو الشيباني وقطرب وابن سلَّام وابن قتيبة وغيرهم في القرن الثالث الهجري، وصولًا إلى القرن الرابع الهجري الذي مثَّل الفترة الذهبية في حقل التأليف المعجمي، حيث نجد الجمهرة لابن دُريد (المتوفى ٣٢١ هجرية) والزاهر في معاني كلام الناس، لأبي بكر الأنباري (المتوفى ٣٢٨ هجرية) ثم غلام ثعلب (المتوفى ٣٤٥ هجرية) والفارابي (ت ٣٥٠هـ) والأزهري (ت ٣٧٠ هـ) في تهذيب اللغة، والصاحب ابن عبَّاد (ت ٣٨٥هـ) في المحيط في اللغة، والجوهري (ت ٣٩٣هـ) في الصِّحاح، وابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) في مجمل اللغة ومقاييس اللغة، والعسكري (ت ٣٩٥ هـ) في الفروق اللغوية...إلى غير هؤلاء العلماء الذين أثروا الحياة المعجمة في القرن الرابع الهجري بشكل جعل هذه الفترة علامة فارقة في حقل التأليف المعجمي على مرِّ العصور.

ثم إذا ما انتهينا إلى القرن الخامس الهجري فسنجد ابن سيده (ت٤٥٨ هـ) في مؤلَّفيه المهمين (المحكم والمحيط الأعظم) و (المخصص)، وقد حمل هذان المؤلفان راية التأليف المعجمي في القرن الخامس الهجري.

ثم نجد في القرن السادس الهجري الزمخشري (ت٥٣٨ هـ) في أساس البلاغة. وفي القرن السابع نجد رضي الدين الصاغاني (ت ٦٥٠هـ) في العُباب الزَّاخر والشوارد، ثم بعض المؤلفات التي قامت على ما تمَّ انتاجه في القرن الرابع مثل مختار الصِّحاح للرازي (المتوفي في حدود ٦٦٦ هجرية)، ثم في القرن الثامن الهجري نجد أبرز ما تمَّ إنتاجه في حقل التأليف المعجمي في هذا القرن متمثلًا في لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ)، ثم في القرن التاسع نجد القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت ٨١٧ هجرية).

هذا رصد سريع لأبرز المؤلفات المعجمية على مرِّ القرون الماضية، ولم أقصد فيه بالطبع رصد كل محاولات التأليف المعجمي، فغير هؤلاء الكثير، ولكن قصدت من ورائه الوصول إلى أنَّ الحياة المعجمية بعد القرن الرابع الهجري، إذا استثنينا محاولات ابن سيدة في مؤلفيه- قد أصيبت بنوع من قلة النشاط التأليفي مقارنة بما جرى في القرن الرابع، ولا نقول الخمول.

فإذا ما انتهينا إلى القرن التاسع الهجري وما بعده فسنجد أنَّ الفيروزآبادي بعد تأليف القاموس المحيط قد بعث النشاط من جديد في حقل التأليف المعجمي، وذلك بأن فتح الباب لحركة نقدية كبرى قامت للرد على القاموس المحيط في توهيمه للجوهري صاحب الصحاح.

ونحاول فيما تبقَّى من هذه المقدمة أن نرصد -ولو على سبيل الإجمال- بعض هذه المحاولات التي حاول أصحابها الرد على الفيروزآبادي في قاموسه،

والانتصار للجوهري وصحاحه، وذلك حتى تكتمل صورة هذه الحركة النقدية بعد القرن التاسع الهجري[١]:

١. الإفصاح في زوائد القاموس على الصحاح، للسيوطي (المتوفى ٩١١ هجرية) ولم يتمه.
٢. القول المأنوس في حاشية القاموس، لعبد الباسط بن خليل بن شاهين الملطي القاهري، الشهير بابن الوزير الحنفي، المتوفى ٩٢٠ هجرية.
٣. القول المأنوس بتحرير ما في القاموس، لمحمد بن يحيى القرافي، المتوفى سنة ١٠٠٨ هجرية.
٤. الناموس؛ لعلي بن سلطان محمد القاري الهروي، نور الدين، الفقيه الحنفي، نزيل مكة المكرمة، وقد توفي بها سنة ١٠١٤ هجرية، لخَّص فيه ما ورد من القاموس، واستدرك فيه عليه.
٥. القول المأنوس؛ لمحمد بن عبد الرءوف بن علي بن زين العابدين المناوي الفقيه الشافعي، المتوفى ١٠٣١ هـ.
٦. مرج البحرين، لأويس القاضي ابن محمد، المتوفى ١٠٣٧ هجرية.
٧. الدُّر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط، لمحمد بن مصطفى الداودي، المعروف بداود زاده، المتوفى ١١٠٧ هـ، جمع فيه الأغلاط التي عزاها القاموس إلى الصِّحاح وردَّ على بعضها.
٨. الطِّراز الأول فيما عليه من لغة العرب المُعَوَّل، للسيد علي خان صدر الدين الحسيني الحسني، المعروف بابن معصوم الحسني الشيرازي، المتوفى ١١٠٧ هجرية.

---

(١) رصد أحمد عبد الغفور عطار في مقدمة تحقيقه لصحاح الجوهري أكثر من خمسين كتابًا قامت على القاموس المحيط. انظر: مقدمة الصِّحاح، تأليف أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩٩ هجرية.

٩. إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على أضاة القاموس، لمحمد بن الطيب الفاسي، المتوفى ١١٧٠ هجرية، وهو شيخ مرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس.

١٠. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، المتوفى ١٢٠٥ هجرية.

١١. فلك القاموس؛ لعبد القادر بن أحمد الكوكباني اليمني، من تلاميذ ابن الطيب الفاسي، علَّل في مقدمته إعجاب الناس بالقاموس، وفضَّل الصِّحاح عليه، وتتبَّع فيه ما وهَّمه فيه الفيروزآبادي وردَّ عليه وعلى غيره، معتمدًا على شيخه ابن الطيب الفاسي.

١٢. الوشاح وتثقيف الرِّماح في رد توهيم المجد الصِّحاح، لأبي زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز التادلي.

١٣. الجاسوس على القاموس، لأحمد فارس الشدياق، المتوفى ١٣٠٤ هجرية، وقد نقد فيه القاموس المحيط من خلال أربعة وعشرين وجهًا نقديًا.

١٤. ترويح النفوس على حواشي القاموس، للشيخ عبد الهادي نجا الإبياري المصري، المتوفى ١٣٠٦ هجرية.

١٥. تصحيح القاموس، لأحمد تيمور باشا.

وسنحاول في الصفحات القادمة –إن شاء الله تعالى– رصد بعض ملامح هذه الحركة النقدية من خلال التطبيق على باب الهمزة من القاموس المحيط، وهذه الصفحات بمثابة الجانب التطبيقي لما قررناه في هذه المقدمة، وقد اقتصرنا فيه على باب الهمزة فقط؛ لأن الغرض منه تقديم أنموذج للدرس النظري القائل بالحركة النقدية بعد القرن التاسع الهجري، وهو من شأنه أن يفتح المجال واسعًا أمام

دراسات أخرى تحاول رصد ملامح هذه الحركة النقدية في بقية الأبواب (الحروف)، وهذا أمر في غاية الأهمية لأنه يفتح الأبواب لقضايا معجمية كثيرة يمكن طرحها على ساحة الدرس المعجمي الحديث، ومعالجاتها في دراسات مستقلة تبيِّن قيمتها وتعكس خطورتها وأهميتها.

الحركة النقدية في صُنع معاجم اللغة بعد القرن التاسع الهجري

(باب الهمزة من القاموس أنموذجًا)

[أبأ]

قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط: "الأَباءةُ، كَعَباءَة: القَصَبَةُ، ج: أَباءُ، هذا موضِعُ ذِكْرِهِ كما حكاهُ ابْنُ جِنّي عن سِيبَوَيْهِ، لا المُعْتَلُّ كما تَوَهَّمَهُ الجَوْهَرِيُّ وغَيْرُهُ. وَأَبَأْتُهُ بِسَهْمٍ: رَمَيتُهُ بِهِ"[1].

ومعنى قوله: "هذا موضع ذِكره"؛ أي في الهمزة لا في باب المعتل اليائي أو الواوي.

وقد علَّق "داود زاده" في كتابه "الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط" – والذي رصد فيه الأغلاط التي أخذها صاحب القاموس على الجوهري– ونقل في تعليقه هذا كلام ابن بَرِّي في التنبيه، وذلك بعد قوله[2]: "انتهى كلام الفيروزآبادي، ثم إنه ذكره في المعتلِّ منبهًا عليه ثمَّ، وقد سبقه في ذلك الشيخ ابن بَرِّي وقال: بَدَأَ الجوهري في أول هذا الفصل بترجمة (أَجَأ) وأهمل فصل (أبأ)، وربما ذكر هذا الحرف في باب المعتل بناء على أنَّ الهمزة أصلُها ياءٌ، وليس ذلك بمذهب سيبويه، بل يحملها على الظَّاهر حتى يقوم الدَّليلُ على أنَّها من الياء أو من الواو، نحو الرِّداء؛ لأنه من الرَّدية، والكساء؛ لأنَّه من الكسوة"[3].

---

(1) انظر: القاموس المحيط، للفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م، ص٣٣.

(2) انظر: كتاب الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط، لمحمد بن مصطفى داود زاده، رسالة ماجستير، من إعداد الطالبة: سُكينة بنت عبد الله بن أحمد الكحلاني، إشراف الدكتور/ محمد بن أحمد بن خاطر، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧م، ص ٤.

(3) انظر: التنبيه والإيضاح عمَّا وقع في الصِّحاح، لأبي محمد عبد الله بن بَري (ت ٥٨٢هـ) مادة (ورأ)، تحقيق وتقديم مصطفى حجازي، مراجعة علي النجدي ناصف، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، ٣/١.

وفي إيراد "داود زاده" كلام ابن بَرِّي في "التنبيه والإيضاح" فيه رد على الفيروزآبادي فيما أخذه على صاحب الصحاح؛ لأنَّ معنى كلام ابن بَرِّي (وربما ذكر هذا الحرف في باب المعتل بناء على أنَّ الهمزة أصلُها ياءٌ) فيه احتمال ينتفي معه الجزم بأنَّ الهمزة أصليه، وبالتالي محلها (أبأ) كما زعم الفيروزآبادي، وإنما يحتمل أنها من الواو أو الياء.

وقال أبو زيد التادلي في كتابه "الوشاح" بعد أنْ ضمَّ إلى (أَبَأ) (أَشَأ) و (أَلَأ): قلتُ الأولىَ ذِكر هذه الألفاظ الثلاث في باب المعتل من وجوه؛ الأول أنهم قالوا الهمزة لا صورة لها، وإنما تُكتب بما تسهَّل إليه، الثاني: إمَّا أن يُعلم ما هي مبدلة منه ككساء ورداء، فتذكر في بابه، أو لا يُعلم فتلحق بالألف المجهولة؛ لأن العرب ألحقتْ الألف المجهولة بالمنقلبة عن الواو، وتقرير ذلك في باب الجمع والتصغير والنسب. الثالث: لغة القصر في الآلاء ترجَّح ذكره في المعتل، وقد ذكره؛ أي المجد في باب المعتل وجعل همزته مبدلة من الواو. والرابع قال في النهاية: الأشاء همزته منقلبة من الياء؛ لأنَّ تصغيرها أَشَي، ولو كانت أصلية لقيل أُشيئ، وقال الزبيدي: الأشاءُ مقلوب الشيء. الخامس: ذكر ابن فارس هذه الألفاظ الثلاث في باب المعتل، وكفى بذلك حُجة، والعلم عند الله"[1].

وقال صاحب تاج العروس: "وقرأْتُ فِي كتابِ المُعْجَم لِعُبَيدِ اللَّه ياقُوتٍ مَا نَصُّهُ: فأَمّا أَباءَةٌ فذَهَبَ أَبو بكر مُحمَّدُ بنُ السَّرِيِّ، فِيمَا حدَّثني بِهِ أَبو عَلِيَ عَنهُ، إِلى أَنها مِن ذَواتِ الباءِ، من أَبَيْتُ، فأَصْلُها عندَه أَبَايَةٌ، ثمَّ عُمِلَ فِيهَا مَا عُمِل فِي عَبَايَةٍ وصَلاَية وعَظَايَةٍ، حَتَّى صِرْنَ عَباءَةً وصَلاءَةً وعَظاءَةً، فِي قَوْلِ من هَمَز، ومَن لم يَهْمِز أَخرجهُنَّ على أُصولِهِنّ، وَهُوَ القِياسُ القَوِيُّ، وإِنما حَمَل أَبا بكرٍ على

(1) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح، لأبي زيد عبد الرحمن التادلي، طبعة مطبعة بولاق، بتصحيح نصر الهوريني، ١٢٨١ هجرية، ص ٦-٧.

هَذَا الاعتقادِ فِي أَباءَةٍ أَنَّها مِن أَبَيْتُ، وَذَلِكَ أَن الأَبَاءَةَ هِيَ الأَجَمَةُ، وَهِي القَصَبَةُ، والجمْعُ بَينهَا وَبَين أَبَيْتُ أَنَّ الأَجمَةَ مُمتنِعةٌ، بِمَا يَنْبُتُ فِيهَا مِن القَصَبِ وغيرِهِ، من السُّلوكِ والتَّطَرُّقِ، وخالفَتْ بذلك حُكْمَ البَرَاحِ والبَرَازِ، وَهُوَ النَّقِيُّ من الأَرْضِ، فكأَنَّها أَبَتْ وامتنَعَتْ عَلَى سالِكِها، فمِن هُنَا حَمَلَها أَبو بكرٍ على أَبَيْتُ، وسيأْتي المَزِيدُ لذَلِك فِي أَشَي"[1].

وقال أحمد فارس الشدياق في "الجاسوس على القاموس" بعد أن أورد ما قاله الفيروزآبادي: "قال المُحَشِّي: عبارة المصنف على ما فيها من الإيجاز الجائز عن حدِّ الإلغاز فيها أمورٌ منها: وزنه بالعباءة، وهو إلى الآن لم يتقرر ضبطُه، ولا هو مشهور شهرة تقطع النزاع، ولو ضبطهُ بقولِهِ: كَسَحابة كما فعل في الأشاء لكان أولى، أو لو ضبطه بالفتح كالجوهرى لكان أنَص على المراد. ومنها أنَّه اقتصر فى شرحه على أنه القصبة، وقد شرحوها أيضًا بأنَّها الأجمة من الحلفاء، وقد ذكر الجوهرى وابن سيده القولين معًا، ورجَّح أقوامٌ هذا القول الذي أهملهُ المصنِّف، وحكوا ما قاله بقيل. ومنها قوله: وجمعه أباءٌ، فإنَّ إطلاق الجمع عليه إنما هو لغة لإرادة ما يكون جمعًا؛ لأنَّه اسم جنسي جمعي لا جمع اصطلاحا كما لا يخفى عن أرباب الاصطلاح، وعبارة الجوهري رحمه الله سالمة من ذلك مع ضبطها واتفاقها وجمعها القولين، فإنه قال: الأبَاء بالفتح والمد القصب، الواحدة أباءة، ويقال: هو أجمة الحلفاء، والقصب خاصة؛ ومن تأمل كلام المصنِّف فى كلِّ مادة واستقرى كلام أئمة اللُّغة عَلِمَ أمثال ما ذكرناه فى هذا النذر القليل، وتبيَّن الفرق بين العبارات من غير احتياج إلى إقامة دليل. وقولُهُ: هذا موضع ذكره إلخ؛ أى بناء على ما اختاره تبعًا لابن جنى فى زَعمه، ولو نقله عن حواشى ابن بَرِّى على

([1]) تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزبيدي، باب الهمزة، فصل الهمزة مع الباء، دار الهداية، ١٢٥/١.

الصِّحاح لكان أولى، فإنه هو الذي تعقَّبه وقال: وربما ذكر هذا الحرف فى المعتل وليس بمذهب سيبويه فحملها على الظاهر حتى يقوم دليل على الياء أو الواو كالرداء أو الأباء، وابن جنى رحمه الله لم يذكر ذلك على طريقة الجزم بل ذكر فى كتابه سرِّ الصناعة أنَّ فى كلام سيبويه ما يحتمل أن تكون الأباءة مهموزة الآخر كالأول لا معتلة، والاحتمال لا يدفع به اتفاق الجماهير على كونه معتلًا، واختيار أكثر أئمة اللغة الذين منهم الجوهرى تبعًا للخليل فى العين ولغيره من المتقدمين والمتأخرين وذكرهم إياه فى باب المعتل لا يرده احتمالات ابن جنى وإضرابه، فالصواب ما توهمه الجوهرى وغيره لا ما جزم به المصنف اغترارًا بالاحتمال وغيره، وإياه تبع القوم، وجوَّز على جهة الاحتمال كونه مهموزًا، والعجبُ من المصنف كيف اعترض هنا على القوم وأعَاده فى باب المعتل وأطال فيه الكلام هناك بأكثر مما ذكر هنا، ثم نَبَّه على أن موضعه المهموز، وقد قرروا أنَّ الأمور الخلافية لا يصح فيها التَّوهيم، وصرَّحوا بأنَّ الاعتناء بالتَّعرض لذلك تعرض للتوهم والله العَليم الحكيم"[1].

([1]) انظر: الجاسوس على القاموس، أحمد فارس الشدياق (صاحب الجوائب)، مطبعة الجوائب، – قسطنطينية، ١٢٩٩ هجرية، ص ٣٣.

[أتأ]

قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط في باب الألفِ فصل الألِفِ مع التَّاء (مادة أَتَأ)، وكتب بالحمرة إشارة إلى إهمال الجوهري وعدم ذكره هذه المادة: "أَتْأَةُ، كَحَمْزَةَ: امْرَأَةٌ من بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ: أُمُّ قَيْسِ بنِ ضرارٍ، وجَبَلٌ"[١].

وقال الشيخ ابن بَرِّي في التنبيه والإيضاح[٢]: وأَهملَ –أي الجوهري– أيضًا فصل (أتَأ) وقد جاء من ذلك: أَتْأَةُ، وهو اسم امرأةٍ من بَكْرِ بن وائل، وهي أُمُّ قَيْسِ بن ضِرار قاتلِ المِقْدَام، والشاهدُ عليهِ قول جرير:

أَتَبِيتُ لَيْلَكَ يَا ابْنَ أَتْأَةَ نَائِماً　　　وَبَنُو أُمَامَةَ عنْكَ غَيْرُ نِيامِ

وقد أشار داود زاده في "الدُّر اللقيط"[٣] وكذلك مرتضى الزبيدي في "تاج العروس"[٤] إلى ما أورده الشيخ ابن بَرِيٍّ في التنبيه، وزاد صاحب تاج العروس "وحَكاهُ أَبو عَلِيَ فِي التَّذْكِرة، عَن مُحمَّدِ بن حبيب"[٥].

وكتاب التذكرة لأبي علي الفارسي كتابٌ مفقود، وقد ألف ابن جني مختصرا له سماه مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها.

([١]) انظر: القاموس المحيط، باب الألف، فصل الهمزة مع التاء، ص ٣٣.

([٢]) انظر: التنبيه والإيضاح عمَّا وقع في الصِّحاح، مادة (أَتَأ)، ٣/١.

([٣]) انظر: كتاب الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط، ص ٥.

([٤]) انظر: تاج العروس، للزبيدي، فصل الهمزة مع التاء، ١٢٦/١.

([٥]) السابق نفسه.

[أثأ]

قال الفيروزآبادي في القاموس: "وأَثَأْتُهُ بِسَهْمٍ: رَمَيْتُهُ به، هنا ذَكَرَهُ أبو عُبَيد، والصغَّانِي في: ث وأ، ووَهِمَ الجَوْهرِيُّ فَذَكَرَهُ في ثأْثَأَ"[١].

ومعنى قوله: هنا ذكره أبو عبيد، أي في باب الألف فصل الألف مع الثاء، وأبو عبيد هو أبو عبيد القاسم بن سلام.

وقال مرتضى الزبيدي في تاج العروس:"أَثَأْتُه بِسَهْمٍ إِثاءَةً، كَقِرَاءَةٍ: رَمَيْتُه بِهِ، وَهُوَ من بَاب مَنَعَ، صَرَّح بِهِ ابنُ القَطَّاعِ وابنُ القُوطِيَّةِ"[٢].

حيث قال ابن القطَّاع الصِّقلي: "أثأ": "أَثَأته بسهم إثاءة رميته به"[٣]. وقال ابن القوطية: "وأثأته بسهم: رميته به إثاءةً"[٤].

ثم قال صاحب تاج العروس: "وَعَن الأَصمَعِيّ: أَثَيْتُه بِسَهْمٍ: رميتُه بِهِ، وَهُوَ حرف غَرِيبٌ هُنَا، أَي فِي مَهموزِ الفاءِ واللامِ، ذَكَره أَبو عُبَيْد اللُّغوِيُّ[٥]، وروى عَنهُ عَنهُ الإِمامُ ابنُ حبِيبٍ، وَنَقله ابنُ بَرِّي فِي حواشِي الصّحاحِ، وتَبِعه المُؤَلّف[٦]"[٧].

المُؤَلّف[٦]"[٧].

([١]) انظر: القاموس المحيط، باب الألف، فصل الهمزة مع التاء، ص ٣٣.

([٢]) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزبيدي، باب الهمزة، فصل الألف مع الثاء، ١/١٢٦.

([٣]) انظر: كتاب الأفعال، لابن القطَّاع الصقلي، عالم الكتب الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م، ١/٥٧.

([٤]) انظر: كتاب الأفعال، لابن القوطية، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٣ م، ص ١٨١.

([٥]) هو أبو عُبيد القاسم بن سلام الهروي، المتوفى ٢٢٤هجرية.

([٦]) يقصد بالمؤلف هنا (مجد الدين الفيروزآبادي، المتوفى ٨١٧ هجرية) صاحب القاموس المحيط.

([٧]) انظر: تاج العروس، ١/١٢٧.

هذا هو الفريق الأول من اللغويين الذين ذكروا هذا الفعل الثلاثي في مهموز الفاء واللام، أي في (أَثَأ) كـ (مَنَعَ) وهم (الأصمعي، وأبو عبيد اللغوي، وابن القوطية، وابن القطاع الصقلي، وابن بَرِّي، والفيروزآبادي).

أمَّا الفريق الثاني من اللغويين فقد مثَّله الإمام رضِيُّ الدِّين أَبو الفَضائِلِ حسنُ بنُ عليِّ الصَّاغاني، حيث ذكره في (ث و أ) أَي مَهموز اللامِ ومُعتلّ العَيْنِ. وقد أشار إلى ذلك صاحب القاموس المحيط: "والصغَّانِي في: ث وأ"[١].

ثم قال الزبيدي مفسرًا وجهة كل اتجاه من الاتجاهين: "وَكِلَاهُمَا لَهُ وَجْهٌ، فعَلَى رَأْيِ أَبي عُبَيْدٍ فِعْلُه كَمَنع، وعَلى رَأْيِ الصاغانيِّ كَأَقَام، مَزِيدٌ"[٢].

ثم بيَّن صاحب تاج العروس معنى قول الفيروزآبادي " وَوَهِمَ الجَوْهَرِيُّ"؛ فقال: "حَيْثُ لم يَذكُرْه فِي إِحدى المادَّتينِ (فذَكره فِي ثأْثأْ) ، وَقد تَبِع الخليلَ فِي ذَلِك"[٣].

ومعنى كلام الزبيدي أنَّ صاحب القاموس أخذ على الجوهري أنه لم يذكر الفعل (أثأ) في باب الفعل الثلاثي مهموز الفاء واللام (كمَنَعَ) كما قال بذلك الأصمعي وأبو عبيد اللغوي وغيرهما، ولا في مادة (ث و أ) كما قال بذلك الصَّاغاني وإنما ذكره في مادة (ثَأْثَأْ) وهو وَهْمٌ في رأي الفيروزآبادي، فقد قال الجوهري: "[ثأثأ] ثَأْثَأْتُ الإبل، إذا أرويتها. قال الراجز:

إنك لن تثأثئ النهالا   بمثل أن تدارك السجالا

الأصمعي: ثأثأتُ عن القوم: دَفَعْت عنهم. ولَقيتُ فلاناً فتثأثأت منه، أي: هبته. أبو عمرو: أثأته بسهم إثاءة: رميته. والكسائي مثله"[١].

---

(١) انظر: القاموس المحيط، ص٣٣.

(٢) انظر: تاج العروس، ١٢٧/١.

(٣) السابق، نفسه.

وقد ذكر صاحب تاج العروس في تعليقه على ما أورده الجوهري، حيث قال: " وَقد تَبِع الخليلَ فِي ذَلِك". بالرغم من أنَّ الخليل بن أحمد لم يورد في (ثأْثأْ) إلا قوله: "ثَأْثَأْتُ الإِبِلَ، أي: سَقَيْتها حتّى ذَهَبَ عَطَشُها، ولم أُرْوِها"[٢].

ثم علَّق صاحب "الوشاح وتثقيف الرِّماح" على توهيم الفيروزآبادي للجوهري بقوله: "قلتُ: الجوهري لمَّا لم يثبتْ عنده لفظ (أَثأ) ولا (ثَوأَ) ذكره في (ثأثأَ) للمجانسة، ونسبه إلى أبي عمرو والكسائي قالا: أثأتُه بسهم إثاءة أي رميته، وانظر هل تجد لقول أبي عُبيد على زعم المجد نظيرًا من كون الفعل ثلاثيًا متعديًا مهموز الفاء واللام مصدره على زنة الإقامة، وهو ليس مما يدلُ على امتناعٍ أو حرفة أو ولاية، والعلم عند الله"[٣].

وقال أحمد فارس الشدياق معلقًا على ما ما ذكره الفيروزآبادي في القاموس المحيط من أنَّ الجوهري ذكر (أَثَأ) وَهْمًا في (ثأْثَأ): قال المحشى قوله وأثأتُه بسهمٍ إلخ فيه أمران: أحدهما أنَّ قاعدته تقتضى أنَّ الفعل ككتب على ما نصَّ عليه فى الخطبة كما مرَّ، وليس كذلك، فقد صرَّح ابن القَطَّاع وابن القوطية وغير واحد من أرباب الأفعال وغيرها أنَّه كمنع، والثانى أنَّه لم يتعرض لمصدره وقد ذكره الجوهرى وغيره، وقالوا إنه أثاءة كقرآءة، ولا يقال إنه ذكره فى ثاء؛ لأن تلك مادة أخرى معتلة كالإفاضة، وهنا ربما يتوهم من لا معرفة له أنَّ مصدره تابع لفعله قياسا، وكلاهما قد علمت أنه غير صحيح ولا صواب، وقوله: هنا ذِكره؛ أي فى المهموز الفاء واللام ذكره أبو عبيد كما رواه ابن حبيب، ونقله ابن بَرِّي فى حواشى الصحاح

([١]) انظر: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لأبي نصر الجوهري (ت ٣٩٣هجرية)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هجرية، ١/٣٨.

([٢]) انظر: كتاب العين، للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) مادة (ثأثأ)، تحقيق د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ٨/٢٥٢.

([٣]) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح، لأبي زيد عبد الرحمن التادلي، ص ٧.

وتبعه المصنف، وفى المهموز اللام المعتل العين المزيد ذكره الصاغانى، وكلاهما له وجه فعلى رأي أبى عبيد فعله كمَنَع، كما فى ابن القطاع وغيرِهِ، وعلى ما ذكره الصاغانى كأقام مزيد، وعلى ذلك مشى الجوهري رحمه الله، والمصنِّف غلَّطه فى ذكره فى ثأثأ وهو ظاهر، إلا أنَّه فى ذلك تابع للخليل فى العين، والأقدمونَ كثيرا ما يعتنون بأكثر المادة (كذا) ويحتمل أنَّ أصله ثأأ مضاعف العين واللام بالهمزة، وخففت العين فبقى ثآء كقام فذكره الصاغانى على الظاهر والجوهري كالخليل إشارة إلى أنَّ أصل الألف همزة خففت، فالتوهيم والتقصير على من لم يحقق ذلك ولا عرف له مسلكًا من المسالك"[١].

([١]) انظر: الجاسوس على القاموس، ص٣٥.

[أجَأ]

قال الجوهريُّ: "أَجَأَ، على فَعَل بالتَّحريك: أحدُ جَبَلَيْ طَيِّئ، والآخرُ سَلْمَى، ويُنْسَبُ إليهما الأجِئيُّون، مثال: الاجعِيُّون"[١].

وينقل داود زاده في كتابه (الدُّر اللقيط) [٢] اعتراض الصفدي على قول الجوهري: (ويُنسب إليهما) حيث قال: "الظاهر أن يقول: "والنسبة إليه"؛ لأنه يريد بذلك النسبة إلى أجأ دون سلمى"[٣].

ويورد صاحب الدر اللقيط الاعتراض السابق بما يوهم أنه من قوله، وليس قول الصفدي في كتابه "نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من وهم".

وقال الفيروزآبادي في القاموس المحيط: "أجَأُ: جَبَلٌ لِطَيِّئٍ وبِزِنَتِهِ"[٤].

وحول لفظة (وبزنته) هذه التي ذكرها الفيروزآبادي دارت حركة نقدية قائمة على اختلاف الألفاظ بين النسخ الخطية وترجيح الصواب فيها، حيث وردت هذه اللفظة في بعض النُّسخ (ومُزَينة) أي إنَّ (أجَأُ) جبلٌ لطيئ ومُزينة، وهما قبيلتان من قبائل العرض، وبناء على القراءة الثانية (مُزينة) اعْتُرِض على المصنِّف من قبل بعض المعجميين، وقد بيَّن مرتضى الزبيدي في تاج العروس تلك الحركة النقدية على اختلاف القراءة بين النسخ الخطية، أو النقد القائم على خطأ بعض النسخ في لفظة ما وجريها مجرى الصواب عند البعض، حيث قال: "(وبزِنَتِهِ) ، هَكَذَا فِي غَالب النّسخ الَّتِي رأَيناها وتداولَتْ عَلَيْهَا الأَيْدِي، أَي بوَزْن جَبَلٍ، وَلم

---

(١) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، فصل الهمزة مع الجيم، ٣٤/١.

(٢) انظر: كتاب الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط، ص ٦.

(٣) انظر: نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق محمد عايش، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هجرية، ص٤٤.

(٤) انظر: القاموس المحيط، فصل الهمزة، ص٣٣.

يُفَسِّروه بأَكثرَ من ذَلِك، وَفِي أَخرى: ومُزَيْنَةَ، وَعَلَيْهَا شَرْحُ شَيخنَا، واعتَرضَ على المُصنِّف بأَنَّه لم يذْكُرْ أَحدٌ من أَهلِ التاريخِ والأَخبارِ أَنَّ هَذَا الجبلَ لمُزينةَ قَدِيما وَلَا حَدِيثا، وإِنما هُوَ لطيِّىءٍ وأَولادِهِ ومَن نزل عِنْدهم.

قلت: وَهَذَا الَّذِي اعتَرَضَ بِهِ مُسلَّمٌ غيرُ منازَعٍ فِيهِ، وَالَّذِي يَظهر من سِياقِ عبارةِ المصنِّفِ على مَا اصطلَحَ عَلَيْهِ هُوَ مَا قدمْنَاهُ، على مَا فِي النُّسخِ الْمَشْهُورَة، أَي وَهُوَ على وَزْنِه، وكأَنه أَشارَ بِهِ إِلى ضَبْطِه، وَهُوَ اصطلاحٌ لَهُ، ويدلُّ لذَلِك مَا سيأْتي لَهُ فِي ق ب ل مَا نَصُّه: وقَبَلٌ: جَبَلٌ، وبزِنَتِهِ، قُرْبَ دُومَةِ الجَنْدَلِ. وَكَذَا قولُه فِي كتن: والمُكْتَئِنُّ ضدُّ المُطمَئِنِّ، وَبِزِنَته. وَقَالَ المَناوِي فِي شَرحه: وَبَرِّيَّةٌ. وفسَّره بالصَّحْراءِ، وَهُوَ غَريبٌ، وَقد تَصحَّفَ عَلَيْهِ، فتأَمَّلْ"[1].

(1) انظر: تاج العروس، فصل الهمزة مع الجم، ١/١٢٨.

[أشأ]

قال الفيروزآبادي: "الأشاءُ، كَسَحابٍ: صِغارُ النَّخْلِ، قال ابْنُ القَطَّاعِ: هَمْزَتُهُ أصْلِيَّةٌ عن سِيبَوَيْهِ، فهذا مَوْضِعُهُ، لا كما تَوَهَّمَ الجَوْهَرِيُّ"[1].

ومعنى قوله: "لا كما تَوَهَّمَ الجَوْهَرِيُّ" حيث إنَّ الجوهري قال: " والهمزة فيه منقلبةٌ من الياء، لأنّ تصغيرها أُشَيٌّ"[2].

وضرب الجوهري مثالًا لذلك بقول زياد بن منقذ[3]:

وَحَبَّذَا حِينَ تُمْسِي الرِّيحُ بَارِدةً   وَادِي أُشَيٍّ وفِتْيَانٌ بهِ هُضُمُ

ياليت شعري عن جنبى مكشحة   وحيث تبنى من الحناءة الأطم

عَنِ الأَشاءَة هَلْ زَالَتْ مَخَارِمُهَا   أَمْ هَلْ تَغَيَّرَ مِنْ أَرَامِهَا إِرَمُ

وجنة ما يذم الدهر حاضرها   جبارها بالندى والحمل محتزم

ثم قال الجوهري: "ولو كانت الهمزة أصلية لقال أشيء"[4].

---

(1) انظر: القاموس المحيط، فصل الهمزة مع الشين، ص ٣٣.

(2) انظر: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، فصل الهمزة مع الشين، ٢٢٦٩/٦.

(3) الأبيات من قصيدة وردت في ديوان الحماسة لزِيَاد بن حمل بن سعد بن عميرَة بن حُرَيْث، حيث يقول في أولها:

لَا حبذا أَنْت يَا صنعاء من بلد   وَلَا شعوب هوى مني وَلَا نقم

وَلنْ أحب بلادا قد رَأَيْت بهَا   عنسا وَلَا بَلَدا حلت بِهِ قدم

إِذا سقى الله أَرضًا صوب غادية   فَلَا سقاهن إِلَّا النَّار تضطرم

وحبذا حِين تمسي الرّيح بَارِدَة   وَادي أشي وفتيان بِهِ هضم

الواسعون إِذا مَا جر غَيرهم   على الْعَشِيرَة والكافون مَا جرموا

والمطعمون إِذا هبت شآمية   وباكر الْحَيّ من صرادها صرم

وشتوة فللوا أَنْيَاب لزبتها   عَنْهُم إِذا كلحت أنيابها الأزم

انظر: شرح ديوان الحماسة، لأبي زكريا التبريزي، دار القلم، بيروت، ص ١٥١.

(4) انظر: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، فصل الهمزة مع الشين، ٢٢٦٩/٦.

وقد أدرج أبو زيد عبد الرحمن التادلي في "الوشاح وتثقيف الرماح" الرد على توهيم الفيروزآبادي للجوهري في قوله: إنَّ الهمزة منقلبة عن الياء، في إطار رده على الجذرين الثلاثيين (ألأ) و (أبأ) حيث قال: "قلتُ الأولىَ ذِكر هذه الألفاظ الثلاث في باب المعتل من وجوه؛ الأول أنهم قالوا الهمزة لا صورة لها، وإنما تُكتب بما تسهَّل إليه، الثاني: إمَّا أن يُعلم ما هي مبدلة منه ككساء ورداء، فتذكر في بابه، أو لا يُعلم فتلحق بالألف المجهولة؛ لأن العرب ألحقتْ الألف المجهولة بالمنقلبة عن الواو، وتقرير ذلك في باب الجمع والتصغير والنسب. الثالث: لغة القصر في الآلاء ترجَّح ذكره في المعتل، وقد ذكره؛ أي المجد في باب المعتل وجعل همزته مبدلة من الواو. والرابع قال في النهاية: الأشاء همزته منقلبة من الياء؛ لأنَّ تصغيرها أَشَي، ولو كانت أصلية لقيل أُشيئ، وقال الزبيدي: الأشاءُ مقلوب الشيء. الخامس: ذكر ابن فارس هذه الألفاظ الثلاث في باب المعتل، وكفى بذلك حُجة، والعلم عند الله"[1].

وقد علَّق صاحب "الدر اللقيط" على توهيم الفيروزآبادي للجوهري بقوله: "وتَبِعه الفيروزآبادي وذكره غير منبه عليه، والإمام ابن فارس ذكره في مادة (ش اء) على أن تكون الهمزة أصلية"[2].

وقد فصَّل مرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس القول في الخلاف حول هذه المسألة بين الجوهري والفيروزآبادي فقال: (الأَشاءُ، كَسَحابٍ) ، كَذَا صَدَّر بِهِ القاضِي فِي المَشارِق، وأَبو عَلِيَ فِي المَمدود، والجوهريُّ والصاغانيُّ وغيرُهم، وضَبطه ابنُ التِّلِمْسَانِيِّ، وتَبِعَه الخَفَاجِي وَهُوَ مخالفٌ للرِّواية: (صِغارُ النَّخْلِ) ، كَذَا قَالَه القَزَّازُ فِي جَامع اللُّغَة، وَقيل: النَّخْلُ عامَّةً: نَقله ابْن سِيدَه فِي المُحكم،

([1]) **انظر: الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح، لأبي زيد عبد الرحمن التادلي، ص٦-٧.**

([2]) انظر: كتاب الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط، ص ٧.

والواحدة بهاءٍ، (قَالَ) الإمام أَبو القاسمِ عليٌّ بنُ جعفرِ بن عليَ السعديُّ (ابنُ القَطَّاعِ) إن (هَمزَتَه أَصْلِيَّةٌ) وَذَلِكَ (عِنْد سِيبَوَيْهِ) . وَقَالَ نصرُ بن حمَّاد: همزَة الأَشاءَة منقلِبة عَن الياءِ، لأَن تصغيرها أُشَيٌّ، وَلَو كَانَت مَهْمُوزَة لَكَانَ تَصغيرها أُشَيْئاً.

قلت: وقدْ رَدَّه ابْن جِنِّى وأَعظَمه وَقَالَ: لَيْسَ فِي الْكَلَام كلمةٌ فاؤُها ولامها همزتانِ، وَلَا عَيْنُها ولامُها همزتان، بل قد جاءَت أَسماءُ محصورةٌ، فَوَقَعت الْهمزَة مِنْهَا فَاء ولاماً، وَهِي آءَةٌ وأَجاءَة (فَهَذَا) أَي المهموز (مَوضِعُه) أَي مَوضِع ذِكره (لَا كَمَا تَوهَّمه الجوهريّ) ، والقَزَّاز صَرَّح بأَنه واوِيٌّ ويائيٌّ، وَفِي الْمُحكم أَنه يائِيٌّ، والمصنِّف فِي ردِّه على الجوهريِّ تابعٌ لِابْنِ جِنِّي، كَمَا عرفت، وَفِي المعجم نقلا عَن أبي بكرٍ مُحَمَّد بن السَّرِيِّ: فأَما مَا ذهب إِليه سِيبويهِ من أَن أَلاءَة} وأَشاءَة مِمَّا لامه همزةٌ، فَالْقَوْل عِنْدِي أَنه عَدَل بهما (عَن) أَن يَكُونَا مِنَ الياءِ، كعَباءَة وصَلاَءَة وعَظاءَة، لأَنه وجدَهم يَقُولُونَ: عَبَاءَة وعَبَايَة، وصَلاَءَة وصَلاَيَة، وعَظاءَة وعَظَاية، فيهنّ، على أَنها بَدلٌ من الياءِ الَّتِي ظَهرت فيهنَّ لاماً، ولمَّا لم يَسمعهم يَقُولُونَ أَشايَة وَلَا أَلاَيَة، ورفضوا فيهمَا الياءَ البتَّةَ، دلَّه ذَلِك على أَن الْهمزَة فيهمَا لامٌ أَصلِيَّة غير مُنْقلبة عَن وَاو وَلَا ياءٍ، وَلَو كَانَت الهمزةُ فيهمَا بدَلاً لكانوا خُلَقَاءَ ايْنَ يُظْهِروا مَا هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ ليستدِلُّوا بهَا عَلَيْهَا، كَمَا فعلوا ذَلِك فِي عَباءَة وأُخْتَيْهَا، وَلَيْسَ فِي أَلاءَةٍ وأَشاءَة من الاشتقاقِ من الياءِ مَا فِي أَباءَةٍ، من كَونهَا فِي معنى أَبَيْتُ، فَلهَذَا جَازَ لأَبي بكرٍ أَن يَزعم أَن هَمزتَها من الياءِ، وإِن لم يَنطِقوا فِيهَا بالياءِ، انْتهى"[1].

([1]) انظر: تاج العروس، فصل الهمزة مع الشين، ١/١٢٧.

وقد ذكره الفيروزآبادي في باب المعتل أيضًا (أشي) ولم ينبه على ذلك، حيث قال: "أَشَى الكلامَ، كَرَمَى، أشْياً: اخْتَلَقَهُ. وأشِيَ إليه، كَرَضِيَ، أشْياً: اضْطرَّ. وأشاءُ النَّخْلِ: صِغَارُهُ، أو عامَّتُهُ، الواحِدَةُ: أشاءَةٌ. وإشاءٌ، ككِتابٍ: جَبَلٌ"(١).

وقال صاحب "الجاسوس على القاموس": "وأورده الجوهري في الناقص لا المهموز، وهذا موضعه، فكان على المصنف أن يقول على عادته، ووهم الجوهري كما ذكر الأشاء لصغار النخل في المهموز، وقال هذا موضعه لا كما توهَّم الجوهري فذكره في المعتل مع أنه هو أيضا أورده هناك"(٢).

(١) انظر: القاموس المحيط، مادة (أشي)، ص ١٢٥٩.

(٢) انظر: الجاسوس على القاموس، ٣٧٦/١.

[آءٌ]

قال الفيروزآبادي: "أاءٌ، كَعَاعٍ: ثَمَرُ شَجَرٌ، لا شَجَرٌ، وَوَهِمَ الجَوْهَرِيٌّ، واحِدَتُهُ بهاءٍ"[١].

ومعنى قوله: ووهم الجوهري، أي في قوله في تعريف (آءٌ) شجر، وليس ثمر الشجر، حيث قال: "آء: شجر، على وزن عاع، واحدتها: آءة"[٢].

واستدل على ذلك بقول زُهير بن أبي سُلمى يصف الظليم:

كأن الرَّحل منه فوق صعل من الظلمان جؤجؤه هواء

أصك مصلم الأذنين أجنى   له بالسى تنوم وآء وآء

وقد علَّق على ذلك داود زادة بقوله[٣]: "والصحيحُ عند أهل اللغة أنَّ الآءَ ثمرُ السَّرح، ونُقل عن أبي زيد: هو عِنَبٌ أبيض، يأكله الناس، ويتخذون منه رُبّاً، ويمكن العذر للجوهري بأن يُقال: المراد بالشجر ثمرته، وأمثال ذلك كثيرة، ومنه ما يُقال: عندي في حديقتي التُّفاح والسَّفرجل والمشمش، وهو يريد الأشجار فيعبر بالثمرة عن الشجرة، ومنه قوله تعالى "فأنبتنا فيها حبًّا وعنبًا وقضبًا وزيتونًا"[٤] الآية.

والسّرْحُ: كل شجر لَا شوك فِيهِ. والواحدة سَرْحَةٌ. وَقيل: السّرْحُ، كل شَجَرَة طَالَتْ. وَقَالَ أَبُو حنيفَة: السّرْحَة دوحة محلال وَاسِعَة يحل تحتهَا النَّاس فِي الصّيف ويبتنون تحتهَا الْبيُوت، وظلها صَالح[٥].

([١]) انظر: القاموس المحيط، مادة (أشي)، ص ١٢٥٩.

([٢]) انظر: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، ٣٤/١.

([٣]) انظر: الدر اللقيط، ص ٨-٩.

([٤]) سورة عبس (٢٧-٢٩).

([٥]) انظر: المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق:عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠ م ١٨٧/٣.

وقال مرتضى الزبيدي في تاج العروس معلقًا على ما ذكره الفيروزآبادي: (آءٌ كَعَاعٍ) ، بعينين بَينهمَا أَلف منقلبةٌ عَن تحتيّة أَو وَاو مُهْملَة، لَا مَعنى لَهَا فِي الْكَلَام، وإِنما يُؤْتى بِمِثْلِهَا فِي الأَوزان، لأَن الشُّهْرَة مُعتبرةٌ فِيهِ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَام اسمٌ وقعتْ فِيهِ أَلفٌ بَين هَمزتينِ إِلا هَذَا، قَالَه كُراع فِي اللِّسَان (. ثَمَرُ شَجَرٍ) ، وَهُوَ من مَرَاتع النَّعام. وتأْسيس بنائِها من تأْليفِ واوٍ بَيْنَ همزتينِ... (لَا شَجَرٌ) ، وَوَهِمَ الجوهريُّ وَقَالَ أَبو عَمْرو: وَمن الشَّجر الدِّفلَى، والآءُ، بِوَزْن العَاعِ. وَقَالَ اللَّيْثُ: الآءُ شجرٌ لَهُ ثَمَرٌ تأْكُله النَّعَام، وَقَالَ ابنُ بَرِّيَ: الصحيحُ عِنْد أَهل اللُّغَة أَنَّ الآءَ ثَمَرُ السَّرْحِ. وَقَالَ أَبو زيد: هُوَ عِنَبٌ أَبيضُ يَأْكلُه الناسُ ويتَّخِذُون مِنْهُ رِبًّا. وعُذْر من سَمَّاه بالشجرِ أَنهم قد يُسَمُّون الشجرَ باسمِ ثَمرِهِ، فَيَقُول أَحدُهم: فِي بُستاني السَّفرْجَلُ والتُّفَّاح. وَهُوَ يُرِيد الأَشجار، فيُعَبِّر بالثَّمرة عَن الشَّجَرة، وَمِنْه قَوْله تَعَالَى: "فَأَنبَتْنَا فِيهَا حَبّاً وَعِنَباً وَقَضْباً وَزَيْتُوناً ونَخْلَا" (عبس: ٢٧ ٢٩) (واحدَتُه بهاءٍ) ، وَقد جاءَ فِي الحَدِيث: (جَرِيرٌ بَيْنَ نَخْلَة وضَالَة وَسِدْرَةٍ وآءَة) . وتَصغيره أُوَيْأَةٌ"[1].

([1]) انظر: تاج العروس، ١٣٤/١.

[جيأ]

قال الفيروزآبادي في القاموس: "وجَاءَأَني، وهِمَ فيه الجِوْهَرِيُّ، وصَوَابُهُ: جَايأَني، لأنَّهُ مُعْتَلُّ العَيْنِ مَهْمُوزُ اللاَّمِ، لا عكْسُهُ، فَجِئْتُهُ أجِيئُهُ: غَالبَنِي بكَثْرَةِ المجيءِ، فَغَلَبْتُهُ"[1].

ومعنى قوله (وهِمَ فيه الجِوْهَرِيُّ) أي قال (جَاءَأني) والصواب (جَايأَني) قال الجوهري في الصِّحاح: "وجَاءَأني على فَاعلنى فجِئتُه أجيئهُ، أي غَالبني بكثرةِ المجيء فَغَلبتُهُ"[2].

وقد علَّق داود زاده في "الدر اللقيط" على توهيم الفيروزآبادي لصاحب الصحاح بقوله: "أقول: يمكن أن يجيء على القلبِ، ومنه جاء في الحديث: "فأَمَرَهُمْ أن يتباءَوْا"، مثل يتباعوْا، في الأصل: أن يتباوءوا، مثل يتباوعوا، فحينئذٍ يندفع التوهيم فلا إشكال"[3].

وهذا الذي ذكره صاحب "الدر اللقيط" قد ذكره من قبله ابن بَرِيٍّ في التنبيه في (ب و أ)، حيث قال: "وذكر الجوهريُّ في فصل (بوأ) قال: وفي الحديث " أَمَرَهُمْ أن يتباءَوْا"، قال: والصحيح "يتباوَءُوا" قال الشيخ رحمه الله: يجوز أن يكونَ يتباءَوْا على القلبِ، كما قالوا جاءأني، والقياسُ جايَأَنِي في المفاعلة، من جاءَنِي وجِئْتُه"[4].

وقال التادلي في "الوشاح وتثقيف الرِّماح" معلقًا على ما ذكره الفيروزآبادي من توهيم للجوهري: "عبارة الجوهري المجيء الإتيان، يُقال: جَاء يجِيءُ جِيْئَة، وهو

---

(1) انظر: القاموس المحيط، باب الألف، فصل الجيم مع الهمزة، ص٣٧.

(2) انظر: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، ٤٢/١.

(3) انظر: الدر اللقيط، ص ٩-١٠.

(4) انظر: التنبيه والإيضاح، ٨/١.

من بناء المرة الواحدة، إلا أنه وضع موضع المصدر، مثل الرجفة والرحمة، والاسم الجيئة بكسر الجيم، وتَقول: جِئتُ مجيئًا حَسَنًا، وهو شاذ؛ لأنَّ المصدرَ من فعَل يفعل مفْعَل بفتح العين، وقد شذتْ منه حروف فجاءت على مفْعِل كالمجيء والمحيض والمكيل والمصير، وأَجَأته؛ أي جِئْتُ به، وجاآني على فاعلني فجئته أجيئه، أي غالبني بكثرة المجيء فغَلَبْتُهُ، وتقول الحمد لله الذي جاء بك، ولا تقول: الحمد لله الذي جئتَ. وقال ابن فارس: ويُقال جاآني فجئتُهُ مثل راعاني؛ أي غالبني بكثرة مجيئه فغلبته. قلتُ: جاآني بني على القلب على مذهب الخليل، قال الرَّضي: جاء وشاء عند الخليل ونهماَ (فَلَعَ) قُدِّمت الياءُ لئلا يؤدي إلى اجتماع همزتين، وذلك في اسم الفاعل الأجوف المهموز اللام نحو جاء وشاء...وقول الجوهريِّ: وتقول جئتُ مجيئًا حسنًا، وهو شاذ، إلخ مشى على مذهب من يجعل الأجوف والصحيح بابًا واحدًا، ومنهم من يجعل الأجوف بالياء مقيسًا، ولكن يُردُّ عليه نحو المعايش، والعلم عند الله"(١).

وقال مرتضى الزبيدي معلقًا على قول الفيروزآبادي: "وَالَّذِي ذكره المصنّف هُوَ الْقيَاس، وَمَا قَالَه الجوهريُّ هُوَ المسموع عَن الْعَرَب، كَذَا أَشار إِليه ابنُ سَيّده"(٢).

وقال صاحب "الجاسوس على القاموس": قلتُ عبارة المحشِّى هذا من المصنف ذهاب مع القياسِ، وغفلة عن الوارد في كلامهم، قال ابن سيده في المُحكم: جآء جيئا ومجيئًا، وحكى سيبويه عن بعض العرب هو يجيك بحذف الهمزةِ، وجآء به وأجاءه، وإنه لجيآءٌ بخير وجأاء، الأخيرة نادرة،وحكى ابن جنى جاءى على وجه الشذوذ، وجأى لغة في جاء وهو من البدل، وجاآنى فجئته؛ أى

---

(١) انظر: الوشاح وتثقيف الرِّماح، ص ٧.

(٢) انظر: تاج العروس، فصل الجيم مع الياء، ١/١٨٣.

كنتُ أشدُّ مجيئًا منه، وكان قياسه جايأنى لكنه غير مسموع، فإذا تأملتَ كلام المُحْكم رأيت القصور في كلام المصنِّف من وجوه، وعلمتَ أنَّ الواهم هو من يصدق عليه أنه ابن أخت خالته رحمه الله انتهى. ومن الغريب أنَّ صاحب الوشاح لم يتعرض لهذه الكلمة، فإنه ابتدأ كتابه من حرف الحاء ففاته الكثير مما نبه عليه المحشِّى، وعبارة اللسان جايأنى على فاعلنى، وجاآنى فجئته؛ أي غالبنى بكثرة المجيء فغلبته. قال ابن بَرِّى: صوابه جايأنى، قال ولا يجوز ما ذكره (أى الجوهرى) إلا على القلب. ابن الأعرابى جايأنى الرجل من قرب ومرَّ بي مجايأة مقابلة... فتحصل ممَّا مرَّ أنَّ المصنف أخذَ تخطئة الجوهرى من ابن بَرِّي، غير أنَّ ابن بَريٍّ لم يجزم بتخطئته، وإنما قال لا يصح جاآنى إلا على القلب، والجوهرى إمام ثقةٌ متثبت في النقل لا يروى إلا عن روية، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وإنما كان يلزمه أن يقول: وجاآنى بُنى على لفظ جاء؛ لأنَّ عادته أن يُنبه على ما التبس من الكلام، ومن الغريب هنا أنَّ الشارح وزن قول المصنف وإنَّه لجياء بخير على كنان، وقال: إنه نادر كما حكاه سيبويه، ولم يقل في جأاء شيئا وهو خلاف ما ذكره صاحب اللسان والمحشى. وقول المصنف في آخر هذه المادة (وما جآءت حاجتك ما صارت). قال المحشى هذا في غاية الاجحاف والاقتصار البالغ حد الاعتساف، إذ لم يتعرض لحاجتك هل هي بالرفع أو بالنصب، وأي شيء ما في الكلام (أى هل هى نافية أو استفهامية) وذلك محتاج إليه ولا سيما لمن يريد الاقتصار في الاستفادة على كتابه، وخصوصًا إذا لم يكن له سعة في معرفة كل تركيب وإعرابه، فلو أعرض عن ذكرها كما فعل الجوهرى لشهرتها بين أهل النحو أو أورد كلام أهل اللغة فيها ليستفاد ويعرف من أى جهة هو"[1].

([1]) انظر: الجاسوس على القاموس، لأحمد فارس الشدياق، ص ٤٠٦.

[حَبَنْطَأ]

قال الفيروزآبادي في القاموس: "رَجُلُ حَبَنْطَأٌ وحَبَنْطَأَةٌ وحَبَنْطَى ومُحْبَنْطِئٌ: قَصِيرٌ سَمِينٌ، بَطِينٌ. واحْبَنْطَأَ: انْتَفَخَ جَوْفُهُ، أو امْتَلأَ غَيْظاً، ووهِمَ الجَوْهَرِيُّ في إيرادِهِ بعد تَرْكِيبِ: ح ط أ"[١].

وقد أورد الجوهري (حَبَنْطَأ) بعد (حَطَأَ) زاعماً زِيَادَة النُّون، وَهُوَ رأَي البصريِّين، والفيروزآبادي يرى أَصالة حُروفها بأَجمعها فراعى ترتيبها كما يقول الزبيدي في تاج العروس[٢].

وقد علَّق داود زاده في "الدر اللقيط" على ما ذكره الفيروزآبادي بما أورده ابن بري في التنبيه، حيث قال[٣]: وقال الشيخ ابن بَرِيٍّ –رحمه الله–: صوابُهُ إرادُ ذِكْرِ حَبَنْطَى في فصل حبط؛ لأنَّ الهمزة زائدة ليست بأصلية؛ ولهذا قيلَ حَبِطَ بطنُهُ إذا انتفخَ، وكذلك المُحْبَنْطِئ، وهو المنتفخ جوفُهُ"[٤].

ثم قال داود زادة: "والجوهري ذكره هناك أيضًا، لكنَّ ذِكْرَهُ بعد تركيب (ح ط أ) ليس بجيِّد، والفيروزآبادي ذكره هناك أيضًا فتدبر، وقال أبو زيد لأعرابي: ما المُحْبَنْطِئُ؟ قال: المُتَكَأْكِئُ. قلت ما المُتَكَأْكِئُ؟ قال: المُتَأَزِف. قلتُ: ما المتأزِفُ؟ قال: أنت أحمقُ! وتركني ومرَّ "[٥].

وقد أعاد الفيروزآبادي ذكر (حبنطأ) في فصل الحاء، مادة (حبط) دون أن ينبه على ذلك التوهيم الذي أخذه على الجوهري، حيث قال في (حبط):

---

(١) انظر: القاموس المحيط، فصل الحاء، ص ٣٧.

(٢) انظر: تاج العروس، فصل الحاء، ١/١٨٦.

(٣) انظر: الدر اللقيط، ص ١٠.

(٤) انظر: التنبيه والإيضاح، ص١١.

(٥) انظر: الدر اللقيط، ص ١٠-١١.

"والحَبَنْطاةُ: القصيرةُ الدَّميمةُ البَطينةُ. والحَبَنْطَى: المُمْتلِئ غَيْظاً أو بِطْنَةً، ويُهْمَزُ "[1].

وقال أبو زيد التادلي في "الوشاح وتثقيف الرِّماح": "قلتُ قاعدة اللغويين يذكرون اللفظة في غير موضعها مراعا ة للفظ تقريبًا على الطالب، ثم يذكرونها أيضًا في موضعها وينصُّون على أصلها، كما فعلوا في التراث والتخمة مثلًا، ذكروهما في فصل التاء، ثم نصُّوا بعد ذلك على أنَّ أصل التاء فيهما واو من ورث ووخم، فالجوهري رحمه الله تعالى، فالجوهري رحمه الله تعالى ذكر حبنْطَأ في باب الهمز استطرادًا ومراعاة للفظ، ثم ذكره في باب الطاء وهو موضعه، قال في حبط الحبنطأ القصير البطين، يُهمز ولا يُهمز، والنون والألف للإلحاق بسفرجل، ويقال: رجلٌ حبنطأ بالتنوين وحبنطى...وقال ابن الحاجب في الشافية: فإنَّ تعدُّد الغالب مع ثلاثة أصول حُكم بالزيادة فيهما كحبنطأ، قال شارحه الرَّضي: اعلم أنَّ الحرف الغالب زيادته إذا تعدَّد مع عدم الاشتقاق فإمَّا أن يمكن الحكم بزيادة الجميع اثنين كانا كحبنْطأ. وبما قررناه يظهر لك فضل الجوهري على غيره كما قال الإمام أبو محمد عبد الله بن بَرِّي: الجوهري أنحى اللغويين، وقال الإمام أبو منصور الثعالبي، ويقال له الثعلبي أيضًا في كتابه يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: كان الجوهري من أعاجيب الزمان، وهو إمام في اللغة، وقال الحافظ السيوطي في المزهر :وأعظم كتاب ألِّف في اللغة بعد عصر الصحاح كتاب المحكم لأبي الحسن علي بن سيده الأندلسي الضرير، ثم كتاب العباب للرضي الصاغاني...ثم كتاب القاموس للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي شيخ شيوخنا، ولم يصل واحد من هذه الثلاثة في كثرة التداول إلى ما وصل إليه الصحاح، ولا نقصت رتبته

---

(1) انظر: القاموس المحيط، فصل الحاء، ١/٦٦٢.

ولا شهرته بوجوزد هذه؛ وذلك لالتزامه ما صحَّ عنده، فهو في كتب اللغة نظير صحيح البخاري في كتب الحديث"[١].

وقال صاحب "الجاسوس على القاموس": "هذا الوهم غير مواخذ به لأنَّه لا ضرر عليه فى اللَّفظ ولا فى المعنى والترتيب غير ملتزم عند أكثرهم، وإنما هو من باب الكمال والعُذر له أن النون عنده زائدة كما هو رأى أكثر البصريين. وقال فى الموضع الثاني: قد تقدم الكلام عليه وهذا زيادة فى التبجُّح والتعرض للتَّفضح، وقد نبهنا على أنَّ هذا لا يكون من الوهم فى شيء"[٢].

ومعنى قوله (وقال فى الموضع الثاني: قد تقدم الكلام عليه) يقصد به قول المحشيِّ مرتضى الزبيدي في تاج العروس، حيث لم يعلق على ما أورده الفيروزآبادي في القاموس، والذي أورد (حنبطأ) في بابها ووهَّم فيها الجوهري، ثم أعادها في (حبط)، وعلق الزبيدي على ذلك بقوله فقط: قد تقدَّم الكلام عليه، ولم يخطئ صاحب القاموس المحيط في توهيمه للجوهري.

---

(١) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهبيم المجد الصحاح، ص٧، ٨.

(٢) انظر: الجاسوس على القاموس، ص ٣٥-٣٦.

[حفْسَأ]

قال الفيروزآبادي: "الحَفَيْسَأُ، كَسَمَيْدَعٍ: القَصِيرُ اللَّئِيمُ الخِلْقَةِ، ووهِمَ أبو نَصْرٍ في إيرادِهِ في ح ف س"[١].

وقد ذكره الجوهري في الصحاح تحت (حفس) ونقل فيه قول ابن السِّكيت: يقال للرجل إذا كان قصيرا غليظا: حيفس، مثل هِزَبْرٍ[٢]. ثم نقل عن الأصمعي قوله: "ورجلٌ حَفَيْسَأٌ مهموزٌ غير ممدود، مثل حَفَيْثأٍ على فعيلل، وهو القصير السمين"[٣]. وهو ما وهَّمه فيه الفيرزوبادي إذ كان يجب ذكره تحت (حَفْسَأ) وليس (حفس).

وقال "داود زادة" في "الدر اللقيط" دافعًا توهيم الفيروزآبادي لصاحب الصِّحاح: "وتَبِعه الفيروزآبادي هناك فذكره غير منبه على شيء"[٤].

ومعنى قوله: وتبعه الفيروزآبادي هناك؛ أي أعاد ذكر (حَفيسَأ) في (حفس) ولم ينبه على ما وهَّم فيه الجوهري، حيث قال صاحب القاموس المحيط في مادة (حفس): "الحِيَفْسُ، كهِزَبْرٍ: الغَليظُ، والضَّخْمُ لا خَيْرَ عندَه، كالحَيْفَساءِ والحَفَيْسَأِ والحُفاسِيِّ والحِيَفْسيِّ، والأَكُولُ البَطينُ، والذي يَغْضَبُ ويَرْضَى من غيرِ شيءٍ"[٥].

وقال صاحب "الوشاح وتثقيف الرماح" معلقًا على ما ذكره الفيروزآبادي: "قلتُ: الصواب ذِكره في حفس، كالحبنطأ في حبط، والحفيتأ في حفت، قال الزبيدي: (الحاء والتاء والفاء) الحتف الموت، ومات حتف أنفه بلا ضرب ولا قتل،

---

(١) انظر: القاموس المحيط، فصل الحاء، ص ٣٨.

(٢) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، فصل الحاء، ٩١٩/٣.

(٣) السابق نفسه.

(٤) انظر: الدر اللقيط، ص ١١.

(٥) انظر: القاموس المحيط، باب السين، فصل الحاء، ص ٥٣٨.

مقلوبه حفته الله أهلكه، ورجل حفيتأ قصير لئيم الخلقة، وقال (الحاء والسين والفاء) حَسفتُ التمر أحسفه نقيته، والحسافة قشوره ورديئة، والحسيفةُ الضغينة، مقلوبه رجل حيفس وحفيسأ الدَّميم الخلقة، وقال ابن فارس في (حَفَتَ) الحَفَيْتَأُ الرجل القصير، وقال في (حَفَس) رجلٌ حيفس: قصير. وعبارة الجوهري في حَفت: الأصمعي؛ الحفيتأُ مهموز غير ممدود، الرجل القصير السمين، وقال في حفس: ابن السكيت؛ يُقال: للرجل إذا كان قصيرًا غليظًا حِيَفْس مثال هِزَبْر، ورجلٌ حفيْسَأ مهموز غير ممدود، مثال حفيْتأ، على وزن فعيلل، وهو القصير السَّمين عن الأصمعي، وزاد الزَّبيدي الحفيثأ بالثاء المثلثة، وهو بمعنى الحفيسأ، والعلم عند الله"[1].

ومعنى قول صاحب الوشاح أنَّ كثيرًا من اللغويين أورد (حفَيْسَأ) في (حفس) مثلما أورودوا (حَفَيْتَأ) في (حفت)، و(حَبَنْطَأ) في (حَبَط)، وبالتالي فلا قيمة لتوهيم الفيروزبادي لصاحب الصحاح أنه أورد معنى (حَفَيْسَأ) في (حَفَسَ).

وقال أحمد فارس الشدياق في "الجاسوس": "فى تركيب حَفَسَأ؛ الحُفَيسأ كَسَمَيْدَع القصيرُ اللَّئيم الخِلقة، ووهم أبو نصر فى إيرادِه فى حَفَسَ ثم أعادَهُ فى السين، وفسَّره بالضخم الغليظ. قال الإمام المناوى: من العَجَب أنَّ المؤلف ذَكَر الحَفَيْسا فى (ح ف س) تَبَعًا للجوهري غير منبه عليه، وهو ذهولٌ فاحش، ثم إنَّ هذا التعقيب ليس للمؤلِّف وإنَّما أخذه من الصَّفاني وابن بَرِّى على عادته"[2].

([1]) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح، ص ١٢.

([2]) انظر: الجاسوس على القاموس، ٣٦/١.

[خَجَأ]

قال الفيروزآبادي في "القاموس": "والتَّخَاجُؤُ: التَّبَاطُؤُ، ووهِمَ الجَوْهَرِيُّ في التَّخَاجِئِ، وإنَّما هو التَّخَاجِي بالياءِ، إذا ضُمَّ هُمِزَ، وإذا كُسِرَ تُرِكَ الهَمْزُ"[1].

حيث أورد الجوهري في "الصحاح"[2] بيت حسان بن ثابت هكذا:

دَعُوا التَّخاجُؤَ وامشوا مِشْيَةً سُجُحاً   إن الرجالَ ذوو غصب وتذكير

هكذا بهمز (التخاجُؤ)، حيث قال: "والتخاجؤ في المشي: التباطؤ[3]".

والصواب عند الفيروزآبادي ما أورده الأزهري[4] من رواية لهذا البيت، حيث جاء هكذا:

ذَرُوا التَّخَاجِيَ وَامْشُوا مِشْيَةً سُجُحاً ... إنَّ الرِّجالَ ذَوُو عَصْبٍ وتَذْكِيرِ

هكذا دون همز (التَّخَاجي) وليس كما أورده الجوهري وهمًا (التَّخَاجؤَ)، لأنَّ اللفظة في موضع نَصْب على المفعولية، والقاعدة كما يقول الفيروزآبادي: إذا ضُمَّ هُمِز وإذا كُسِر ترِك الهمزُ"[5].

وأورد "داود زادة" كلام ابن بَرِّي في الإيضاح والتنبيه معلقًا به على ما ذكره الفيروزآبادي، حيث قال[6]: "أقول: ما ذكره مبني على قاعدةٍ مطردة، وهي من باب

---

(1) انظر: القاموس المحيط، فصل الخاء، ص ٣٩.

(2) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة خجأ، ٤٦/١.

(3) السابق نفسه.

(4) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري، ١٩٣/٧.

(5) انظر: القاموس المحيط، ص ٣٩.

(6) انظر: الدر اللقيط، ص ١٢.

التَّفاعل في مصدر (تَفَاعَلَ) حقه أن يكون مضموم العين نحو: التَّقَاتُلُ والتَّضارب، و لايكون العينُ مكسورًا إلا في معتلِّ اللام نخو: التغازِي والتَّرامي"[١].

وجزم ابن بَرِيٍّ في التنبيه والإيضاح أنَّ الصواب في إنشاد البيت: (دَعُوا التَّخاجُؤَ) على مما تقدَّم ذكره"[٢].

وقال أبو زيد التادلي في "الوشاح": قلتُ: من قال (التخاجي) بالياء فقد أجرى الهمز مجرى حرف العلة كالتَّرامي والتَّقاضي"[٣].

وقال صاحب "الجاسوس": "قال المحشى قالوا لا يظهر توهيمه؛ لأن الجوهري لم يرتكب غلطًا لا في اللفظ ولا في المعنى، وإنما قال التخاجؤ في الشيء التباطؤ"[٤].

وقال الزبيدي في تاج العروس: "وموضِعُ ذِكر هَذِه الرِّوَايَة، بابُ الْحُرُوف اللَيِّنة، وستذكر ثَمَّ إن شاءَ الله تَعَالَى"[٥].

([١]) انظر: التنبيه والإيضاح، ١٣/١.

([٢]) السابق نفسه.

([٣]) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح، ص ١٢.

([٤]) انظر: الجاسوس على القاموس، ٣٣٤/١.

([٥]) انظر: تاج العروس، فصل الخاء، ٢٠٨/١.

[رَجَأ]

قال الفيروزآبادي: "أَرْجَأَ الأَمْرَ: أَخَّرَهُ...{وآخَرُونَ مُرْجَؤُونَ لأمْرِ اللَّهِ}: مُؤَخَّرُونَ حتى يُنْزِلَ اللَّهُ فيهم ما يُرِيدُ، ومنه سُمِّيَتِ: المُرْجِئَةُ، وإذا لم تَهْمِزْ فَرَجُلٌ مُرْجِيٌّ، بالتشديدِ، وإذا هَمَزْتَ، فَرَجُلٌ مُرْجِئٌ، كَمُرْجِعٍ، لا مُرْجٍ، كَمُعْطٍ، ووهِمَ الجَوْهَرِيُّ، وهُمُ المُرْجِئَةُ بالهَمْزِ، والمُرْجِيَةُ بالياءِ مُخَفَّفَةً لا مُشَدَّدَةً، ووهِمَ الجَوْهَرِيُّ"[1].

ومعنى قوله: ووهم الجوهري؛ أنَّ الجوهري قال في باب الهمزة فصل الراء مع الجيم (رجأ): ومنه سُمِّيت المُرجِئَةُ مثل المُرْجِعَةِ. يقالُ: رجلٌ مُرجِئٌ مثال: مُرجِعٍ، والنسبة إليه مُرْجِئِيٌّ، مثال مُرْجِعِيّ. هذا إذا همزت، فإذا لم تهمز قلتَ: رَجُلٌ مُرْجٍ مثل: مُعْطٍ، وهم المُرْجِيَّةُ – بالتشديد–لأنَّ بعض العربِ يقول: أرجيتُ وأَخْطَيْتُ، وتوَضَّيتُ فلا يهمز"[2].

والخلاف بينهما في النسبة في حالة عدم الهمز، فهي عند الجوهري (مُرْجٍ مثل: مُعْطٍ)، وعند الفيروزآبادي (مَرْجِيٌّ)، وقد وهَّم الفيروزبادي صاحبَ الصحاح في نسبته هذه.

وكذلك في لفظة (المُرْجِيَة) و (المرجيَّة) من حيث المقصود بها هل الطائفة نفسها، أم المنسوب إليها.

وقد قال ابن بَرِّي في التنبيه والإيضاح: "فقول الجوهري: وهم المُرْجِيَّة – بالتشديد– إن أراد به المنسوبين إلى المُرجِيَّةِ –بتخفيف الياء من غير همز– فهو صحيح، وإن أراد به الطائفة نفسها فلا يجوز فيه تشديد الياء، إنما يكون ذلك في

---

(1) انظر: القاموس المحيط، فصل الراء، ص ٤١.

(2) انظر: الصحاح، فصل الراء، ٥٢/١.

المنسوب إلى هذه الطائفة، وكذلك ينبغي أن يُقال: رَجُلٌ مُرْجِئِيٌّ ومُرْجِيٌّ، في النسب إلى المُرْجِئَةِ والمُرْجِيَةِ"[١].

وعلَّق صاحب "الوشاح وتثقيف الرماح" على ما أورده الفيروزآبادي وتوهيمه الجوهري بقوله: قلت: المجد إن لم يرد النسبة في قوله: وإن لم تهمز فرجلٌ مرجبيٌّ بالتشديد، فهو خلاف الصواب قطعًا"[٢].

وعلَّق أيضًا –أي صاحب الوشاح– على ما أورده الجوهري في الصحاح بقوله: "فالجوهري من ثقافة فهمه وغزارة علمه سلك هنا طريق الاحتباك، وهو من أعز أنواع البديع، ومنه قوله تعالى: "خلطوا عملًا صالحًا وآخر سيئًا" فقوله: هم المرجيَّةُ بالتشديد يريد النسبة؛ لأنه ذكرها في مرجئ بالهمز. وقال ابن الأثير في النهاية: يُقال أرجأتُ الأمرَ وأرجيته إذا أخرته، فتقول من الهمز رجلٌ مرجئ كمرجع، وهم المرجئة كالمرجعة، وفي النسب مرجئيٌّ كمرجعيّ ومرجئيَّة كمرجعيَّة بتشديد الياء، وإذا لم تهمز قلت رجل مُرج كمعط، ومرجيَة كمعْطية بتخفيف الياء، وفي النسب مرجيٌّ كمعطي، ومرجيّ ومرجيَّة كمعطيَّة بتشديد الياء"[٣].

وقال الزبيدي في "تاج العروس" بعد ما أورد كلام ابن بَرِّي السابق في "التنبيه والإيضاح": "وَهَذَا الْكَلَام يحْتَاج إِلى تأَمُّل صادِقٍ يكْشِف قِناعَ الوَهَمِ عَن وَجْه أَبي نَصْرٍ الجوهريِّ. رَحمَه اللَّهُ تَعَالَى"[٤].

وقال الزبيدي أيضًا معلقًا على قول الفيروزآبادي (ووهم الجوهري): "أَي فِي قَوْله إِذا لم تهمز قلت رَجُلٌ مُرْجٍ كمُعْطٍ، وأَنت لَا يخفاك أَن الجوهريَّ لم يَقُلْ ذَلِك إلا فِي لُغة عَدمِ الْهَمْز، فَلَا يكون وَهَماً، لأَنه قَول أَكثر اللغويين، وَهُوَ الْمَوْجُود فِي

(١) انظر: التنبيه والإيضاح، ص ١٨.

(٢) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح، ص ١٣.

(٣) السابق، نفسه.

(٤) انظر: تاج العروس، ١/٢٤١-٢٤٢.

الأُمَّهات، وَمَا ذهب إِليه المؤَلِّف هُوَ قولٌ مَرجوح، فإِما أَنه تَصحيفٌ فِي نُسْخَة (الصِّحَاح) الَّتِي كَانَت عِنْد الْمُؤلف أَو تَحْرِيف"[١].

وقال صاحب "الجاسوس على القاموس" بعد أن أورد كلام الفيروزآبادي السابق: "قلتُ: قال المحشِّي: ظاهره بل صريحهُ أنَّ الجوهري يقول من أرجأ المهموز مرج كمعط، وليس كذلك، بل عبارته أرجأتُ الأمرَ إذا أخرتُه، وقرأ آخرون "مُرجؤن لأمرِ الله"؛ أي مُؤخرون حتى ينزل الله فيهم ما يريدُ، ومنه سُميت المرجئة مثال المرجعة، يُقال: رجلٌ مُرجئ مثال مرجع، هذا إذا همزتَ، فإنْ لم تهمزْ قلتَ: رجلٌ مُرجٍ مثل مُعْطٍ، فظهر أنَّ ما قاله الجوهري يجب المصير إليه، وما قاله المجدُ لا ينبغى التَّعْريجُ عليه، وأنَّ توهيمه له توهيم؛ لأنَّه أجدر منه بالتَّوهيم؛ فإنَّ أرجى إذا لم يُهمز صار مثل أعطى في الوزن، فيأتي الفاعلُ منه منقوصًا كمعط، كما لا يخفى عن من له أدنى مُسكة بالتصريف، وما أوهمه من أنَّ كلام الجوهرى في المهموز قد ظهر لك أنَّه تصحيف أو تحريف، ثم قول المصنف قبلُ: وإذا لم تهمز فرجل مرجيّ بالتشديد لا يخفى على أحدٍ أنه غير سديد، إذ لا موجب لتشديده لأنه فاعل من أفعل المعتل كمعط ونحوه، وحُكمه أن يكون منقوصًا لا مشدَّدا، وإذا ادَّعى أنَّ اليآء للنسب؛ أي رجل منسوب للمُرجية على لغة من لا يهمز يأباه مساق الكلام، وتنبو عنه مستقيمات الأفهام، فقد تبيَّن لك ممَّا مرَّ أنَّه يُقال: ارجأ بالهمز وأرجى بغير همز، وتَرْكُ الهمز لغة قريش، وبها ورد قولُهُ تعالى "وارْجِهِ وأَخَاه" أي اخِرهُ، فيجب الحكم بفصاحة كل منهما "[٢]

(١) السابق، ١/٢٤١.

(٢) انظر: الجاسوس على القاموس، ص ٤٠٧.

[رزأ]

قال الفيروزآبادي في القاموس: "رَزَأَهُ مالَهُ، كَجَعَلَهُ وعَلِمَهُ، رُزْءاً، بالضم: أصابَ منه شيئاً، كَارْتَزَأَهُ مَالَهُ... والمُرَزَّؤُونَ، بالتشديد، ووهِمَ الجَوْهَرِيُّ في تَخْفِيفِهِ (بِخَطِّهِ): الكُرَمَاءُ، وقَوْمٌ ماتَ خِيارُهُمْ"[١].

وقد علَّق الزبيدي في "تاج العروس" على قول الفيروزآبادي (ووهِمَ الجَوْهَرِيُّ في تَخْفِيفِهِ) بقوله: "لم يضْبط الْجَوْهَرِي فِيهِ شَيْئا اللهمَّ إِلاَّ أَن يكون (بِخَطِّه) كَذَا فِي نسختنا، وَسقط من بعض النّسخ، وأَنت خبيرٌ أَن بمثل هَذَا لَا يُنحسَب الوَهَم إِليه"[٢].

والوارد في النسخة المطبوعة من الصحاح هكذا: "ورجل مُرَزَّأٌ، أي كريمٌ، يصيبُ الناسُ خيْره"[٣]. ويبدو أنَّ الضبط تصرُّف من المحقق.

وقال صاحب "الوشاح وتثقيف الرماح" معلقًا على ما وهَّم به الفيروزآبادي الجوهري: "عبارة الجوهري ورجلٌ مرزأ كريم يصيب الناس خيره، وقال ابن فارس: وكريم مرزأ يصيب الناس خيره، وقال الزبيدي: ورجلٌ مرزأ؛ كريم. ولم ينص أحدٌ منهم على تشديد ولا تخفيف، والمعنى يقتضي التشديد، بل صريح فيه، وهو بضبط القلم بالتشديد في كلها، ونصَّ عليه الواني التركي في ترجمة الصحاح بالتشديد أيضًا. والعلم عند الله"[٤].

وفي "التنبيه والإيضاح" لم يعلِّق الشيخ ابن بَرِّي على التشديد من عدمه، وإنما ذكر عجُز بيتٍ شاهدًا على ارْتَزَأَ الشيءُ بمعنى انْتَقَص، وهو: فلمْ يَرْتَزِئْ برُكُوبٍ زِبالا ثم ذكر أنَّ البيت لابن مقبل، وصدره: كريمُ النجار حَمَى ظَهْرَه[٥].

---

(١) انظر: القاموس المحيط، فصل الراء،

(٢) انظر: تاج العروس، فصل الراء، ٢٤٥/١.

(٣) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٦٣/١.

(٤) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح، ص١٣.

(٥) انظر: التنبيه والإيضاح، ١٨/١.

[رَقَأ]

قال الفيروزآبادي في باب الألف فصل الراء مع القاف: "رَقَأَ الدَّمْعُ، كَجَعَلَ، رَقْئاً ورُقُوءاً: جَفَّ وسَكَنَ، وأرْقَأَهُ الله تعالى. والرَّقُوءُ، كَصَبُورٍ: ما يُوضَعُ على الدَّمِ لِيُرْقِئَهُ. وقَوْلُ أكْثَمَ: "لا تَسُبُّوا الإبلَ فإنَّ فيها رَقُوءَ الدَّمِ"، أي تُعْطَى في الدِّيَاتِ، فَتَحْقِنُ الدِّمَاءَ، ووهِمَ الجوهريُّ فقال: في الحَدِيثِ"[1].

وموطن الوهم الذي أخذه الفيروزآبادي على الجوهري في أنه نسب قول أكثم (لا تَسُبُّوا الإبلَ فإنَّ فيها رَقُوءَ الدَّمِ) إلى النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال: " وفي الحديث: " لا تَسُبُّوا الإبِلَ فإن فيها رَقُوء الدم "؛ أي إنها تُعْطى في الدِياتِ، فتُحْقَنُ بها الدِماءُ"[2].

وإنْ كان صاحب تاج العروس قد دفع عن الجوهري هذا الوهم، وانتقد ما أخذه عليه الفيروزآبادي في أنه قال (في الحديث) والخبر منسوبٌ إلى (أكثم) حيث قال: "ثمَّ إِن الْمَشْهُور من الخَبرِ والحَديث إِطلاقُهما على مَا يُضَاف إِليه صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وإِلى مَن دُونه من الصَّحابة وَالتَّابِعِينَ، وَقد عَرفْتَ أَن قيسا صَحابِيٌّ. وأَكْثَمُ إِن لم يكن صحابيًّا فتابِعَيٌّ بالِاتِّفَاقِ، فَلَا وَجْه لتوهيم الجوهريّ فِيهِ، على أَنه لَيْسَ بِبِدْع فِي قَوْله، بل هُوَ قولُ مَن سبقه من الأَئمَّة أَيضاً"[3].

وقال صاحب "الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط" في الرد على ت وهيم الفيروزآبادي للجوهري: "ويمكن أن يُقال: أراد بالحديث كلاك الناس المتداول، الحال بينهم محلَّ المثل كما هو دأبُهُ، وكذا ديدن الإمام المطرِّزي في كتابه

([1]) انظر: القاموس المحيط، ص٣٣.

([2]) انظر: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، ٥٣/١.

([3]) انظر: تاج العروس، ٢٥٠/١.

المغرب، ولا يريد به حديث النبي صلى الله وآله وصحبه وسلم حتى يُردَّ عليه بأنه قول أكثم وليس بحديث، مع أنَّ إطلاق الحديث على كلام الصحابة والتابعين شائعٌ سائغٌ، كما ذكره الفاضل الشيخ عليٌ (الشهير بمصنَّفك) في شرح المصابيح، حيث قال: وقد صرَّح المحدِّثون بأنَّ الحديث يُطلق على أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وآثارِهم وفتاواهم، فالحديث أعمُّ من الخبر والأثر، إذ الخبر ما يكونُ مرويًا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والأثر: ما يكونُ مرويًا عن صحابي، والحديثُ يَشْمَلُهُما. وإلى هذا أشار ابن الأثير في الفصل الأول في ذكر الأسانيد من جامع الأصول"[1].

وقال أبو زيد التادلي في "الوشاح": "قلتُ ظاهر النهاية أنه حديث، حيث قال: وفيه لا تسبوا الإبل إلخ، وأيضًا الحديث يطلق على المرفوع وعلى الموقوف وعلى المقطوع أيضًا، والعلم عند الله"[2].

([1]) انظر: الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط، ص ١٥.

([2]) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح، ص ١٣.

[زأزأ]

قال الفيروزآبادي في "القاموس المحيط": "زَأْزَأَهُ: خَوَّفَهُ، و. الظَّلِيمُ: مَشَى مُسْرِعاً رافِعاً قُطْرَيْهِ: رَأسَهُ وذَنَبُه، و. الشَّيءَ: حَرَّكَهُ. وتَزَأْزَأَ: تَزَعْزَعَ، و. منه: تَصَاغَرَ له فَرَقاً، وخافَ، وَاخْتَبَأَ، ومَشَى مُحَرِّكاً أعْطَافَهُ كَهيْئَةِ القِصَارِ. وقِدْرٌ زُؤَازِئَةٌ، كَعُلابِطَةٍ وعُلَبِطَةٍ: عَظِيمَةٌ، تَضُمُّ الجَزُورَ، وذِكْرُهُ في المُعْتَلِّ وهَمٌ للجوهريّ"[١].

وقد ذكره الجوهري في موضعين؛ الموضع الأول في (زأزأ) فقال: "أبو زيد: تَزَأْزَأْتُ من الرجل تَزَأزؤاً شديداً، إذا تصاغرت له، وفرقت منه"[٢].

والموضع الثاني في المعتل (زوي) فقال ناقلًا عن الأصمعي: "يقال قدر زووية وزواوية، مثل علبطة وعلابطة، للعظيمة التى تضم أعضاء الجزور"[٣].

وقد وهَّمه الفيروزآبادي في الموضع الثاني، والذي ذكر فيه الفعل في باب المعتل.

وقد علَّق داود زاده في "الدر اللقيط" على هذا التوهيم بقوله: "أقول: وما ذكره الجوهريُّ في المعتلِّ مبني على حكاية الأصمعي، إذ هو حكاه معتلًا بغير همزةٍ، وأبو عُبيد حكاه بالهمزة تارة وبغير همزة أخرى، فحينئذٍ لا وهم للجوهري"[٤].

وقال صاحب "الوشاح": "عبارة الجوهري في فصل الزاي من باب الزاي الزيزاء بالمد ما غلظ من الأرض، والزيزاءة أخص منه، وهي الأكمة، والهمزة فيه مبدلة من الياء، ويدل على ذلك قولهم في الجمع الزيازي، ومن قال الزوازي جعل

---

(١) انظر: القاموس المحيط، فصل الزاي، ص ٤٢.

(٢) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، باب الألف، فصل الزاي، ١/٥٤.

(٣) السابق، باب الياء فصل الزاي، ٦/٢٣٦٩.

(٤) الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط، ص ١٦-١٧.

الياء الأولى مبدلة من الواو مثل القواقي في جمع قيقاءة، وهي الأرض الغليظة، والزيزاء أيضًا أطراف الريش، وقدر زؤازئة عظيمة، ورجل زؤازئة أي قصير غليظ، وقوم زؤازئة أيضًا. انتهى ما ذكره في باب الزاي، ولم يزد عليه في نسختي شيئًا، وألفاظ الزؤازئة الثلاثة كلها بالهمز بضبط القلم، والباب والفصل يقتضي ذلك أيضًا، وقال في باب المعتل: الأصمعي يقال: قدر زوزوية وزوازية مثل علبطة وعلابطة للعظيمة التي تضمُّ الجزور، وقال ابن فارس: باب الزاي والواو زويت الشيء جمعته، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "زويت لي الأرض فأريت مشارقها ومغاربها، وسيبلغ ملك أمتي ما زوى لي منها...وقال فيما زاد على ثلاثة أحرف قال الأصمعي: قدر زوزية وزوازية عظيمة. والعلم عند الله"(١).

وقال صاحب تاج العروس معلقًا على قول الفيروزآبادي: (وَذِكْرُه فِي المعتل وَهَمٌ للجوهريِّ) "وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَه وَهَماً هُوَ الْمَنْقُول عَن الأَصمعيّ وشيوخِه، والمؤَلف تَبِعَ ابنَ سِيدَه فِي (المُحكم) حَيْثُ ذكره فِي المهوز"(٢).

---

(١) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح، ص ١٦-١٧.

(٢) انظر: تاج العروس، ٢٥٧/١.

[شيأ]

قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط: "والشَيْءُ: م، ج: أشيَاءُ وأَشْيَاوَاتٌ وأشَاوَاتٌ وأشاوَى، وأصْلُهُ: أَشَايِيُّ بثلاث يَاآتٍ، وقَوْلُ الجوهرِيّ: أصْلُهُ أشَائِيُّ بالهَمْزِ، غَلَطٌ لأنَّهُ لا يَصِحُّ هَمْزُ الياءِ الأُولى لِكَوْنِها أصْلاً غَيْرَ زَائِدَةٍ، كما تَقُولُ في جمع أبْيَاتٍ: أبابِيتُ، فلا تُهْمَزُ الياءُ التي بَعْدَ الألِفِ، ويُجْمَعُ أيضاً على أشايا، وحُكِيَ أشْيايا، وأشاوِهُ غَرِيبٌ، لأَنَّهُ ليس في الشَّيءِ هاءٌ، وتَصْغِيرُهُ: شُيَيْءٌ، لا شُوَيْءٌ، أو لُغَيَّةٌ عن إدْرِيسَ بنِ مُوسَى النَّحْوِيِّ، وحكايةُ الجوهريِّ عن الخَلِيلِ: إنَّ أشْيَاءَ فَعْلاءُ، وأنَّها جَمْعٌ على غيرِ واحِدِهِ، كَشَاعِرٍ وشُعَرَاءَ إلى آخره، حكايَةٌ مُخْتَلَّةٌ ضَرَبَ فيها مَذْهَبَ الخَلِيلِ على مَذْهَبِ الأَخْفَشِ، ولم يُمَيِّز بينهما، وذلك أنَّ الأَخْفَشَ يَرَى أنها أفْعِلاءُ، وهي جَمْعٌ على غيرِ واحِدِهِ المستعمل كَشاعرْ وَشُعَراء فإنه جمع على غير واحده، لأنَّ فاعِلاً لا يُجْمَعُ على فُعَلاءَ، وأمَّا الخَلِيلُ فيَرى أنها فَعْلاءُ نائِبَةٌ عن أفعالٍ، وبَدَلٌ منه، وجَمْعٌ لواحِدِها المُسْتَعْمَلِ وهو شيءٌ "[1].

وقد أطال الفيروزآبادي في شرحه لهذه المسألة، وقد خطَّأ الجوهري في قوله إنَّ (أشياء) أصْلُهُ أشَائِيُّ بالهَمْزِ، حيث قال الجوهري: "وأصله أشائي قلبت الهمزة ياء فاجتمعت ثلاث ياآت فحذفت الوسطى، وقلبت الأخيرة ألفا فأبدلت من الأولى واوا، كما قالوا: أتيته أتوة"[2].

كما أنكر الفيروزآبادي تعليق الجوهري على قول الكسائي في أنَّ أشياء أفْعالٌ، كَفَرْخٍ وأفْراخٍ، تُرِكَ صَرْفُها لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، لأنها شُبِّهَتْ بِفَعْلاءَ، حيث قال

([1]) انظر: القاموس المحيط، فصل الشين، ص ٤٤.

([2]) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٥٨/١.

الجوهري: "وهذا القول يدخل عليه ألا يصرف أبناء وأسماء"[1]، وقد أنكر عليه الفيروزآبادي ذلك بقوله: " وأَمَّا الكِسَائِيُّ فيَرَى أنها أَفْعالٌ، كَفَرْخٍ وأفْراخٍ، تُرِكَ صَرْفُها لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ؛ لأنها شُبِّهَتْ بِفَعْلاءَ في كَوْنِها جُمِعَتْ على أشْيَاوَاتٍ، فصارت كَخَضْرَاءَ وخَضْرَاواتٍ، فحينئذٍ لا يَلْزَمُهُ أنْ لا يَصْرِفَ أبْنَاءً وأسْماءً، كما زَعَمَ الجوهريُّ، لأنهم لم يَجْمَعُوا أبْنَاءً وأسْماءً بالألِف والتاءِ"[2].

وقال صاحب "الوشاح" معلقًا ما قاله الفيروزآبادي و خطَّأ فيه الجوهري: "أقول والله المستعان: الكلام في أشياء يؤدي إلى العيِّ والإعياء، وأحسن ما قيل فيه وأخصر قول ابن فارس: والشيء الواحد من الأشياء، ولأهل العربية فيه كلام كثير. والمجد رحمه الله في أقل من مسئلة أشياء يتحامل على الجوهري، فقوله: أشائيُّ بالهمز غلط، عدم دراية بمواضع الإبدال، فالهمزة هنا كهي في بناء ورداء، لأنهم لمَّا أرادوا جمع أشياء على أشايا وقعت الياء متطرفة بعد ألف زائدة فوجب قلبها همزة؛ لأنَّ ألف التأنيث الممدودة في حكم الانفصال فصارت كصحاريّ بالتشديد جمع صحراء، ثم قلبوا الهمزة ياء رجوعًا إلى الأصل كما فعلوا في خطايا، فاجتمع ثلاث ياءات فحذفوا الوسطى تخفيفًا وقلبوا الأخيرة ألفًا فصارت كصحارى بالألف ثم قالوا أشاوى شذوذًا، وقول المجد: أمَّا الخليل فيرى أنها فعلاء نائبة عن أفعال وبدل منه، وجمع لواحده المستعمل، وهو شيء مردود بقول صاحب المصباح: وجمع الشيء أشياء غير منصرف، واختلف في علته اختلافًا كثيرًا، والأقرب ما حكي عن الخليل أنَّ وزنه شيئاء وزان حمراء، استثقل وجود همزتين في تقدير الاجتماع فنقلت الأولى إلى أول الكلمة فبقيت لفعاء، ويقول المحقق الرضي: أشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع لا جمع كالطرفاء أصله شيئاء قدمت

---

(1) انظر: السابق نفسه.

(2) انظر: القاموس المحيط، فصل الشين، ص ٤٤.

اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين مع كثرة استعمال هذه اللفظة فصارت لفعاء لئلا يمنع من الصرف من غير عِلة... [١]".

وقال أحمد فارس الشدياق في الجاسوس على القاموس: "ويؤيده ما قاله الشارح عند قول المصنف أنَّ الكسائى يرى أنَّ جمع أشياء أفعال؛ كَفَرْخ وأفْرَاخ تُرك صرفها لكثرة الاستعمال؛ لأنَّها شُبِّهت بفعلاء إلخ. ونصُّ عبارتِهِ قال الإمام علمُ الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السَّخاوى الدِّمشقى في كتابه "سِفر السعادة وسفير الإفادة": وأحسنُ هذه الأقوالِ كُلِّها وأقربها إلى الصَّواب قول الكسائى؛ لأنَّه فعل يجمع على أفعال، كسيف وأسياف، وأمَّا منعُ الصرفِ فيه فعلى التشبيه بفعلاء، وقد يُشتبه الشيء بالشيء فيعطى حكمه، كما أنهم شَبَّهوا ألف أرطى بألف التَّأنيث فمنعوه من الصرف، ذكر هذا القول شيخُنا وارتضاه أهـ. ونحوهُ قول ثَعلب في جمع المسيل: أمسلةٌ ومُسل كما تقدم في أول هذا الكتاب فراجعهُ، ثم إنَّ تمثيل الصغانى بحَول حسن من تمثيل المصنف بفَرح كما لا يخفى"[٢].

وأورد صاحب تاج العروس كلام ابن بَرِّي معلقًا من خلاله على أورده الفيروزآبادي: "قَالَ ابْن بَرّيّ: وَهُوَ (غَلَطٌ) مِنْهُ (لأَنه لَا يصِحُّ همْزُ الياءِ الأُولى لكَوْنِها أَصلاً غيرَ زَائِدَة) وشرْطُ الإبدال كَونهَا زَائِدَة (كَمَا تَقولُ فِي جمع أَبْياتٍ أَبابِيتُ) ثَبتت ياؤُها لعدم زِيادتها، وَكَذَا ياءُ مَعايِشَ (فَلَا تَهْمِزُ) أَنت (الياءَ الَّتِي بعد الأَلف) لأَصالتها، هَذَا نَص عِبارة ابْن بَرِّيّ"[٣].

([١]) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح، ص ١٤.

([٢]) انظر: الجاسوس على القاموس، ص ٣٧٣.

([٣]) انظر: تاج العروس، فصل الشين، ١/٢٩٤.

ثم قال الزبيدي: قَالَ شَيخنَا[1]: وَهَذَا كَلَام صَحِيح ظَاهر، لكنه لَيْسَ فِي كَلَام الجوهريّ الياءُ الأُولى حَتَّى يردّ عَلَيْهِ مَا ذكر، وإِنما قَالَ: أَصله أَشائيّ فقُلبت الْهمزَة يَاء فاجتمعت ثلاثُ ياآت. قَالَ: فَالْمُرَاد بِالْهَمْزَةِ لَام الْكَلِمَة لَا الْيَاء الَّتِي هِيَ عين الْكَلِمَة، إِلى آخر مَا قَالَ.

قلت: وَبِمَا سقناه من نصّ الْجَوْهَرِي آنِفا يرْتَفع إِيراد شَيخنَا الناشيء عَن عدم تَكْرِير النّظر فِي عِبَارَته، مَعَ مَا تَحامل بِهِ على المصنِّف عَفا اللَّهُ وسامح عَن جسارته"[2].

([1]) ويقصد به محمد بن الطيب الفاسي المتوفى ١١٧٠ هجرية، صاحب إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على أضاة القاموس.

([2]) انظر: تاج العروس، ١/٢٩٤-٢٩٥.

[طأو]

قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط: "الطَّاءَةُ، كالطَّاعةِ: الإِبْعَادُ في المَرْعَى، ومنه:طَيِّئُ: أبو قَبِيلةٍ، أو مِنْ طاءَ يَطُوءُ: إذا ذَهَبَ وجاءَ، والنَّسْبَةُ: طائِيٌّ، والقِياسُ: كَطَيِّعيٍّ، حَذَفوا الياءَ الثَّانِيَةَ فَبَقِيَ طَيْئِيٌّ، فقَلَبوا الياءَ الساكِنَةَ أَلِفاً، ووهِمَ الجَوهريٌّ"[١].

ومعنى قوله: (ووهم الجَوهريُّ) كما فسره الزبيدي في تاج العروس" "فقدَّم الْقلب على الحَذْف"[٢]. حيث قال الجوهري في "الصِّحاح": الطَّاءَةُ مثل الطَّاعَة: الإِبْعَادُ في المرعَى، يُقالُ: فَرَسٌ بعيدُ الطاءةِ. قالوا: ومنهُ أُخِذَ طَيِّئٌ مثل سيِّد: أبو قبيلةٍ من اليمن، وهو طَيِّئ بنُ أددِ بن زيدِ بن كَهلان بن سبإ بن حِمْير. والنسبة إليهم طَائيٌّ على غير قياس، وأصلُهُ طَيِّئِيٌّ مثل طَيِّعِيّ فقَلبوا الياءَ الأولى أَلفاً وحذفوا الثانيةَ"[٣].

وقال أبو زيد التادلي في "الوشاح وتثقيف الرِّماح": "قلتُ: العرب نطقتْ به طائيٌّ من أول مرة، وتقدير الحذف والإبدال على التدريج اعتبار من النحاه، وسواء تقدير الحذف مقدَّمًا على الإبدال أو العكس، إذ لا محظور في ذلك خصوصًا وقد جاء على خلاف القياس، وعبارة الجوهري لا تقتضي تقديم الإبدال على الحذف ولا تأخيره، بل مجرَّد إخبار عن حال التغيير فقط. والعلم عند الله"[٤].

([١]) انظر: القاموس المحيط، فصل الطاء، ص ٤٧.

([٢]) انظر: تاج العروس، ٣٣١/١.

([٣]) انظر: الصحاح، فصل التاء، ٦١/١.

([٤]) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح، ص ١٧.

وقال صاحب "الجاسوس على القاموس": قولُهُ: "وَوهمَ الجَوهريُّ" كَلامٌ لا مَعْنى لهُ، فإنَّ كَلامَهُ كَكلامِهِ حرفًا بحرفٍ، إنما في كلامِ الجوهريِّ تقديمٌ وتأخيرٌ، لأنَّهُ قال: فَقَلبُوا اليآءَ الأولى ألفًا، وحَذَفوا اليَاء الثانية، هذا كلامُهُ، والواو لا تفيدُ التَّرتيب عند الأكثرين كما نَبَّه عليه المقدسي في حواشيهِ، ثم لا دليلَ على أنَّ الحذفَ مُقَدَّمٌ، والقلبُ في المسألةِ شُذُوذٌ، والجوهريُ أعرفُ بقواعدِ الصَّرفِ من المصنِّفِ باتِّفاق أهلِ المَعْرِفةِ"[١].

ويدفع الزبيدي – أيضًا– الوهم عن الجوهري، والذي أخذه عليه صاحب القاموس المحيط فيقول: "وأَنت خبيرٌ بأَن مثل هَذَا وأَمثال ذَلِك لَا يكون سَبَباً للتوْهِيم"[٢].

([١]) انظر: الجاسوس على القاموس، ص ٧٠.

([٢]) انظر: تاج العروس، ١/٣٣١.

[قدأ]

قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط: "القِنْدَأْوُ، كفِنْعَلْوٍ: السَّيِّئُ الغِذَاءِ، والسَّيِّئُ الخُلُقِ، والغَليظُ القَصيرُ، والكَبيرُ الرَّأسِ الصَّغيرُ الجِسْمِ المَهْزولُ، والجَريءُ المُقْدِمُ، والقَصيرُ العُنُقِ الشَّديدُ الرَّأسِ، والخَفيفُ، والصُّلْبُ، كالقِنْدَأْوَة في الكُلِّ، وأكْثَرُ ما يوصَفُ به الجَملُ، ووهِمَ أبو نصرٍ فَذَكَرَهُ في الدَّالِ"[١].

ومعنى قوله: ووهِمَ أبو نصرٍ فَذَكَرَهُ في الدَّالِ؛ أي وَهِمَ أبو نصر الجوهري فذكره في الدال بناءً على أنَّ الهمزةَ والواو زائدتين، وهو مذهب ابن عصفور، كما يقول مرتضى الزبيدي في تاج العروس[٢]، وابن عُصفور هذا هو: أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي المعروف بابن عصفور (المتوفى ٦٦٩ هجرية).

وقد ذكره الجوهري في باب الدال، فصل القاف مع النون (قند) حيث نقل عن الكسائي قولَهُ: "رجلٌ قِنْدَأْوَةٌ، على فِعْلأْوَةٍ، أي خفيف"[٣]. وكذلك نقل عن أبو مالك –ولعله يقصد به عمرو بنِ كِرْكِرَة – قوله: "ناقةٌ قِنْدَأوَةٌ وجملٌ قندأو، أي سريع. وقدوم قندأوة، أي حادة"[٤].

وقال صاحب "الوشاح وتثقيف الرماح" معلقًا على توهيم الفيروزآبادي للجوهريِّ: "قلتُ: هذه اللفظةِ وما أشْبَهها كالحنْطَأو للقصير، اختلف في أصالة حروفها جميعًا وزيادة بعضها، قال الرَّضي: القِندَأو وما أشبهه، قال السيرافي: والأولى أن يُحكم بأصالة جميع حروفه، فيكون كجَرْدَحل. وقال الفرَّاء في مثلها إنَّ الزائد النون وحدها أو مع الواو أو مع الهمزة، وقال سيبويه فِنْعلَو، وقال ابن فارس في باب القاف والنون وما يثلثهما: القند فارسي معرَّب، وقد جاء في شعرٍ فصيح

([١]) انظر: القاموس المحيط، فصل القاف، ص ٤٩.

([٢]) انظر: تاج العروس، باب الألف، ٣٦٢/١.

([٣]) انظر: الصحاح، فصل القاف، ٥٢٨/٢.

([٤]) السابق نفسه.

وسويق مقنود ومقند، والقندأوة السيء الغذاء، وهو أيضًا السيء الخلق...وقال صاحب المجرَّد وهو أبو الحسن الهنائي: باب القاف والنون رجلٌ قندأوة خفيف، وناقة قندأوة جريئة، ورجلٌ قندأوة عظيم الرأس. والعلم عند الله."(١)

ويُعلِّق مرتضى الزبيدي على ذلك بقوله: " وَهُوَ مذهبُ ابنِ عُصفور، وأَنت خبيرٌ بأَنَّ مثل هَذَا لَا يُعَدُّ وَهَماً، فلْيُتَأَمَّلْ"(٢).

وقال صاحب "الدُّر اللقيط": "وذكَره الفيروزآبادي أيضًا هناك منبهًا عليه"(٣). ومعنى قوله هذا أنَّ الفيروزآبادي ذكر (القندأو) في مادة (قند) وتبع الجوهري في ذلك، ونبه عليه أنَّ موطنه في الهمز، فقال: "والقِنْدَأْوُ: في الهمْز"(٤).

وقال صاحب "الجاسوس" معلقًا على ما جاء في القاموس المحيط وشرحه صاحب تاج العروس: "وكذلك أورد القندأو على فنعلو لليسئ الخلق والغليظ القصير إلخ فى المهموز، وقال: ووهم أبو نصر فذكره فى الدال ثم تابعه عليه فذكره فى قند، قال الشارح: أصل قندأ وقدأ ومحله وهو رأى بعض الصرفيين، وقال الليث: إنَّ نونها زائدة والواو فيها صلة، وقال أبو الهيثم: قندأوة فنعالة، قال الأزهرى والنون فيها ليست بأصلية، وقال قومٌ: أصله من قند والهمزة والواو زائدتان، وبه جزم ابن عصفور؛ ولذا ذكره الجوهري وغيره فى حرف الدال أهـ. ولم يقل إنَّ المصنف أورده هناك تبعًا للجوهرى. وقال المحشِّي: وبما قدمناه لك من خلافهم فيه وذكر طائفة له فى الدال وآخرين فى الهمز تعلم سقوط الاعتراض وأن لا وهم من أبي نصر"(٥).

---

(١) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح، ص ١٧-١٨.

(٢) انظر: تاج العروس، باب الألف، ١/٣٦٢.

(٣) انظر: الدر اللقيط، ص ٢٠.

(٤) انظر: القاموس المحيط، فصل القاف، ١/٣١٣.

(٥) انظر: الجاسوس على القاموس، ص ٣٦.

[لألأ]

قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط في باب الهمزة فصل اللام: "اللُّؤْلُؤُ: الدُّرُّ، واحِدُهُ بهاءٍ، وبائِعُه: لآّلٌ ولآّءٌ ولأْلاءٌ، والقياسُ: لُؤْلُؤِيٌّ، لا لأّءُ ولا لآّلٌ، وَوَهِمَ الجوهريٌّ"[1].

ومعنى هذا أنَّ بائع اللؤلؤ يُقال له: (لآّلٌ ولآّءٌ ولأْلاءٌ: (لآّلٌ) على مِثَال لَعَّال، و (لأّءٌ) على مِثال لَعَّاعٍ، و(لأْلاَءٌ) كَسلسال. كلُّ هذا على السَّماع وليس على القياس، ولكِنِ القِيَاسُ (لُؤْلُئِيٌّ) ، لأَنه لَا يُبْنَى من الرُّباعيّ فَعَّالٌ، كما فسر ذلك صاحب تاج العروس[2].

وقد قال الجوهري: "وتلألأْ البرقُ: لَمَعَ واللُّؤْلُؤَةُ: الدُرَّةُ، والجمع اللُؤْلُؤُ والَّلآلئُ. قال الفراء: سمعتُ العربَ تقول لصاحب اللؤْلُؤِ: لأّلٌ مثل لعَّال، والقياس لأّءٌ مثل لعاع"[3].

ومعنى قول الفيروزآبادي (وَوَهم الجَوهري) أنَّ الجوهري ردَّ كلام الفرَّاء، والذي بناه على السماع من العرب، وهو قوله (لأّلٌ مثل لعَّال) ثم أقرَّ بأنَّ القياس (لأّءٌ) وقد أنكر ذلك صاحب القاموس المحيط لأنَّ (فَعَّالاً) لا يُبني من الرُّباعي فما فوق. والصحيح من حيث القياس (لُؤْلُئِيٌّ).

وقد علق صاحب "الوشاح وتثقيف الرماح" على توهيم الفيروزآبادي للجوهري بقوله: "عبارة الجوهري: قال الفراء: سمعتُ العربَ تقول لصاحب اللؤْلُؤِ: لأّلٌ مثل لعَّال، والقياس لأّءٌ مثل لعاع، فالعهدة على الفراء، وأيضًا اختلف النحاة في

([1]) انظر: القاموس المحيط، باب الألف، فصل اللام، ص ٥١.

([2]) انظر: تاج العروس، باب الألف، فصل اللام، ، ٤١٢/١.

([3]) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة لألأ، ٧٠/١.

الرُّباعي والخماسي، فذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أنهما صنفان غير الثلاثي، فحينئذٍ بناء المبالغة منهما موقوف على السماع؛ ولهذا قال الفرَّاء: سمعت العرب إلخ، وقال الكسائي والفراء بل أصلهما الثلاثي والزائد عند الفراء في الرباعي الأخير، وفي الخماسي الحرفان الأخيران، والزائد عند الكسائي الحرف الذي قبل الأخير في الرباعي، فعلى هذا يكون القياس على مذهب الفرَّاء (لآل) على مثال (لعَّال) لأن الحرف الأخير هو الهمز وهو الزائد عنده، وعلى مذهب الكسائي (لآء) على مثال (لعاء) لأنَّ الزائد عنده ما قبل الأخير، وقال الزبيدي: اللؤلؤ معروف، وصاحبه لآل، وقال ابن بَرِي في الحواشي: حكى ابن خالويه أنه يُقال لبائع السمسم سمَّاس كما يُقال لبائع اللؤلؤ لآل. أ هـ. وزيادة المجد لألاء لا وجه له، والعلم عند الله"[1].

وقد علَّق الزبيدي في تاج العروس على هذا الوهم بقوله: "(وَوَهِمَ الجَوهريُّ) فِي رَدِّه كلامَ الفرَّاءِ وتَصْوِيبِه مَا اخْتَارَهُ، وَهَذَا الَّذِي صَوَّبه هُوَ قولُ الفَرَّاءِ كَمَا نَقله عَنهُ صَاحب الْمشرق عَن أَبي عُبيدة عَنهُ، وَقد تقدم، فلعلّه سَهْو فِي النقْلِ أَو حُكِيَ عَنهُ اللفظانِ، وَسبب التوهيم إِياه إِنما هُوَ فِي ادّعائه القياسَ، مَعَ أَنَّ الْمَعْرُوف أَن فَعَّالاً لَا يُبْنَى من الرُّباعيّ فَمَا فَوق، وإِنما يُبْنَى من الثلاثيّ خاصَّةً، وَمَعَ ذَلِك مقصورٌ على السّمَاع، وَيُجَاب عَن الجوهريّ بأَنه ثُلاثِيٌّ مَزِيدٌ، وَلم يَعْتبروا الرَّابعَ فتصرَّفوا فِيهِ تَصَرُّف الثلاثيّ، وَلم يعتبروا تِلْكَ الزِّيَادَة، قَالَ أَبو عليَ الفارسيُّ: هُوَ من بَاب سَبْطَرَ"[2].

وقال صاحب "الجاسوس على القاموس": "قلت: قال المحشى اعتراضه على الجوهري إنما هو فى ادعائه القياس مع أنَّ المعروف أنَّ فعَّالا لا يُبنى من

([1]) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح، ص ١٨-١٩.

([2]) انظر: تاج العروس، باب الألف، فصل اللام، ١/٤١٢.

الرباعى فما فوق، وإنما يبنى من الثلاثى خاصة، ومع بنائه من الثلاثى فهو مقصور على السَّماع، وكيف يدعى فيه القياس، وهو ظاهر؟ وقوله: وحرفته اللئالة؛ أى بالكسر؛ لأنه القياس فى الحرف فلا اعتداد بإطلاقه، وهذا يرد على المصنف؛ لأنه كما يمتنع بناء فعال من الرباعى فما فوقه كذلك يمتنع بناء الفعالة منه، فإثباته الفعالة مع توهيمه من يقول فعال تناقض ظاهر كما لا يخفى، نعم هو وارد فى كلام العرب، وخرجوه على ما خرجوا اللآل، وقوله: والبقرة إلخ كلامه فى اللؤلؤ مجرد من الهاء، والبقرة إنما يقال لها لؤلؤة، وهو مجاز كما قاله الراغب والزمخشرى وابن فارس وغيرهم فلا معنى لذكره من معانيه مرسلا ففيه نظر من وجهين، وقوله: أبو لؤلؤة هذا الخبيث لعنه الله غير محتاج لذكره فى دواوين اللغة، ويكفى ذكره فى كتب السير والتواريخ"[1].

([1]) انظر: الجاسوس على القاموس، ص ٤٢٠.

[لَجَأ]

قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط في فصل اللام مع الجيم (لجأ): "وجَدُّ عُمَرَ بنِ الأشْعَثِ، لا والِدُه، ووهِم الجوهري"[١].

ومعنى قوله: ووهم الجوهري؛ أنَّ الجوهري جعل (لجأ) -وهو اسم رجل- والد عمر بن الأشعث التَّيميِّ الشاعر، وليس جدُّه كما يرى الفيروزآبادي، حيث قال الجوهري في مادة (لجأ): "وعمر بن لجأ التميمي الشاعر"[٢].

وقال أبو زيد التادلي في "الوشاح": "عبارة الجوهري: وعمر بن لجأ الشاعر التميمي.أهـ وليس فيه ذكر والد، وقولهم فلان بن فلان يريدون بذلك الجد وإن علا، أمرٌ شائع لا خلاف فيه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب" وقال الأعرابي: أيُّكم ابن عبد المطلب، وأهل الحديث يجعلون هذا الباب، وهو من نُسب إلى جدِّه قسمًا برأسِهِ، وذكروا أسماء كثيرة منهم أبو عبيدة بن الجرَّاح، وهو عامر بن عبد الله بن الجرَّاح، ومنهم الإمام أحمد بن حنبل، فهو الإمام أحمد بن عبد الله بن حنبل، وعمر بن لجأ هذا كان شاعرًا ماجدًا مات بالأهواز، وكان يُهاجي جريرًا والعلم عند الله"[٣].

ويدفع الزبيدي في تاج العروس كذلك الوهم عن الجوهري الذي أخذه عليه الفيروزآبادي في صحة النسبة هذه، حيث قال[٤]: "وَهَذَا الَّذِي ذكره الْجَوْهَرِي هُوَ الَّذِي أَطبَق عَلَيْهِ أَئِمة الأَنساب واللُّغَة، قَالَ البلاذُرِيُّ فِي مَفاهِيم الأَشراف مَا نَصُّه: ووَلَد ذُهْلُ ابنُ تَيْمِ بن عَبْدِ مَناةَ بنِ أُدّ بن طَابِخَة: سَعْدَ بنَ ذُهلٍ، فولَدَ سَعْدٌ: ثَعْلَبَةَ

---

(١) انظر: القاموس المحيط، باب الألف، فصل اللام مع الجيم، ص ٥١.

(٢) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة لجأ، ٧١/١.

(٣) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح، ص١٩.

(٤) انظر: تاج العروس، باب الألف، فصل اللام مع الجيم، ٤٢٠/١.

بن سعد، وجُشَمَ بن سَعْدٍ، وَبَكْرَ بن سَعْدٍ. فولَد ثَعْلَبةُ: امْرَأَ القَيْسِ بنَ ثَعْلَبة. فولَد امْرُؤُ القيسِ: جُلَّهُم، مِنْهُم عُمَرُ بنُ لَجَإٍ بن حُدَيْرِ بن مَصَاد بن ذُهْلِ ابْن تَيْمِ بن عبْدِ مَناةَ بن أُدَ الشاعرُ، وَكَانَ يُهاجِي جَرِيرَ بنَ عَطِيَّة بن الخَطَفي"[1].

وقد أورد له البلاذُري شعرًا في أكثر من موطن بهذا الاسم (عمر بن لَجأ) مما يدفع الوهم عن الجوهري، حيث قال البلاذُري[2]:

وقال عُمَر بْن لجأ التيمي[3]:

نحن قتلنا معقلا وتداعكت بنا الحرب إذ هاب الجبان وعردا

([1]) انظر: أنساب الأشْرَاف، للبلاذري، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م، ٢٧٦/١١.

([2]) انظر: أنساب الأشْرَاف، للبلاذُري، تحقيق إحسان عباس، بيروت، جمعية المستشرقين الألمانية، ١٤٠٠/١٩٧٩، ١٧١/٥.

([3]) انظر: شعر عمر بن لجأ التيمي، جمعه د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هجرية، ١٩٨٣م، ص ٨٣.

[مقأ]

قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط: "ماقِئُ العَيْنُ، ومُوقِئها: مُؤْخِرُها، أو مُقدِمُها، هذا موضعُ ذِكْرِهِ، ووهِمَ الجوهريُّ"[١].

ومعنى قوله: ووهم الجوهري؛ أي أنه لم يذكر هذا المعنى المعبِّر عن مؤخِّر العين ومقدمها في باب الهمزة مع الميم والقاف، مادة (مقأ) وإنما أهمل هذه المادة، وذكره في (مأق) حيث قال الجوهري: "ومؤْقُ العين: طرفها ممَّا يلي الأنف. واللِحاظُ: طرفها الذي يلي الأذن، والجمع آماقٌ، وأماق، أيضا مثل آبار وأبآر. ومأقى العين: لغة في مؤق العين، وهو فعلى وليس بفعل، لأنَّ الميم من الكلمة، وإنما زيد في آخر الياء للإلحاق، فلم يجدوا له نظيرا يلحقونه به، لأن فعلى بكسر اللام نادر لا أخت لها، فألحق بمفعل، فلهذا جمعوه على مآق على التوهم"[٢].

وقال صاحب "الدُّر اللقيط": والجوهريُّ –رحمه الله– ذكره في مادة (مأق) والعلامة الفيروزآبادي بعدما ذكره هنا وافق الجوهريُّ هناك فذكره غير منبِّه على خطئِهِ"[٣].

وورد في بعض النُسخ الخطية من "الدر اللقيط": "واعلمْ أنَّ مادة ماقئ العين وقعت في النسخة التي كانت عندنا من القاموس مكتوبة بالسواد، والأنسب كتابتها بالحمرة"[٤].

وقال صاحب "الوشاح": قلتُ يا للعجب من تعنُّت المجد على الجوهري بالأقوال الشاذة والأوزان الفاذة، فماقئ كفاعل، وموقئ كموضع لغتان من لغاتٍ

---

(١) انظر: القاموس المحيط، فصل الميم، ص ٥٢.

(٢) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة مقأ، ١٥٥٢/٤.

(٣) انظر: الدر اللقيط، ص٢٣.

(٤) انظر: السابق نفسه.

تسع على ما حكى عياض في المشارق، وإحدى عشرة على ما ذكر ابن بَرِّي في الحواشي، وأبو الحسن الهنائي في المجرد، ولا أعلم أحدٌ ذكرهما في باب الهمز. قال ابن فارس في باب الميم والواو: الموق حمقٌ في غباوة، والنعتُ مائق، والمؤق مؤخر العين والجمع الآماق. وقال المطرَّزي: الميم مع الهمز (المؤق) مؤخر العين، والمأق مقدمها، وكذا المأقى، ومنه كان صلى الله عليه وسلم يمسح المأقيين...وقال الأزهري: أجمع أهل اللغة أنَّ الموق والمأق جزء العين الذي يلي الأنف، وأنَّ الذي يلي الصدغ يُقال له اللحاظ، يعني كسحاب، والمأقى لغةٌ فيه"[١].

وقال صاحب تاج العروس في مادة (مقأ): "ماقِيء العَيْنِ! ومُوقِئُها أَهمله الجوهريّ، وَقَالَ اللِّحيانيُّ، أَي (مُؤْخِرُها أَو مُقْدِمُها) على اختلافٍ فِيهِ، (هَذَا) أَي بَاب الْهمزَة (مَوْضِع ذِكْرِه) بِنَاء على أَنَّ لامه هَمزةٌ، وَهُوَ رأْيُ بعضِ اللغويين والصرفيين، (وَوَهِمَ الجوهريُّ) فَذكره فِي مأق"[٢].

ثم أخذ صاحب تاج العروس على الفيروزآبادي أنه تبع الجوهري في توهمه أنَّ هذا المعنى يعالج في مادة (مأق) أي في باب القاف وليس باب الهمزة، قال الزبيدي: "وَقد تبع المُؤَلِّفُ الجوهريَّ فِي حرف القافِ من غير تَنبيهٍ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَجِيب"[٣].

---

(١) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح، ص ١٩-٢٠.

(٢) انظر: تاج العروس، باب الألف، فصل الميم مع القاف، ٤٣٣/١.

(٣) انظر: تاج العروس، ٤٣٣/١.

[نبأ]

قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط: "ونُبَيِّئَةُ مُسَيْلِمَةَ: تَصْغِيرُ النُّبُوءَة، وكان نُبَيِّئَ سَوْءٍ، تَصْغِيرُ نَبِيءٍ، هذا فيمن يَجْمَعُهُ على نُبَآءَ، وأما من يَجْمَعُهُ على أَنْبِياءَ فَيُصَغِّرُهُ على نُبَيٍّ، وأَخْطَأَ الجوهريُّ في الإطلاق"[1].

ومعنى قوله (وأَخْطَأَ الجوهريُّ في الإطلاق) في أنه لم يفرق في الجمع بين من يجمعه على (نُبآءَ) ومن يجمعُهُ على (أَنْبياء) حيث قال: "وتصغيرُ النَّبيءِ نُبَيِّءٌ مثل نُبَيِّعٍ، وتصغيرُ النُّبُوءَةِ نُبَيِّئَةٌ مثل نُبَيِّعَةٍ. تقول العربُ: كانت نُبَيِّئَةُ مُسَيْلِمَةَ نُبَيِّئَةُ سَوْءٍ. وجمع النبيِّ نُبَآءُ. قال الشاعر[2] :

يا خاتمَ النُبَآءِ إنَّكَ مُرْسَلٌ   بالخير كلُّ هُدى السَّبيلِ هُداكا

ويجمع أيضا على أنبياءَ، لأنَّ الهمز لمَّا أُبْدَل وأُلْزِم الإبدال جُمِع جمع ما أصلُ لامه حرف العِلَّة، كعيدٍ وأعياد، على ما نذكره في باب المعتل إن شاء الله"[3].

فقال الجوهري (وجمع النبيِّ نُبَآءُ... ويجمع أيضا على أنبياءَ) على الإطلاق هكذا، دون التفريق بين اللفظتين في صورة الجمع؛ فلفظتا (النَّبيءِ) و (النُّبُوءَةِ) إذا كان جمعهما على (نُبَآء) فتصغيرهما (بَيِّئٌ) و (نُبَيِّعَةٍ) وإذا كان جمعهما على (أنبياء) فالتصغير على (نُبَيٍّ) كما يرى صاحب القاموس المحيط.

---

(1) انظر: القاموس المحيط، فصل النون، ص ٥٣.

(2) انظر: القاموس المحيط، فصل النون، ص ٥٣.

(3) هو العباس بن مرداس السُّلمي. وبيته التالي: إنَّ الإلاهَ بَنَى عَلَيْكَ مَحَبَّةً   فِي خَلْقِهِ ومُحَمَّداً سَمَّاكَا

وقال صاحب "الوشاح" معلقًا على توهيم الفيروزآبادي للجوهري: "قلتُ: عبارة الجوهري في غايَةِ الوضوح والتَّقييد عند المنصف قال: النَّبأُ الخبر، ومنه أخذ النَّبيء صلى الله عليه وسلم؛ لأنَّه أنبأ عن الله تعالى، وهو فَعِيل بمعنى فاعِل. قال سيبويه: ليس أحدٌ من العَربِ إلا ويقول: تَنَبَّأَ مُسيْلمة بالهمز، غير أنَّهم تركوا الهمز في النَّبي كما تركوه في الذُّرية والبرية والخابية إلا أهل مكة فإنَّهم يهمزون هذه الأحرف وهم لا يهمزون في غيرها، ويخالفون العرب في ذلك، وتصغير النَّبيء نُبيئ مثال نُبَيْع، وتصغير النُّبوءَة نُبَيِّئَةٌ مثل نُبَيِّعَةٍ. تقول العربُ: كانت نُبَيِّئَةُ مُسَيْلِمَةَ نُبَيَّئَةٌ سَوْءٍ...على ما نذكره في باب المعتل. ثم قالَ في باب المعتل: وفي المثل: الصدقُ يُنْبِئُ عنك لا الوعيد؛ أي إنَّ الصِّدق يدفعُ عنكَ الغائلة في الحربِ دون التهديد، قال أبو عبيد: هو (ينبي) غير مهموز، ويُقالُ: أصلهُ الهمز من الإنباء؛ أي إنَّ الفعلَ يُخبر عن حقيتكَ لا القول، إلى أنْ قال: والنبوة والنباوة ما ارتفع من الأرض، فإن جعلتَ النَّبيَّ مأخوذًا منه؛ أي إنه شَرُفَ على سائر الخلق فأصله غير الهمز، وهو فعيل بمعنى مفعول، وتصغيره نبيٍّ، وجمعه أنبياء. أهـ. فما بعد هذا النَّص الجلي إطلاق، والعلمُ عند الله"[١].

ويورد صاحب تاج العروس قول ابن بَري في تعليقه على ما أورده الجوهري فيقول: قَالَ ابنُ بَرّيّ: ذكر الجَوْهَرِيُّ فِي تَصْغِير النَّبِيءِ نُبَيّىءٌ، بِالْهَمْز على الْقطع بذلك، قَالَ: وَلَيْسَ الأَمر كَمَا ذَكر، لأَن سيبويهِ قَالَ: (هَذَا فِيمَن يَجْمَعُهُ) أَي نَبِيئاً (على نُبَآءَ) كَكُرماء، أَي فيصغره بِالْهَمْز (وأَمّا مَنْ يَجمعُه على أَنْبياءَ فَيُصَغِّرُه على (نُبَيٍّ) بِغَيْر همزٍ، يُرِيد: مَنْ لَزِم الهَمْزَ فِي الْجمع لَزِمه فِي التصغير، وَمن ترك الهَمْز فِي الْجمع تَركه فِي التصغير"[٢].

([١]) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح، ص ٢٢.

([٢]) انظر: تاج العروس، فصل النون مع الباء، ١/٤٥٠.

ويعلق صاحب التاج معجبًا بقول ابن بَرِّي في نقده للجوهري (وليس الأمر كما ذكر) ويقارن بين لفظة (الخطأ) التي تتردد في نقد الجوهري فيقول: "وَلَكِن مَا أَحلَى تَعبيره بقوله: وَلَيْسَ الأَمْرُ كَذَلِك، فَانْظُر أَين هَذَا من قَوْله أَخْطأَ، على أَنه لَا خطأَ، فإِنه إِنما تَعرَّض لتصغير المهموز فَقَط، وَهُوَ كَمَا قَالَ"[1].

وقال صاحب "الجاسوس على القاموس" في النقد الثالث والعشرين: "فى نَبَأ، وقول الأعرابي: يا نبئ الله بالهمز؛ أى الخارج من مكة إلى المدينة، أنكره عليه فقال "لا تنبز باسمى". قلتُ: هكذا رأيتُها فى النُّسخ بالزَّاي، وعندي أنَّ الصَّواب بالرآء؛ فإنهُ يُقالُ نبرَ الحَرف أي هَمزهُ، وإليه أشار صاحب اللِّسان بقولِهُ: فأنْكرَ عليه الهمز؛ لأنه ليس من لغة قريش، غير أنَّه لم يحكْ لفظ الحديث، ثم طالعته فى الشارحِ فرأيتُ كلامه موافقا لما قلتُهُ"[2].

([1]) السابق نفسه.

([2]) الجاسوس على القاموس، ص ٤٢١.

[نَدَأَ]

قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط: "نَدَأَهُ، كَمَنَعَه: كَرِهَهُ، أو الصَّوابُ فيه: بَذَأَهُ بالباءِ (الموحدة) والذالِ المعجمةِ، ووهِمَ الجوهريُّ"(١).

ومعنى قوله: "ووهِمَ الجوهريُّ"(٢)، أي وهم الجوهري في هذا المعنى لهذه اللفظة (ندأ)، والصواب فيه " بَذَأَهُ بالباءِ (الموحدة) والذالِ المعجمةِ"(٣).

حيث قال الجوهري قوله في مادة (ندأ) راويًا عن الأصمعي: "ندأت الشيء: كرهته"(٤).

وقال أبو زيد عبد الرحمن التادلي" في كتابه "الوشاح وتثقيف الرماح": "قلتُ التوهيمُ لا يكون إلا عن يقين لا عن حدس وتخمين، وعبارة الجوهري (الأصْمعي: ندأتُ الشيء كرهته) فالعهدة على الأصمعي الإمام القدوة، والحافظ حجة على من لم يحفظ، وقد قال في فصل الباء الموحدة والذال المعجمة (بذأتُ الرجل إذا رأيت منه حالًا كرهتها) فهذا يدلُّ على أنهما لغتان، وأنَّ هذه الثانية أثبت عنده، حيث لم يعزها لأحد، والعلم عند الله"(٥).

أمَّا "الزبيدي" في "تاج العروس" فيدفع –أيضًا– هذا الوهم عن الجوهري، حيث يقول: "وَفِي الْحَقِيقَة لَا وَهَم وَلَا اعتراضَ، لأَنه نقلَ كُلٌّ من اللَّفْظَيْنِ"(٦).

---

(١) انظر: القاموس المحيط، فصل النون، ص٥٣.

(٢) انظر: القاموس المحيط، باب الألف، فصل النون مع الدال، ص ٥٣.

(٣) السابق نفسه.

(٤) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة نَدأ، ٧٥/١.

(٥) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح، لأبي زيد عبد الرحمن التادلي، ص ٢٢.

(٦) انظر: تاج العروس، باب الألف، فصل النون مع الدال، ٤٥٢/١..

ومعنى قوله: " نقلَ كُلٌّ من اللَّفْظَيْنِ" أي ذكر نفس المعنى في مادة (نَدَأ) راويًا ذلك عن الأصمعي كما تقدَّم، وفي مادة (بَذَأ)، حيث يقول الجوهري: "بذأت الرجل بذْءًا، إذا رأيت به حالا كرهتها"[1].

بل أكثر من ذلك يأخذ صاحب "تاج العروس" على الفيروزبادي هذا المعنى الذي قطع بصحته لمادة (بذأ) في قوله: (والصوابُ فيه بَذَأه)، حيث قال الزبيدي: "وَقد نَفَاهُ أَقوامٌ وجعلوه خَطَأً"[2].

أي خطأ قوم من اللغويين هذا الذي صوَّبه الفيروزآبادي للجوهري مقرًا بتوهمه فيما ذهب إليه.

وقال صاحب "الجاسوس على القاموس": "قلتُ: هو كثيرًا ما يخطئه بعد تعبيره بأو، كقولِهِ في ندأ: ندأه كمنعه كرهه، أو الصواب بذأ بالباء الموحدة والذال المعجمة ووهم الجوهري، وكان الأليق به أن يقول: ندأه كرهه، كذا قال الجوهري، ولعل الصواب بذأه، بالفتح كما في الوشاح"[3].

---

(1) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة بَذَأ، ١/٣٥.

(2) انظر: تاج العروس، ١/٤٥٢.

(3) انظر: الجاسوس على القاموس، ص ٣٣٠.

[نَسَأَ]

قال الجوهري في مادة (نَسَأَ): "ونسئت المرأة تنسأ نسأ على ما لم يسمَّ فاعلُه، إذا كان عند أوَّل حَبَلها، وذلك حين يتأخَّرُ حيضُها عن وقته فَرُجِيَ أنَّها حُبْلى. وهي امرأةٌ نسيء"[1].

وهو ما أخذه عليه الفيروزآبادي في القاموس المحيط حيث قال: "ونُسِئَتِ المرأةُ، كعُنِيَ،

نَسْئاً: تَأَخَّرَ حَيْضُها عن وَقْتِهِ، فَرُجِيَ أنَّها حُبْلى، وهي امرأةٌ نَسْءٌ، لا نَسيءٌ، ووهِمَ الجوهريُّ"[2].

أي أنَّ مصدر الوهم الذي أخذه الفيروزآبادي على الجوهري جاء في قوله (امرأةٌ نسيء) والصواب كما يراه صاحب القاموس المحيط هو (امرأةٌ نَسْءٌ).

– وقد أورد صاحب "الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط" في باب الألف فصل النون مع السين (نسأ) قول الجوهري في هذه المادة، ثم أعقبه بما قاله الفيروزآبادي في القاموس[3].

– وقال "أبو زيد عبد الرحمن التادلي" في كتابه "الوشاح وتثقيف الرماح في ردِ توهيم المجد الصحاح" ردًا على ما توهمه الفيروزآبادي من خطأ على "الصحاح": "قلت: ليس في عبارة الجوهري ما يدل على ذلك، وقد أطلق في النسء المجرد من هاء التأنيث، ولم يقيد إلا الذي في الآية الشريفة وهو قوله تعالى "إنما النسيء زيادة في الكفر" وباقي المجرد من الهاء يوزن بالفتح، أعني كالضرب، وهو الظاهر الذي لا شكَّ فيه، ولا عبرة بصورة الخط، إذ غالب التصحيف يقع من الكاتب، خصوصًا ممن لا معرفة له برسم الخط، فالنسء المجرد من الهاء مفتوح

([1]) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة نسأ، ٧٦/١.

([2]) انظر: القاموس المحيط، باب الألف، فصل النون مع السين، ص ٥٤.

([3]) انظر: كتاب الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط، ص ٢٥.

على زنة الضرب مصدرًا كان أو اسمًا، كقوله: نسأتُ البعير نسئًا إذا زجرته وسقته، ونسأتُ الشيء نسئًا أخرته، وكذلك أنسأته فعلت وأفعلت بمعنى، تقول: نسأتُ البيع وأنسأته وبعته بنسأة وبعته بكلأة، وبعته بنسيئة، أي بأخرة. وقال الأخفش: أنسأته الدين إذا جعلته له مؤخرًا، كأنك جعلته له يؤخره، ونسأت عنه دينه إذا أخرته نساء بالمد، وكذلك النساء في العمر ممدود...ونسأتُ في ظمء الإبل نسئًا إذا زظدت في ظمئها يومًا أو يومين أو أكثر من ذلك...وقوله تعالى: "إنَّما النسيء زيادة في الكفر" هو فعيل بمعنى مفعول من قولك: نسأتُ الشيء فهو منسوء إذا أخرته، ثم يحول منسوء إلى نسيء، كما يحول مقتول إلى قتيل"[1].

ويورد صاحب تاج العروس مصدر هذا التوهيم، حيث قال: " والمُصَنِّف فِي هَذَا التوهيم تابِعٌ لِابْنِ بَرِّي، حَيْثُ قَالَ: الَّذِي قالَه ابنُ الأَعرابيّ خَطَأٌ، لأَن فِعِيلاً لَيْسَ فِي الْكَلَام إِلا أَن يكون ثَانِي الْكَلِمَة أَحدَ حُرُوف الحَلْق، فَالصَّوَاب الْفَتْح"[2].

ويذكر الزبيدي كذلك أنَّ ما ذكره الجوهري جاء فيه تبعًا لابن الأعرابي، يقول: "حَيْثُ جَوَّزوه تبعا لابنِ الأَعرابيّ"[3]. أي جوَّز قوله (امرأةٌ نسيء).

ثم يقول الزبيدي معلقًا على ما أورده الفيروزآبادي في القاموس المحيط: " (وَهِي امرأَةٌ نَسْءٌ)، وَالْجمع أَنْسَاءٌ ونُسُوءٌ، بِالضَّمِّ، وَقد يُقَال: نساءٌ نَسْءٌ على الصِّفة بِالْمَصْدَرِ (لَا نَسِيءٌ) كأَمير، كَذَا ظَاهر السِّيَاق، والصَّواب بِالْكَسْرِ والمدّ"[4].

ووجه النقد الذي وجهه الزبيدي للفيروزآبادي (المصنِّف) جاء في قوله: والصَّواب بِالْكَسْرِ والمدّ.ومعنى ذلك أنَّ الصواب في (نَسِيء) بكسر السين يعقبها ياء المد لا (نَسْءٌ) كما قال الفيروزآبادي.

([1]) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح، لأبي زيد عبد الرحمن التادلي، ص٢٣.

([2]) انظر: تاج العروس، باب الألف، فصل النون مع السين، ٤٦٢/١.

([3]) انظر: السابق نفسه.

([4]) انظر: السابق نفسه.

[نوأ]

قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط: "و. اللَّحْمُ يناءُ، فهو نِيءٌ بَيِّنُ النُّيوءِ والنُّيُوءَةِ: لم يَنْضَجْ، يائِيَّةٌ، وذِكْرُها هُنَا وَهمٌ للجوهريّ"[١].

وقد صرَّح الفيروزآبادي أنها يائية، أي من باب (نَيَأ) وذكر الجوهري لها في باب (نَوَأ) وهمٌ، فقد قال الجوهري في مادة (نَوَأ): "وأناء اللحمَ يُنيئُهُ إناءةً، إذا لم ينضجه، وقد ناء اللحم ينئ نيأ، فهو لحم نئ بالكسر مثال نيعٌ، بيِّن النُيوءِ والنُيوءةِ"[٢].

وقال صاحب "الوشاح" معلقًا على ما ذكره الفيروزآبادي: " قلتُ: لا وهم عند الجوهري، حيث ميَّز بين المادتين فذكرهما على الترتيب من تقديم الواو على الياء، واستطرد نأى كرأى في ناء كجاء لاتفاقهما في المعنى، وقرئ بهما معًا قوله تعالى "أَعْرَض ونَأى بجَانبِه"...والحاصلُ أنَّ ناء إن كان بمعنى النضج والإحكام فهو يائي، وإن كان بمعنى النهوض والبعد فهو يائي واوي، والمصادر تبيِّن ذلك، والعلم عند الله"[٣].

وقال الزبيدي في تاج العروس معلقًا على قاله الفيروزآبادي (وذِكْرُها هُنَا وَهمٌ للجوهريّ): "قَالَ شيخُنا: لَا وَهَم للجوهري، لأَنه صَرَّح عياضٌ وابنُ الأَثير والفَيُّومي وابنُ القَطَّاع وغيرُهم بأَن اللَّام همزةٌ، وجَزَموا بِهِ وَلم يذكرُوا غَيره، ومثلُه فِي عامّة المُصَنَّفات، وإِن أُريد أَنه يَائِيَّة العَيْنِ فَلَا وَهَم أَيضاً لأَنه إِنما ذكره بعد الْفَرَاغ من مادَّة الْوَاو. قلت: وَهُوَ صَنيع ابنِ المُكَرَّم فِي (لِسَان الْعَرَب)" [٤].

([١]) انظر: القاموس المحيط، فصل النون، ص ٥٤.

([٢]) انظر: الصحاح، فصل النون، ١/٧٩.

([٣]) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح، ص ٢٦.

([٤]) انظر: تاج العروس، مادة نوأ، ١/٤٧٥.

وقال صاحب "الجاسوس على القاموس": "قلتُ عبارة المحشى قوله: يائية أي لامها ياء، وهذه دعوى لا دليل عليها، بل صرَّح عياض وابن الأثير والفيومى وابن القطاع وغيرهم بأنَّ اللام همزة وجزموا به، ولم يذكروا غيره، وهو الذى فى عامة مصنفات الغريب وشروح البخاري وغيرها، فلا وَهْم للجوهري، بل للمصنف رحمه الله أوهامٌ، وإن أريد يائية العين كما يدل عليه كلامه الآتى فهو ظاهر، إلا أنه لا يلزم الجوهرى لأنه إنما ذكرهُ بعد الفراغ من مادة الواو كما لا يخفى أهـ. وعبارةُ الشارح بعد قوله: وذكره فى تركيب (ن وأ) وهمٌ للجوهرى وهو كذلك، إلا أنَّ الجوهري لم يذكُرُه إلا فى مادة (نيأ) بعد ذكر (ن وأ) وتبعه فى ذلك صاحب اللسان، وغيره من الأئمة، فلا أدري من أين جاء للمصنف حتى نسبه إلى ما ليس هو فيه. فتأمل. قال: ثم رأيتُ فى بعض النسخ إسقاط قوله للجوهري فيكون المعنى وهم ممن ذكره فيه تبعًا لشمر وغيره (أهـ)" [١].

([١]) انظر: الجاسوس على القاموس، ص ٤٢٢.

[ورأ]

قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط في باب الهمزة، فصل الواو مع الراء، مادة (ورأ): "والوَراءُ مهموزٌ لا مُعْتَلٌّ، ووهِمَ الجوهري. ويكونُ خَلْفَ، وأمام، ضِدٌّ، ويُؤَنَّثُ، وتَصْغيرُها: وُرَيِّئَةٌ"(١).

ومعنى قول الفيروزآبادي (ووهم الجوهري) أنه ذكر (الوراء) في المعتل، أي تحت مادة (ورى) وليس في المهموز، تحت مادة (ورأ) حيث يفسِّر الزبيدي هذا بقوله: "لتصريح سِيبويهِ بأَنّ همزَته أَصْلِيَّةٌ لَا مُنْقَلِبَةٌ عَن ياءٍ"(٢).

يقول الجوهري: "وواريت الشيء، أي أخفيته. وتوارى هو، أي استتر. ووَراءَ بمعنى خَلْف، وقد يكون بمعنى قُدَّامٍ، وهي من الأضداد. قال الأخفش: يقال لقيته من وراء فترفعه على الغاية إذا كان غير مضاف، تجعله اسما، وهو غير متمكن كقولك من قبلُ ومن بعدُ"(٣).

وقال داود زادة في "الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط": "والعلامةُ الفيروزآبادي بعدما ذكره هنا ذكره في المعتل أيضًا غير منبِّه على شيء، أقول: ما ذكره الجوهري في المعتل اخيارٌ لمذهب الكوفيين، فإنهم جعلوا همزتها منقلبة عن ياءٍ، وتصغيرها عندهم وُرَيَّةٌ بغير همز، وأما عند سيبويه فتصغيرها وُرَيِّئَةٌ، والهمزةُ عنده أصلية غير منقلبة عن ياء، ومن أراد زيادة الاطلاع فعليه المراجعة إلى محلِّه"(٤).

---

(١) انظر: القاموس المحيط، باب الألف، فصل الواو مع الراء، ص ٥٥.

(٢) انظر: تاج العروس، باب الألف، فصل الواو مع الراء، ٤٨٦/١.

(٣) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة ورى، ٢٥٢٣/٦.

(٤) انظر: الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط، ص ٢٧.

وقال صاحب "الوشاح" معلقًا على ما قاله الفيروزآبادي: "قلتُ: الوراءُ ممدود اتفاقًا، ويكون خلفًا ويكون قدَّامًا، قال الله تعالى: "وكان وراءهم ملكٌ يأخُذُ كلَّ سفينةٍ غَصْبَا"، ويؤنَّث تصغيره وريئة بالهمز على مذهب سيبويه، وقد ذكره في المعتل ابن فارس في المجمل، والفيومي في المصباح، وابن الأثير في النهاية، وقال الرضِيِّ: وفي وراء قولان: أحدهما أنَّ لامه همزة لقولهم: كان صلَّى الله عليه وسلَّم إذا أراد سفر ورَّأ بغيره، ويُقال: وارأتُ بكذا أي ساترتُ، وقال بعضهم بل واو، وقال المطرزي في المُغرب: وراء فعال، لامه همزة عند سيبويه وأبي علي الفارسي، وياء عند العامة. وقال ابن بَرِّي في الحواشي: الوراء مذهب سيبويه الهمز، والكوفيون خلافه. والعلم عند الله"[1].

ويدفع الزبيدي كذلك في تاج العروس هذا الوهم عن الجوهري بما أورده ابن بَرِّي في حواشيه على الصِّحاح، فيقول: "قَالَ ابنُ بَرِّيّ: وَقد ذَكَرها الجوهريَّ فِي المُعتلِّ، وجَعلَ همزتَها مُنْقلبة عَن ياءٍ، قَالَ: وَهَذَا مَذْهَبُ الكُوفيّين، وتَصغِيرُها عِنْدهم وُرَيَّةٌ، بِغَيْر همزٍ. قَالَ شيخُنا: وَالْمَشْهُور الَّذِي صَرَّح بِهِ فِي العَيْنِ ومُخْتَصرِهِ وغَيْرِهما أَنه مُعتلٌّ، وصَوَّبَه الصرْفِيُّونَ قاطِبَةً، فإذا كَانَ كَذَلِك فَلَا وَهَمَ"[2].

واتفق الخليل بن أحمد مع الجوهري في التصغير (وُرَيَّةٌ) ولكنه أورده تحت مادة (ورأ)[3].

وقد قال ابن بَرِّي في التنبيه والإيضاح: "وقال الشيخ –رحمه الله– وأهمل الجوهري فصل (ورأ) وذلك قولهم: وَراء، وهو يجيء بمعنى قُدَّام، وبمعنى خَلف،

---

(1) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح، ص ٢٦.

(2) انظر: تاج العروس، ٤٨٦/١.

(3) انظر: العين، للخليل بن أحمد، تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي دار ومكتبة الهلال، ٢٩٩/٨.

وتَصغيرهما عند سيبويه وُرَيِّئَةٌ، والهمزة عنده أصلية غير منقلبة عن ياء، وقد ذكره الجوهري في فصل (ورى) في آخر الكتاب، وجعل همزتها منقلبة عن ياء، وهذا مذهب الكوفيِّين، وتَصْغُيرها عندهم وُرَيَّةٌ بغير همز "[١].

ثم يأخذ الزبيدي على المصنِّف (صاحب القاموس المحيط) كيف أنَّه تبع الجوهري في إيراد لفظة (الوراء) في مادة (ورى) المعتل، في موضع آخر من معجمه، ولم ينبه على ذلك، قال الزبيدي "قلت: والعَجَبُ مِن المُصنِّف كَيفَ تَبِعَه فِي المُعتلِّ، غيرَ مُنَبِّهٍ عَلَيْهِ"[٢].

وقد قال الفيروزآبادي بالفعل تحت مادة (ورى) المعتل: "والوَراءُ، معرِفَةً: يكونُ خَلْفَ، وقُدَّامَ، ضِدٌّ، أوْ لا، لأنه بمعنًى، وهو ما تَوَارَى عنك"[٣].

وقال صاحب "الجاسوس": "قال المحشِّي: قولُهُ إنَّ الورآء مهموزٌ ضعيف، والذي صرَّح به فى العينِ ومختصرهِ وغيرهما أنَّه معتل، وصَوَّبه الصرفيون قاطبة، وقولُهُ: ووهم الجوهري، أي فى عَدِّه معتلًا، فقد تبعه فى المعتل وذكره هناك غير منبه عليه انتهى"[٤].

([١]) انظر: التنبيه والإيضاح عمَّا وقع في الصِّحاح، لأبي محمد عبد الله بن بَري (ت ٥٨٢هـ) مادة (ورأ)، تحقيق وتقديم مصطفى حجازي، مراجعة علي النجدي ناصف، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، ٣٤/١.

([٢]) انظر: تاج العروس، باب الألف، فصل الواو مع الراء، ٤٨٦/١.

([٣]) انظر: القاموس المحيط، باب الألف، فصل الواو، ص ١٣٤٢.

([٤]) انظر: الجاسوس على القاموس، ص ٣٦-٣٧.

[وطأ]

قال الجوهري في الصِّحاح: "وَطِئتُ الشيءَ برجلي وَطْئا، ووطئ الرجلُ امرأتَهُ، يَطَأُ فيهما، سقطت الواوُ من يَطَأُ كما سقطتْ من يَسَع لتعدِّيهِمَا، لأنَّ فَعِل يَفعَلُ ممَّا اعتلَّ فاؤه لا يكون إلا لازِمًا، فلمَّا جاءا من بين أخواتهما متعدِّيين خُولف بهما نظائرُهُما"[1].

وقد اعترض على هذا الصفدي بقوله: "قلتُ: هذا تعليلٌ عليل، وليس هذا ما يُشفي به الغليل؛ لأنَّ التعدي واللزوم في هذا سواء، وأمَّا وسِعَ يَسوكسرةَعُ، ووطِي يَطَأ، في المعتل، كحَسِبَ يحسبُ، في الصحيح، حُذفت الواو فيهما؛ لأنها وقعت بين ياء وكسرة في الأصل، وفُتحت السين والطاء، من بعد كسرها لأجل الحرف الملتقي فيهما"[2].

وقد ردَّ على اعتراض الصفدي السابق صاحب كتاب "الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط" حيث قال: "أقول في حذفِ الواوِ مثل يَطَأُ ويَسَعُ وغيرهما اختلافٌ بين البصريين والكوفيين، فإنَّ الكوفيين قالوا: إنَّما سقطت الواو فرقًا بين ما يتعدى من هذا الباب وما لا يتعدى، والمتعدي نحو: وَعَده يَعِدُهُ، ووَزَنَهُ يَزِنُهُ، وما لا يتعدَّى نحو: وَجِل يَوْجَلُ. وقال البصريون: هذا فاسدٌ لأنَّ هذه الواو قد سقطت في هذا الباب من غير المتعدِّي سقوطها من المتعدِّي، ألا تراهم قالوا: وَكَفَ البيتُ يَكِفُ إذا قَطَرَ، ووَنَمَ الذبابُ يَنِمُ إذا زَرَق، ثم قالوا: بلِ الوجهُ في سقوطِ الواوِ من مثل هذا الباب وقوعُها بينَ ياءٍ وكسرةٍ مطلقًا، وأمَّا ما يُرى في الظاهر مفتوحًا مثل: وَضَعَ يَضَعُ، ووَقَعَ يَقَعُ وأمثالِهما، فهو بكسر عيْنَيْهِمَا في الأصل، والفتحُ لمكان حرف الحلق، فلأَجْلِ ذلك حذِفتِ الواو، والفتحةُ عارضَةٌ لا اعتداد بها. وعُلِمَ من

---

(1) انظر: الصِّحاح، فصل الواو، ١/٨١.

(2) انظر: نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم، خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق وتعليق محمد عايش، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هجرية، ص٦٦-٦٧.

تحقيقنا هذا أنَّ الجوهري اختار هنا مذهب الكوفيين، كما هو ديدنه، فقال: سقطت الواو..."إلخ، والعلَّمة المعترض لم يفرق بين المذهبين فقال ما قال، وماذا بعد الحق إلا الضلال"(١).

[هرأ]

قال الجوهري في الصحاح: "الاصمعي: هرأه البرد يهرأه هَرْءاً، أي اشتدَّ عليه حتَّى كاد يقتلُهُ. وهَرِئَ المالُ بالكسر، وهَرِئَ القومُ فهم مهرؤون"(٢).

وقد أخذ عليه الفيروزآبادي قوله (هَرِئَ) بفتح الهاء وكسر الراء، والصواب عنده (هُرِئَ) بضم الهاء، حيث قال: "وهُرِئَ المالُ، والقَوْمُ، كَعُنِيَ، فَهُمْ مَهْرُووُون: إذا قَتَلَهُمْ البَرْدُ أو الحَرُّ، وبِخَطِّ الجوهريِّ: هَرِئَ، كَسَمِعَ، وهو تَصْحِيفٌ"(٣).

وقد ردَّ على ذلك صاحب الوشاح بقوله: عبارة الجوهريُّ: الأصْمَعي: هَرَأه البردُ يَهْرَأهُ هرْءًا إذا اشتدَّ عليه حتى كاد يقتُلهُ، وهَرِئ القوم فهم مهرووئن، قال ابن مقبل(٤):

ومَلْجَإٍ مَهْروئين يُلْفَى به الحَيَا   إذَا جَلَّفَت كَحْلٌ هُوَ الأُمُّ والأَبُ

فلو كان كما قال المجد لما قال مَهْروئين، وأراد بالحَيا الغيث والخصب، وكحلَ يصرف ولا يصرف السنة المجدبة، يُقال: جلفتهم كحل من التجليف؛ أي أذهبت أموالهم، والعلم هند الله"(١).

---

(١) انظر: الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط، ص٢٨.

(٢) انظر: الصِّحاح، فصل الهاء، ٨٣/١.

(٣) انظر: القاموس المحيط، فصل الهاء، ص ٥٧.

(٤) البيتُ لابن مقبل قاله في رثاء عثمان بن عفان، والبيت السابق عليه:

نَعَاء لفضل العلم والحلم والتُّقى   ومأوى اليتامى الغبر أسْنوا فأجْدَبوا

وقد علَّق الزبيدي في تاج العروس على قول الفيروزآبادي (وَبِخَطِّ الجَوْهَرِيِّ: هَرِيءَ، كسَمِعَ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ) بقوله: "لَا يخفى أَنه لَو نسب هَذَا إِلى قلم النسَّاخِ كَانَ أَوْلَى، لأَنه لَيْسَ فِي كِتَابه تَصريحٌ لما قَالَ، وإِنما ضَبْطُ قَلَم، والقَلَمُ قد يُخْطِيءُ، ويدلُّ عَلَيْهِ قَوْله: فهم مَهرُوؤُن، دلَالَة بَيِّنَةً، ودَعْوى الغَفْلَة إِلى الجوهريّ خَطَأٌ، فإِنه بَعِيدٌ على مِثله، [فلا]يَخْفَى عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا، قَالَ ابنُ مُقْبِل فِي المَهروءِ مِنْ هَرَأَ البَرْدُ يَرْثي عُثمانَ بنَ عَفَّانَ:

نَعَاءِ لِفَضْلِ العِلْمِ وَالحِلْمِ وَالتُّقَى وَمَأْوَى اليَتَامَى الغُبْرِ أَسْنَوْا فَأَجْدَبُوا

وَمَلْجإِ مَهْرُوئِينَ يُلْفَى بِهِ الحَيَا إِذَا جَلَّفَتح كَحْلٌ هُوَ الأُمُّ والأَبُ

قَالَ أَبو حَنيفة: المَهْرُوءُ: الَّذِي قد أَنْضَجَهُ البَرْدُ. وَهَرَأَ البَرْدُ المَاشِيَةَ فتَهَرَّأَتْ: كَسَرَهَا فتَكَسَّرَتْ"(٢).

وقال أحمد فارس الشدياق في "الجاسوس على القاموس": "فى هَرَأَ: هَرَأه البردُ كمنع، إلى أنْ قال: وقد هَرِئ بالكسر. قلت عبارة المحشِّى قوله: وقد هَرِئ بالكسرِ أي كَفَرِحَ فهو مطاوع الثلاثي، لأنه كثير، وأطلقَ فى المصادر فلا تعرف حركات أوائلها إلا بالسماع، فقولُهُ: هراء بالفتح وهراء بالضم وهرواء كالجلوس، والكل على خلاف القياس. وبعده وهُرِئَ المالُ والقومُ كَعُنِي، فهم مهروءون إذا قتلهم البردُ أو الحَرُّ، وبخط الجوهرى هَرِئ كسَمِعَ وهو تصحيف. قال المحشِّى: قولُهُ وبخط الجوهرى إلخ، ليس فى خطه تصريحٌ بالكسر، نعم فى بعض النسخ ضبط بالقلم بكسرة، وهو تحريفٌ من النساخ بدليل قوله: فهم مهروءون على صيغة اسم المفعول، ولو كان كسمع ما صح مفعولون كما هو ظاهر لا خفاء فيه، فالتصحيفُ إنما هو من المصنف سامحه الله. قال ثم رأيتُ أبا الحسن المقدسى

---

(١) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح، ص ٢٦.

(٢) انظر: تاج العروس، فصل الهاء، ١/٥٠٧.

قال فى حواشيه أقول: رأيتُ نُسخًا متعددة من الصحاح ليس فيها لفظة كسَمِعَ، فالظاهر أنها من الحاكي لا من الحكي، وحينئذ فيحمل على ما يوافق الصواب وهو البناء للمجهول، ويدل عليه دلالة بينة قوله: فهم مهروءون، وبه تعرف أنَّ قول المصنف تصحيف يخالف ماهو الآن معروف أهـ. قلت فى نسختى من الصحاح ونسخة مصر أيضًا وهَرِئَ المال بالكسر وهُرِئَ القوم فهم مهروءون، ولا ضرر فى ضبط هَرِئَ الأول بالكسر؛ لأنها هى التى ذكر المحشِّى أنها مطاوع الثلاثي؛ لأنَّ الجوهرى قال قبلها: هَرَأه البردُ يهرأهُ هَرْءًا، أى اشتد عليه حتى كاد يقتله، وهَرِئَ المال بالكسر فتأمله، ولكن يُرد على الجوهرى أنَّه ذكر أولا هَرأه البردُ فأي حاجة بعده إلى أن يقول: وهُرِئَ القوم فهم مهروءون؟ فهل هو إلا كقولك ضَربت زيدًا وضُرب زيد فهو مضروب، وبقى النظر فى قول المصنف: إذا قتلهم البردُ أو الحر، فإنَّ الظاهر من كلام الجوهري أنَّ الهَرء مختص بالبرد"[١].

([١]) انظر: الجاسوس على القاموس، ص ٤٢٣.

[هوأ]

قال الجوهري في الصحاح: "والمُهْوَأنُّ بضم الميم: الصحراء الواسعة"[١].

واعترض عليه الفيروزآبادي في ذكره لفظة (المُهْوَأن) في مادة (هَوأ) وإنما هي من باب الهاء والواو والياء، حيث قال: "والمُهْوَأَنُّ، وتُكْسرُ هَمْزَتُه: الصَّحْراءُ الواسِعَةُ، والعادَةُ، والطَّائِفَةُ مِنَ اللَّيْلِ، وذكْرُهُ هُنا وَهَمٌ للجوهريِّ، لأنَّ وَزْنَه: مُفْوَعَلٌّ، والواو زَائِدَةٌ، لأنَّها لا تكونُ في بَناتِ الأَرْبَعَةِ (أصْلاً)" [٢].

ورد على هذا الاعتراض صاحب "الوشاح" بقوله: "وقال ابن فارس الهون السكينة والوقار، والهون الهوان، والمُهوأنُّ البطن الغامض من الأرض، وأرى أنَّ المُهوأنَّ في باب الهاء والواو والياء أحسن، وأنَّ النون والهمزة فيها زائدتان أ هـ. قلتُ: ابن فارس نظر إلى المعنى كأنه مشتقٌ من اللفيف المجموع كالمهواة والمهوى مفعلة بالفتح ومفعل، وهو بعد ما بين الشيئين، والمهواة أيضًا البئر، وأمَّا الجوهري فكأنَّه لاحظ المعنى واللفظ، ووزن المهوآن عنده كعنفوان إلا أنَّ الميم زائدة، وأصالة الواو هنا كهي في العكوَّك للسمين القصير مع صلابة، قالوا: ووزنه فَعلع بتكرير العين، وليس من المضاعف، وقيل وزنه فعلل، وكذلك وزنه فعنعل، وأمَّا من قال الواو لا تكون أصلًا في ذوات الأربعة فوزنهما حينئذٍ فعوَّل بفتح الفاء وتشديد الواو، والثاني فونْعَل بفتح الفاء والواو والعين وسكون النون. انظر المزهر للسيوطي، والعلم عند الله"[٣].

([١]) انظر: الصحاح، فصل الهاء، ٨٤/١.

([٢]) انظر: القاموس المحيط، فصل الهاء، ص ٥٧.

([٣]) انظر: الوشاح وتثقيف الرماح، ص ٢٧.

المصادر والمراجع:

- إنباء الغمر بأنباء العمر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٣٨٩ هجرية.
- إنباه الرواه على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي (ت ٦٤٦ هجرية) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي– القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية–بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هجرية.
- أنساب الأشْرَاف، للبلاذري (الجزء الحادي عشر) تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.
- أنساب الأشْرَاف، للبلاذُري (الجزء الخامس) تحقيق إحسان عباس، بيروت، جمعية المستشرقين الألمانية، ١٩٧٩/١٤٠٠.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، مجموعة محققين، دار الهداية.
- التنبيه والإيضاح عمَّا وقع في الصِّحاح، لأبي محمد عبد الله بن بَري (ت ٥٨٢هـ) مادة (ورأ)، تحقيق وتقديم مصطفى حجازي، مراجعة علي النجدي ناصف، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- الجاسوس على القاموس، أحمد فارس الشدياق (صاحب الجوائب)، مطبعة الجوائب، – قسطنطينية، ١٢٩٩ هجرية.
- شرح ديوان الحماسة، لأبي زكريا التبريزي، دار القلم، بيروت.
- شعر عمر بن لجأ التيمي، جمعه د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هجرية، ١٩٨٣م.

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لأبي نصر الجوهري (ت ٣٩٣هجرية)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هجرية.
- فلك القاموس، للكوكباني، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ.
- كتاب الأفعال، لابن القطَّاع الصقلي، عالم الكتب الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- كتاب الأفعال، لابن القوطية، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٣م.
- كتاب الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط، لمحمد بن مصطفى داود زاده، رسالة ماجستير، من إعداد الطالبة: سُكينة بنت عبد الله بن أحمد الكحلاني، إشراف الدكتور/ محمد بن أحمد بن خاطر، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧م.
- كتاب العين، للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) مادة (ثأثأ)، تحقيق د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق:عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- معجم الأدباء (إرشاد الأديب إلى معرفة الأريب)، ياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هجرية.
- مقدمة الصحاح، تأليف أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم، خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق وتعليق محمد عايش، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هجرية.
- نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق محمد عايش، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هجرية.
- الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح، لأبي زيد عبد الرحمن التادلي، طبعة مطبعة بولاق، بتصحيح نصر الهوريني، ١٢٨١ هجرية.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هجرية.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
في التقديم	٥
كتاب الصِّحاح ومكانته في الحياة العلمية	٦
القاموس المحيط وسبب تأليفه، ومكانته في الحياة المعجمية	١١
القاموس المحيط في الميزان	١٤
الحركة النقدية القائمة للرد على صاحب القاموس المحيط في توهيمه للجوهري وانعكاساتهاعلى الحياة المعجمية بعد القرن التاسع الهجري.	٢٨
أبأ	٣٥
أتأ	٤٠
أثأ	٤١
أجأ	٤٥
أشأ	٤٧
آءٌ	٥١
جيأ	٥٣
حَبَنْطأ	٥٦
حفْسَأ	٥٩
خَجَأ	٦١
رَجَأ	٦٣
رزأ	٦٦
رَقَأ	٦٧
زأزأ	٦٩
شيأ	٧١
طَأو	٧٥
قدَأ	٧٧
لألأ	٧٩
لَجَأ	٨٢
مقأ	٨٤
نبأ	٨٦
ندَأ	٨٩
نَسَأ	٩١
نوأ	٩٣
ورأ	٩٥
وطأ	٩٨
هرأ	٩٩
هوأ	١٠٢
المصادر والمراجع	١٠٣



مركز ليفانت للدراسات الثقافية والنشر
دار نشر - دراسات - استشارات - دورات تدريبيّة
الإسكندرية، مصر، ٤٤شارع سوتير، أمام كلية حقوق الإسكندرية
موبايل: ٠٠٢٠١٠٣٠٠٣٦٩١
هاتف: ٠٣٤٨٣٠٩٠٣
بريد إلكتروني: levant.egsy@gmail.com
موقع إلكتروني: www.levantcenter.net
مركز ليفانت أحد فاعليات شركة ليفانت لتنمية الموارد البشريّة، ش. د. م. م. وفق قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م ولائحته، رقم: س ض: ٥٤٥/٥٨٤/٥٠٧، س ت: ٩٨٨٢.
يقيم المركز دورات ثقافية وتعليمية متنوّعة وورشات عمل وندوات ومحاضرات...، ويستثمر في تطوير الموارد البشريّة وتنميتها، ومن ثمّ فهو يهتمّ بإعداد باحثين في مجال الدراسات الثقافيّة تطبيقًا على علم الكوديكولوجيا وتحقيق النصوص التراثيّة وعلوم العربيّة وآدابها وتجديد الفكر الدينيّ، كما يهتمّ بأصحاب المواهب في الكتابة السرديّة والمسرح والسينما والسيناريو، وينشر أعمالهم ورقيًّا وإلكترونيًّا.
وتدير إدارة المركز موقعًا إلكترونيًّا شاملاً نشاطاتها كلّها، علاوة على إتاحته تحميل الكتب والمقالات والفيديوهات المختلفة.
وينشر المركز المقالات والكتب ورقيًا وإلكترونيًّا وفق عقد مع أيّة مؤسسة أو مؤلّف إفراديًّا.
رقم الإيداع: ١٠٠٣٥ / ٢٠٢٠
الترقيم الدولي: ٩٧٨-٩٧٧- ٨٨١٥-١٥-٥